

تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر
التجارة الإلكترونية
**Evaluation of Accounting Disclosure
Requirements
In According with risks of E-commerce**

أطروحة تقدمت بها
جمانة مصطفى البداينة

إشراف
الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا

أطروحة دكتوراه
قدمت استكمالاً لمتطلبات درجة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة

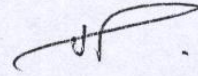
كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا
جامعة عمان العربية للدراسات العليا
عمان - الأردن

2010

التفويض

أنا جمانة مصطفى البداينة أفوض جامعة عمان العربية للدراسات العليا بتزويد
نسخ أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها .

الاسم : جمانة مصطفى عودة البداينة

التوقيع :- 

التاريخ :- ٢٠١١ / ٧ / ٢١

قرار لجنة المناقشة

نوقشت أطروحة الدكتوراه للطالبة: جمانة مصطفى البداينة بتاريخ: 2010/5/30 وعنوانها
"تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الالكترونية".

وقد أجزت في تاريخ: 2010 / 7 / 21 .

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور نبيل بشير الحلبي

الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا

الدكتورة إنعام محسن حسن زويلف

الدكتور أحمد حلمي جمعة

التوقيع

رئيساً

عضواً ومشرفاً

عضواً

عضواً

الشكر والتقدير

تتقدم الباحثة بالشكر والتقدير إلى كل من أسهم في إخراج هذه الدراسة إلى حيز الوجود . وتوجه الباحثة شكرها وعرفانها إلى الأستاذ الدكتور بشير البنا مشرف الرسالة الذي كان له دور عظيم في هذه الدراسة من خلال ملاحظاته وإسهاماته المميزة التي أبدتها خلال عملية البحث .

كما تشكر الباحثة الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة (الدكتور نبيل العليبي، الدكتور أحمد جمعة، والدكتورة إنعام أزويلف على ملاحظاتهم القيمة التي أثرت الرسالة .

وتتوجه الباحثة بالشكر إلى جامعة عمان العربية للدراسات العليا التي تعتنز بها الباحثة وتقدرها .

كما تشكر زملاءها في جامعة آل البيت الذين لم يدخروا جهدهم في مساعدتها وتشجيعها.

الإهداء
إلى
زوجتي العزيزة
وأولادي
يارا وعبدالله وأمين
أغلى ما أمالك

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	التبويب
أ	صفحة العنوان	
ب	التفويض	
ت	قرار لجنة المناقشة	
ث	الشكر والتقدير	
ج	الإهداء	
ح	فهرس المحتويات	
ر	قائمة الجداول	
ز	فهرس الملاحق	
س	ملخص الرسالة باللغة العربية	
ص	ملخص الرسالة باللغة الانجليزية	

الصفحة	الفصل الأول : الإطار العام للدراسة	
2	المقدمة	0-1
4	مشكلة الدراسة	1-1
4	أهمية الدراسة	2-1
5	محددات الدراسة	3-1
6	فرضيات الدراسة	4-1
7	نموذج الدراسة	5-1
8	التعريفات الإجرائية	6-1
10	تنظيم الدراسة	7-1

الصفحة	الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات ذات الصلة	
	الإطار النظري	0-2
	أولاً: التجارة الإلكترونية	1-2
14	المقدمة	1-1-2
17	الاستخدامات الاتصالية للإنترنت	1-1-1-2

19	استخدام الشبكة (الإنترنت) في العالم	2-1-1-2
23	الإنترنت في العالم العربي	3-1-1-2
25	المعوقات التي تحدّ من تقدم الإنترنت في العالم العربي	4-1-1-2
26	الإنترنت في الأردن	5-1-1-2
27	خدمات الإنترنت في مجال الأعمال	6-1-1-2
29	الإنترنت والتجارة الإلكترونية	7-1-1-2
30	مفهوم وطبيعة التجارة الإلكترونية	2-1-2
32	التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية	3-1-2
33	الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية	4-1-2
35	مميزات التجارة الإلكترونية	5-1-2
36	خصائص التجارة الإلكترونية	6-1-2
37	مجالات التجارة الإلكترونية	7-1-2
41	قياس حجم التجارة الإلكترونية	8-1-2
42	مواقع الأسواق في التجارة الإلكترونية	9-1-2
43	نظم الدفع/التسديد في التجارة الإلكترونية	10-1-2
46	واقع التجارة الإلكترونية العربية	11-1-2
49	معوقات انتشار التجارة الإلكترونية في الدول العربية	12-1-2
53	واقع التجارة الإلكترونية في الأردن	13-1-2
55	الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية	14-1-2
63	قانون المعاملات الإلكترونية	15-1-2
66	الأبعاد المحاسبية للتجارة الإلكترونية	16-1-2
76	تأثير التجارة الإلكترونية على نظام الرقابة الداخلي	17-1-2
81	بيان ممارسة التدقيق الدولي 1013	18-1-2
84	قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية	19-1-2
	مخاطر التجارة الإلكترونية	2-2

88	المقدمة	1-2-2
89	تصنيفات مخاطر التجارة الإلكترونية	2-2-2
	الإفصاح المحاسبي	3-2
109	الإفصاح بشكل عام	1-3-2
110	مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي	1-1-3-2
113	مستويات الإفصاح	2-1-3-2
114	الخصائص النوعية للمعلومات الواجب الإفصاح عنها	3-1-3-2
120	طرق الإفصاح	4-1-3-2
125	متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة الدولية	5-1-3-2
126	المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) - تقديم البيانات المالية	1-5-1-3-2
132	معيار المحاسبة الدولي رقم (2) - الجرد	2-5-1-3-2
136	معيار المحاسبي الدولي رقم (8) - صافي الربح أو الخسارة للفترة	3-5-1-3-2
139	معيار المحاسبة الدولي رقم (10) ISA - الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية	4-5-1-3-2
142	معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ISA - الممتلكات، والمعدات، والتجهيزات	5-5-1-3-2
143	معيار المحاسبة الدولي 18 - الإيراد	6-5-1-3-2
146	معيار المحاسبة الدولي 24 - الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	7-5-1-3-2
146	المعيار المحاسبي (32) الأدوات المالية: الإفصاح و العرض	8-5-1-3-2
150	معيار المحاسبة الدولي 38 - الموجودات غير الملموسة	9-5-1-3-2
155	معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) إعداد التقارير المالية	10-5-1-3-2
159	مشاكل تطبيق الإفصاح المحاسبي	6-1-3-2
159	النشر الإلكتروني لتقارير والقوائم المالية (الإفصاح الإلكتروني)	2-3-2
162	المنظمات المحاسبية الدولية والإفصاح الإلكتروني	3-3-2

166	تأثير بيئة التجارة الإلكترونية على الإفصاح	4-3-2
	الدراسات السابقة ذات الصلة	4-2
171	الدراسات باللغة العربية	1-4-2
181	الدراسات باللغة الانجليزية	2-4-2

	الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات	
191	المقدمة	1-3
193	منهجية الدراسة	2-3
193	أداة الدراسة و مقياس أداة الدراسة	3-3
193	مجتمع وعينة الدراسة	4-3
194	نسبة الاستجابات	5-3
195	صدق وثبات أداة القياس	6-3
196	التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة	7-3
200	الصدق المعياري	8-3
202	تحليل العوامل الديموغرافية	9-3
204	خصائص الدراسة	10-3
244	تأثير العوامل الديموغرافية على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع	11-3
246	اختبار الفرضيات	12-3
251	اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة بشأن متغيرات الدراسة العينة	13-3

	الفصل الرابع : نتائج الدراسة والتوصيات	
272	مناقشة نتائج الدراسة	1-4
274	الاستنتاجات	2-4
276	التوصيات	3-4
279	مراجع الدراسة	**

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	
22	عدد مستخدمي الإنترنت حسب الإحصاءات السكانية	جدول رقم (1)
23	نسبة مستخدمي الإنترنت في العالم العربي	جدول رقم (2)
27	مستخدمي خدمة الإنترنت خلال الفترة 2001-2008 في الأردن	جدول رقم (3)
193	المقياس المستخدم في الدراسة	جدول رقم (4)
194	نسبة الاستجابة على الاستبيانات	جدول رقم (5)
196	نتائج اختبار كرونباخ ألفا	جدول رقم (6)
200	نسب الخطأ المعياري	جدول رقم (7)
201	الارتباط الداخلي للمتغيرات	جدول رقم (8)
202	تحليل العوامل الديموغرافية	جدول رقم (9)
204	الوسط الحسابي والأهمية النسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لفئة المدراء الماليين	جدول رقم (10)
214	الوسط الحسابي والأهمية النسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لفئة رئيس قسم معالجة البيانات	جدول رقم (11)
224	الوسط الحسابي والأهمية النسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لفئة المحاسبين	جدول رقم (12)
235	الوسط الحسابي والأهمية النسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لفئة مدققي الحسابات الداخليين	جدول رقم (13)
244	الفروق في تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع والتي تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية	جدول رقم (14)
245	نتائج اختبار شافيه للمتغير الوظيفية Scheffe	جدول رقم (15)
245	نتائج اختبار شافيه لمتغير الخبرة Scheffe	جدول رقم (16)
246	نتائج اختبار الفرضية الرئيسية	جدول رقم (17)
247	نتائج اختبار الفرضية الأولى	جدول رقم (18)

248	نتائج اختبار الفرضية الثانية	جدول رقم (19)
249	نتائج اختبار الفرضية الثالثة	جدول رقم (20)
250	نتائج اختبار الفرضية الرابعة	جدول رقم (21)
251	نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة للمتغير الإفصاح	جدول رقم (22)
256	نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة للمتغير الفيروسات	جدول رقم (23)
260	نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة للمتغير القرصنة	جدول رقم (24)
263	نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة للمتغير الأخطاء في السياسات المحاسبية	جدول رقم (25)
267	نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة للمتغير التسارع التكنولوجي	جدول رقم (26)

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	
40	مجالات التجارة الإلكترونية	شكل رقم (1)
120	الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية	شكل رقم (2)

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	
300	الاستبيان	
311	النتائج الإحصائية	

تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية

إعداد

جمانة مصطفى البداينة

إشراف

الأستاذ الدكتور بشير عبد العظيم البنا

ملخص الدراسة

شهد الأردن تطوراً هائلاً في مجال الإفادة من التقنيات الحديثة في كافة جوانب الحياة، والتي بلغت درجة الاعتماد عليها في حياتنا مرتبة عالية، ولا سيما في مجال الأعمال والتجارة، ومن أشكال هذا التطور ظهور التجارة الإلكترونية التي تتم فيها عمليات البيع والشراء من خلال مواقع الشركات على شبكة الإنترنت.

إلا أن لهذا النوع من التجارة مخاطر لا يمكن التغاضي عنها والتي قد تحد من الإفادة من هذا التطور.

هدفت الدراسة إلى بحث أثر المخاطر التي تتعرض لها الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية، على متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، ذلك أنه يتوجب على الشركات الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي عند نشر البيانات المالية التي يهتم بها أصحاب المصالح ويعتمد عليها متخذو القرارات كأساس لقراراتهم.

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال فحص هذه المخاطر (هجمات قرصنة الإنترنت، الفيروسات، الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية والتسارع التكنولوجي) وعلاقتها بمتطلبات الإفصاح المحاسبي، لتقديم توصيات مهمة

لصانعي القرارات في الأردن من أجل تطوير التجارة الإلكترونية والحد من أضرار تلك المخاطر.

لغايات دراسة وتقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية تم تطوير استبيان لجمع البيانات حول متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع .

وزعت الاستبيانات على مفردات العينة الإحصائية والمكونة من 332 مفردة اختيرت بشكل عشوائي من مجتمع الدراسة المكون من المديرين الماليين، الموظفين في قسم المحاسبة، رؤساء أقسام معالجة البيانات (إدارة موقع الشركة على الإنترنت) وإدارة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة والخاصة والتي تمارس التجارة الإلكترونية في الأردن ، والبالغة 161 شركة لعام 2010 .

واستخدمت الباحثة الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS (Statistical Package for Social Sciences) لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان .

وقد بينت النتائج الإحصائية وجود أثر ذي دلالة إحصائية للمتغيرات المستقلة (هجمات قرصنة الإنترنت ، الفيروسات ، الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية والتسارع التكنولوجي) على المتغير التابع متطلبات الإفصاح المحاسبي .

توصلت الباحثة إلى أن هناك ارتباطاً بين مخاطر التجارة الإلكترونية والإفصاح المحاسبي وان تعرض القوائم المالية لهذه المخاطر يؤثر على المعلومات المنشورة من خلال هذه القوائم مما قد يؤثر على قرارات مستخدمي تلك المعلومات .

كما وفرت هذه الدراسة توصيات تساعد صانعي القرارات في توجيه اهتمامهم حول مشكلة الدراسة ومحاولة وضع سياسات توفر رقابة أكبر على القوائم المالية والبيانات المنشورة .

Evaluation of Accounting Disclosure Requirements In According with risks of E-commerce

Prepared by
Jomana albadainah

Supervised by
Professor .Basher al bnah

Abstract

The internet offers a clear opportunity for companies (which practice E-commerce) to enhance their reporting to investors and other stakeholders. There are opportunities for presentation of more information for better analysis.. information provided by financial reporting needs to be relevant, current, complete, clear, and well-organized. On the other hand, there are risks of information overload, confusion to site users, and frustration.

The Purpose of this study is to evaluate the disclosure requirements under risks of E-commerce through explaining the effect of these risks on disclosure requirements according to international financial reporting standards which the

corporations must follow . The importance of this study appeared through the examination of risks factors (hacking , viruses , errors in policies and technology) and their relationship with disclosure requirements to provide critical recommendations to policy makers in Jordan to overcome this issue to improve the E-commerce and minimize the effect of these risks .

To achieve the objectives of this study ,questionnaires were administered to 332 persons including (financial managers , data process head departments ,accountants and internal auditors) in public and private holding share companies which practice e-commerce in Jordan .

SPSS was also used to test the study hypotheses .

In general ,all independent variables (hacking , viruses , errors and technology) were positively significant and related with disclosure requirements .

Findings – The research showed that there was a direct correlation between the risks of e-commerce (hacking , viruses , errors and technology) and disclosure requirements.

Furthermore ,practical contribution will help policy makers to advance in this area and look upon new policy toward more control on report to protect the companies websites.

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة

هدف الدراسة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

محددات الدراسة

فرضيات الدراسة

نموذج الدراسة

التعريفات الإجرائية

تنظيم الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية

المقدمة

توصف المحاسبة بأنها نظام للقياس و الإفصاح ، حيث إن المحاسب يقوم بعملية القياس- وهي عملية تسجيل المعلومات والأحداث الاقتصادية في النظام المحاسبي - للعناصر المختلفة المكونة للقوائم المالية من أصول ، خصوم، إيرادات ومصاريف ،ومن ثم الإفصاح عن نتائج عملية القياس في شكل معلومات مقدمة لأصحاب المصالح في تقارير مالية ، بحيث تخضع هذه المعلومات إلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهي الملاءمة والقابلية للاعتماد عليها(أمين لطفى، 2005).

والإفصاح المحاسبي بشكل عام هو تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية. وللإفصاح المحاسبي مستويات فهناك الإفصاح الكامل الذي يعتمد على نشر جميع المعلومات ،وهناك الإفصاح الكافي الذي يعتمد على تقديم الحد الأدنى للمعلومات بشكل يجعل القوائم المالية غير مضللة لمتخذي القرارات ،وهناك الإفصاح العادل الذي يعتمد على البعد الأخلاقي بتطبيق معاملة متساوية لجميع القراء المحتملين للتقارير المالية (الدون هندريكسن ،2005).

نظرا للتطور التكنولوجي الذي أدى إلى إحداث الكثير من التغييرات في بيئة الأعمال ومنها ظهور التجارة الإلكترونية التي تتم بوسائل الكترونية حديثة عبر شبكة الإنترنت، إذ تتم عمليات البيع والشراء خلال دقائق معدودة ،أدى ذلك إلى إحداث تغييرات على عمليات القياس المحاسبي ومن ثم الإفصاح المحاسبي ، فالمخاطر التي تواجه التجارة الإلكترونية مثل مخاطر الأمن (الفيروسات ، قرصنة الإنترنت)، الأخطاء البشرية في تطبيق السياسات المحاسبية ، والتسارع التكنولوجي ، تزوير الحقائق ،الغش وبيع بضائع مقلدة --- الخ، تؤثر على مصداقية البيانات والمعلومات المنشورة من قبل هذه الشركات وهذا يؤثر على

تطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي والذي يعتبر من احد الأهداف الرئيسية للإعلام المحاسبي فهو يزود المعلومات للإدارة العليا والمستثمرين وأصحاب المصالح بغرض اتخاذ القرارات وهذا يتطلب الإفصاح السليم للبيانات المالية والمعلومات ذات العلاقة للملاءمة (دهمش، 1995، ص 54).

وللإفصاح المحاسبي متطلبات على الشركات الالتزام بها عند نشر قوائمها المالية وهذه المتطلبات هي (التقيد بمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، والإفصاح عن السياسات المحاسبية ، والتغييرات المحاسبية ومبررات هذه التغييرات ، والأحداث اللاحقة بعد صدور القوائم المالية). (طارق عبدالعال ، 2002، ص 53)

كما أن ظهور مفهوم التجارة الإلكترونية أدى إلى ظهور مفهوم الإفصاح الإلكتروني وهو الإفصاح عن المعلومات من خلال ما يعرف بخدمات الشبكة الدولية للمعلومات (الويب). (علي يوسف، 2007)

ويقدم هذا النوع العديد من المزايا للمنشآت والأفراد على حد سواء، فبالنسبة للمنشآت المزايا هي :إمكانية الوصول إلى أكبر قاعدة من المستثمرين والعملاء في العالم ، التمكن من الربط بين أجزاء أو عناصر المعلومات للملاءمة للتقرير المالي بشكل يؤدي إلى إيجاد نظام يمكن من تجميع البيانات لأغراض إعداد التقارير المالية بكفاءة وفعالية، مما يؤدي إلى إيجاد تنوع واسع في التقارير المالية.

كما يتضمن إمكانات تصنيف البيانات المالية بشكل يسمح بإمكانية إجراء المقارنات عموديا وأفقيا. إضافة إلى إمكانية توصيل المعلومات في وقت ملائم يتناسب مع تطورات التجارة الإلكترونية ، وأخيرا تخفيض تكاليف إعداد ونشر التقارير والقوائم المالية.

وأبرز مزاياها بالنسبة لمستخدمي المعلومات ، تتمثل في تخفيض تكاليف ووقت الحصول على البيانات وتجميعها وتحليلها.

وتأسيساً على ما تقدم بدأ اهتمام الباحثة بموضوع البحث في محاولة منها لإلقاء الضوء على مخاطر التجارة الإلكترونية وتأثيراتها على متطلبات الإفصاح المحاسبي من خلال الإجابة عن أسئلة التي تطرحها الدراسة .

مشكلة الدراسة

تتعرض الشركات التي تتعامل بالتجارة الإلكترونية إلى مخاطر تخص بيئة عملها غير التقليدية وهذه المخاطر تؤثر على الإفصاح المحاسبي ، وبالتالي فإن الغرض من هذه الدراسة دراسة أثر مخاطر التجارة على متطلبات الإفصاح المحاسبي الإلكتروني كي تتمكن الشركات من مواجهة هذه المخاطر باختلاف أنواعها وصولاً إلى تحقيق إفصاح محاسبي مناسب لاتخاذ القرارات.

ويمكن الإجابة عن مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- هل لمخاطر الأمن (هجمات قرصنة الإنترنت) على مواقع الشركات على الإنترنت أثر على متطلبات الإفصاح المحاسبي في تلك الشركات؟
- 2- هل لمخاطر الأمن (هجمات الفيروسات) على مواقع الشركات على الإنترنت أثر على متطلبات الإفصاح المحاسبي في تلك الشركات؟
- 3- هل للأخطاء البشرية الناتجة عن السياسات المحاسبية في الشركات أثر على متطلبات الإفصاح المحاسبي في تلك الشركات؟
- 4- هل للتسارع التكنولوجي والناتج عن التغير في بيئة أمن تحتية ملائمة والضوابط الرقابية المتعلقة بها والتي تواجهها الشركات أثر على متطلبات الإفصاح المحاسبي في تلك الشركات؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية التجارة الإلكترونية والدور الذي تلعبه في ظل العولمة وتمكين الشركات من تتبع الوسائل الحديثة للأعمال ومحاولة الابتعاد عن الأساليب التقليدية ، وفي ظل هذا التطور لابد من إيجاد آليات لتطبيق معايير المحاسبة بشكلها الصحيح وذلك من خلال إيجاد نموذج للربط بين مخاطر تطبيق التجارة الإلكترونية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي بشكل يزيد

من ثقة أصحاب المصالح في البيانات المنشورة وصولاً إلى ترشيد مناسب
لمتخذي القرارات المختلفة في مستوياتها المختلفة .

محددات الدراسة :

تعتقد الباحثة أن من أهم المحددات ما يلي :

- 1 - عدم وجود قوانين واضحة تحكم جرائم القرصنة على الإنترنت وتنظم عملية الإفصاح الإلكتروني.
- 2- كان تعاون بعض الشركات ضعيفاً والتي تعرضت لاختراقات من قبل قراصنة الإنترنت وذلك خوفاً من منافسيها ومن فقدان ثقة عملائها.
- 3- كانت عملية الحصول على أسماء الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية شاقة بسبب عدم وجود أي نص في قانون الشركات يلزم الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية بالتسجيل لدى وزارة الصناعة والتجارة كشركات تجارة الإلكترونية ، فقد قامت الباحثة بحصر أسماء الشركات التي لها مواقع على شبكة الإنترنت من خلال سجلات وزارة الصناعة والتجارة وغرفة تجارة عمان ، من ثم قامت بالدخول إلى كل موقع بصفة مستهلكة ترغب في الشراء من تلك الشركات لتتمكن من تحديد الشركات التي تبيع عن طريق موقعها الإلكتروني (أي تمارس تجارة الكترونية) من الشركات الأخرى التي تستخدم موقعها لغايات الترويج والدعاية فقط .
- 4- لم تشمل الدراسة جميع مخاطر التجارة الإلكترونية إنما اقتصرت الدراسة على بعض المخاطر، فقط تناولت الدراسة المخاطر التي ذكرت ضمن المعايير الدولية للتدقيق وهي (مخاطر الأمن والنزاهة والسياسات المحاسبية والبنى التحتية) والتي يعتقد بتأثيرها على المعالجات المحاسبية ومتطلبات الإفصاح .

فرضيات الدراسة :

يمكن صياغة فرضيات الدراسة من خلال عناصر المشكلة إلى أربع فرضيات وذلك على النحو التالي:

الفرضية الأولى H_0 : لا يوجد أثر للفيروسات على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

الفرضية الثانية H_0 : لا يوجد أثر لهجمات قرصنة الإنترنت على متطلبات

الإفصاح المحاسبي.

الفرضية الثالثة H_0 : لا يوجد أثر للأخطاء البشرية الناتجة عن السياسات

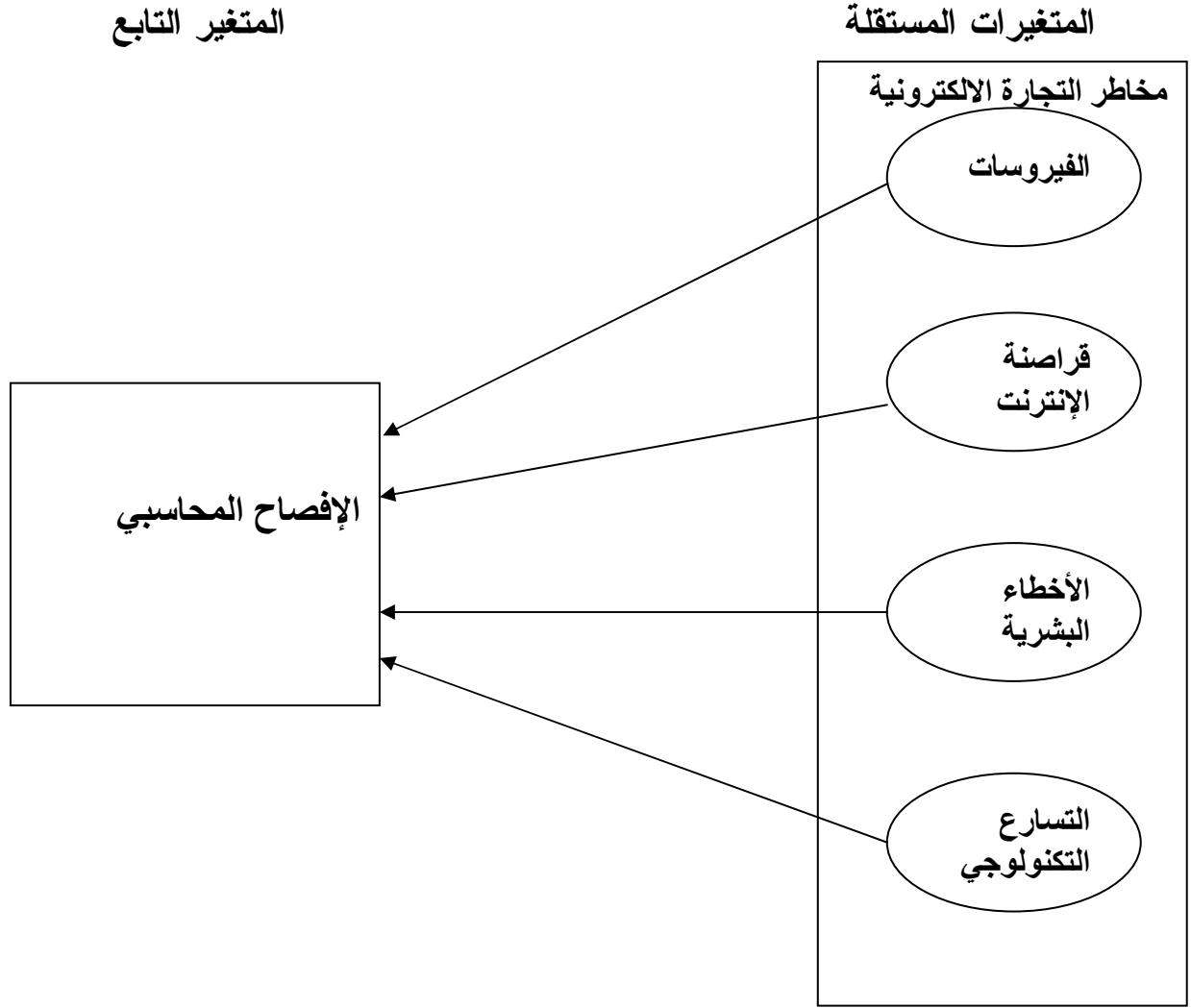
المحاسبية على متطلبات الإفصاح المحاسبي.

الفرضية الرابعة H_0 : لا يوجد أثر للتسارع التكنولوجي والنتائج عن التغيير في

بيئة أمن تحتية ملائمة والضوابط الرقابية المتعلقة بها على متطلبات الإفصاح

المحاسبي.

نموذج الدراسة :



المصدر:-

المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة - بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم

1013

التعريفات الإجرائية

- التجارة الإلكترونية E-Commerce :- هي كافة إجراءات وعمليات بيع وشراء السلع والخدمات والتي تتم عبر شبكات الاتصالات الحديثة (الإنترنت).

- مخاطر التجارة الإلكترونية Risks of E-Commerce :-

بأنها المخاطر التي تتعرض لها العملية التجارية عند تنفيذ من خلال شبكة الإنترنت وهذه المخاطر تنجم عن استخدام النظم الآلية (المحوسبة) بشكل مباشر أو غير مباشر (عن بعد) للقيام بأنشطة وتصرفات تتصف بطبيعة الحال بعدم القانونية كالسرقة أو التخريب أو التحريف مما يؤدي إلى تحقق أضرار سواء بالنسبة لمقتني الحاسبات الآلية الشخصية أو بالنسبة للوحدات الاقتصادية المستخدمة للحاسبات .

- الفيروسات الرقمية: هي شيفرة أو كود برنامج يقوم بتكرار نفسه عند التنفيذ ويولد تأثيرات غير مرغوبة تحدث من هذا البرنامج المدسوس دون علم أو رغبة المستخدم الفعلي للحاسب عند قيامه بتنفيذ إجراء ما ويؤدي إلى تدمير أو تخريب كل أو بعض البيانات أو الملفات .

- قرصنة الإنترنت : هم دخلاء لديهم القدرة على اختراق برامج حاسوب والاطلاع عليها معتمدين على معرفتهم التكنولوجية مثل المبرمجين المحترفين ، وقد يكون هدفهم من الاختراق إما للتسلية أو لتحقيق مصالح معينة .

- التسارع التكنولوجي : هو التطور السريع في إنتاج أجهزة ومعدات أكثر تطوراً مثل الصناعة بمساعدة الكمبيوتر والحاسبات الآلية ، وابتكار أجهزة تقنية لها القدرة على إنتاج المعارف ومعالجتها وتخزينها ونقلها والإفادة منها .

- الأخطاء البشرية: هي أخطاء يرتكبها العاملون في الشركة عند تطبيق السياسات المحاسبية إما عن قصد لتحقيق مصالح خاصة بهم، أو عن غير قصد ناتج عن نقص كفاءاتهم أو عدم التدريب أو عدم التأهيل.

- الإفصاح المحاسبي Disclosure: هو تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين من أصحاب المصالح بشكل يعتمد عليه وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

- الإفصاح التام Full Disclosure وهو تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة .

- الإفصاح العادل Fair Disclosure ويرتبط في النواحي الأخلاقية والأدبية بحيث يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد. إلا إن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد.

- الإفصاح المناسب Adequate Disclosure وهو الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في القوائم المالية كي لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة المختلفة .

- متطلبات الإفصاح المحاسبي :- هي التقيد بمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، و الإفصاح عن السياسات المحاسبية ، و التغييرات المحاسبية ومبررات هذه التغييرات ، والأحداث اللاحقة بعد صدور القوائم المالية.

تنظيم الدراسة

تألفت الدراسة من أربعة فصول وعلى النحو التالي:

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

مقدمة

هدف الدراسة

مشكلة الدراسة

أهمية الدراسة

فرضيات الدراسة

نموذج الدراسة

محددات الدراسة

التعريفات الإجرائية

تنظيم الدراسة

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات ذات الصلة

1- الإطار النظري ويتضمن:-

-التجارة الإلكترونية

- مخاطر التجارة الإلكترونية

-الإفصاح المحاسبي

2- الدراسات السابقة ذات الصلة

الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات

مقدمة

منهجية الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة

نسبة الاستجابات

إجراءات الدراسة

الفصل الرابع مناقشة النتائج والتوصيات

مناقشة النتائج

الاستنتاجات

التوصيات

ثم المراجع والملاحق

الفصل الدراسي الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

ويتضمن هذا الفصل ما يلي :-

أولاً:- الإطار النظري والذي يشمل

- 1- التجارة الإلكترونية
- 2- مخاطر التجارة الإلكترونية
- 3- الإفصاح المحاسبي

ثانياً :-الدراسات السابقة

الإطار النظري

أولاً: التجارة الإلكترونية

ويتضمن هذا الجزء ما يلي :-

- الإنترنت
- مفهوم وطبيعة التجارة الإلكترونية
- التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية
- الفرق بين التجارة التقليدية والإلكترونية
- مميزات التجارة الإلكترونية
- خصائص التجارة الإلكترونية
- مجالات التجارة الإلكترونية
- أساليب قياس حجم التجارة الإلكترونية
- مواقع الأسواق في التجارة الإلكترونية
- نظم الدفع/التسديد في التجارة الإلكترونية
- واقع التجارة الإلكترونية العربية
- معوقات انتشار التجارة الإلكترونية في الدول العربية
- واقع التجارة الإلكترونية في الأردن
- الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية
- قانون المعاملات الإلكترونية
- الأبعاد المحاسبية للتجارة الإلكترونية
- تأثير التجارة الإلكترونية على نظام الرقابة الداخلي
- قانون الأونسيرال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية

التجارة الإلكترونية

المقدمة

حتى يمكن بيان مفهوم وطبيعة التجارة الإلكترونية ترى الباحثة أن تتم الإشارة ولو بشيء من الإيجاز إلى الإنترنت، ثم نتناول بعد ذلك مفهوم وطبيعة التجارة الإلكترونية .

الإنترنت:

إذ تعد ظاهرة التجارة الإلكترونية (E-Commerce) عبر شبكات الإنترنت ، وما تتطوي عليه من تطبيقات، ظاهرة حديثة كانت بداياتها في أوائل التسعينيات من القرن الماضي ، وقد ارتبط المصطلح بشكل كامل مع اختراع الإنترنت Internet والتي تعد من أهم اختراعات العصر الحديث والتي قامت بربط دول العالم من أدناه إلى أقصاه بصورة مذهلة وسريعة، إذ نستطيع القول بأن شبكة الإنترنت هي حجر الأساس لظهور التجارة الإلكترونية، وتعتبر الإنترنت وسيلة الاتصال الأسرع نموًا في تاريخ البشرية، ففي حين احتاج الراديو إلى 38 عاما للحصول على 50 مليون مستخدم لاستقبال برامجه، احتاج التلفزيون إلى 13 عاما للوصول إلى العدد نفسه، فيما احتاج تلفزيون الكابلات إلى 10 أعوام. إما شبكة الإنترنت فلم تحتج سوى إلى 5 أعوام للوصول إلى ذلك العدد، وأقل من 10 أعوام للوصول إلى 500 مليون مستخدم (خلدون ، 2009)

ويشير معنى كلمة الإنترنت باللغة العربية إلى الشبكية ، وبلغة الانجليزية كلمة

"إنترنت Internet" هي اختصار الكلمة الإنجليزية INTERNATIONAL

NETWORK ومعناها شبكة المعلومات العالمية ، التي يتم فيها ربط مجموعة شبكات مع بعضها بعضا في العديد من الدول عن طريق الهاتف والأقمار الصناعية ، ويكون لها القدرة على تبادل المعلومات بينها من خلال أجهزة كمبيوتر مركزية تسمى باسم أجهزة الخادم Server ، التي تستطيع تخزين

المعلومات الأساسية فيها والتحكم بالشبكة بصورة عامه ، كما تسمى أجهزة الكمبيوتر التي يستخدمها الفرد باسم أجهزة المستخدمين (Users) .

فالإنترنت هي نظام من الشبكات الحاسوبية تصل ما بين حواسيب حول العالم ببروتوكول موحد هو بروتوكول الإنترنت. تربط الإنترنت ما بين ملايين الشبكات الخاصة و العامة في المؤسسات الأكاديمية و الحكومية و مؤسسات الأعمال و تتباين في نطاقها ما بين المحلي و العالمي و تتصل بتقنيات مختلفة، من الأسلاك النحاسية و الألياف البصرية و الوصلات اللاسلكية، كما تتباين تلك الشبكات في بنيتها الداخلية تقنيا و إداريا، إذ تدار كل منها بمعزل عن الأخرى لا مركزيا ولا تعتمد أي منها في تشغيلها على الأخرى. (ar.wikipedia.org)

أشار (Kenneth، 2001) إلى أن اسم إنترنت يتكون من البادئة (إنتر inter) التي تعني بالإنجليزية "بين" و كلمة (نت net) التي تعني بالإنجليزية "شبكة"، أي "الشبكة البينية" و الاسم دلالة على بنية إنترنت باعتبارها "شبكة ما بين الشبكات" أو "شبكة من شبكات".

كما عرف (ابوليل، 2003) الإنترنت بأنه: "مجموعة من أجهزة الحاسب الآلي مرتبطة بعضها بعضا بطريقة تمكن من تبادل المعلومات باستخدام التكنولوجيا الحديثة"

نستنتج مما تقدم أن الإنترنت بحد ذاته لا يحوي معلومات وإنما هو وسيلة لنقل المعلومات المخزنة في الملفات أو الوثائق في حاسوب إلى آخر .

والمتتبع لتطور الإنترنت يرى أنها كانت نتيجة لمشروع Airbant الذي أطلق عام 1969 ، وهو مشروع من وزارة دفاع الولايات المتحدة. أنشئ هذا المشروع من أجل مساعدة الجيش الأمريكي عبر شبكات الحاسب الآلي وربط الجامعات ومؤسسات الأبحاث لاستغلال أمثل للقدرات الحاسوبية للحواسيب المتوافرة.

من الأمور التي أسهمت في نمو الشبكة هو ربط "المؤسسة الوطنية للعلوم" جامعات الولايات المتحدة الأمريكية بعضها بعضاً مما سهّل عملية الاتصال بين طلبة الجامعات وتبادل الرسائل الإلكترونية و المعلومات ، و بدخول الجامعات إلى الشبكة ، أخذت الشبكة في التوسع والتقدم وذلك بما يسهمون به من معلوماتهم ودراساتهم .

- ويلاحظ أنه لم يتم استخدام الإنترنت بشكل واسع حتى أوائل التسعينات من القرن العشرين بالرغم من توافر التطبيقات الأساسية التي تجعل من استخدام الإنترنت ممكناً و موجوداً منذ ما يقارب من العقد. وفي 6 آب / أغسطس ، 1991 ، وفي المختبر الأوروبي للفيزياء والجزئيات CERN ، والذي يقع على الحدود بين فرنسا وسويسرا ، تم نشر مشروع الشبكة العالمية الويب والتي تم اختراعها من قبل العالم الإنجليزي Tim burners le في عام 1989 (روج جيرلاش، 2001).

الاستخدامات الاتصالية للإنترنت

يقدم الإنترنت العديد من الاستخدامات الاتصالية للمستخدمين، تشمل المجالات الإعلامية والتجارية والأكاديمية والسياسية والطبية ... الخ، بل يمكن القول إن كل الخدمات التي تقدمها الشبكة (الإنترنت) هي خدمات اتصالية. وهي تخدم الأفراد والمؤسسات والمنظمات الرسمية والمدنية على حد سواء. (طارق حماد، 2002)

وهذه بعض الأمثلة على الاستخدامات الاتصالية للإنترنت :-

- محركات وأدلة البحث
- الشبكة العنكبوتية العالمية
- البريد الإلكتروني
- مواقع الوسائط الاجتماعية
- مواقع الويب
- الاجتماعات والمؤتمرات

الفرق بين الإنترنت و الشبكة العنكبوتية العالمية

ويمكن تقسيم شبكات الاتصالات من حيث حدودها إلى (المرجع السابق) :

[1] — شبكات اتصال محدودة (Intra – Network) داخل نطاق الوحدة الاقتصادية أو الخدمية ونحوها حيث يستطيع أي فرد داخل تلك الوحدة أن يتصل بآخر أو يحصل علي معلومات أو يرسل معلومات ، ومثال ذلك شبكات الاتصال داخل الشركات والمصالح الحكومية ، والجمعيات والمستشفيات والنوادي والفنادق.

[2] — شبكات اتصال محلية (Local Area Network) داخل حدود دوله معينة مثل شبكات اتصالات للحجز بالقطارات ، شبكات الاتصال بين

الشركات وفروعها داخل حدود الدولة ، شبكات الاتصال بين الشركة وفروعها المنتشرة في أنحاء الدولة .

[3] — شبكات اتصال دولية (Internet Work) حيث يمكن لأي فرد في أي مكان من الاتصال بآخر عبر الحدود الدولية للاستفسار أو للحصول علي معلومات أو إبرام صفقات تجارية وغيرها .

شاع بين الناس استخدام مصطلحيّ الإنترنت والشبكة العنكبوتية العالمية www والتي هي اختصار لـ World Wide Web على أنهما متشابهان أو الشئ ذاته. لكن في الحقيقة المصطلحين غير مترادفين. فالشبكة (الإنترنت) هي مجموعة من شبكات الحواسيب المتصلة معاً عن طريق أسلاك نحاسية وكابلات ألياف بصرية وتوصيلات لاسلكية وما إلى ذلك. على العكس من ذلك ، الوب هو مجموعة من الوثائق والمصادر المتصلة معاً ، مرتبطة مع بعضها بعضا عن طريق روابط فائقة وعناوين إنترنت . (الجداية وخلف ، 2009)

أصبحت الإنترنت سوقا واسعة للشركات، بعض الشركات الكبيرة ضخمت من أعمالها بأن أخذت مميزات قلة تكلفة الإعلان والاتجار عبر الشبكة (الإنترنت) ، والذي يعرف بالتجارة الإلكترونية. وهي تعتبر أسرع طريقة لنشر المعلومات إلى عدد كبير من الأفراد. ونتيجة لذلك قام الإنترنت بعمل ثورة في عالم التسوق. كمثل ، شخص ما يمكنه أن يطلب شراء أسطوانة مدمجة عبر الإنترنت وسوف تصله عبر البريد العادي خلال يومين ، أو بإمكانه تنزيلها مباشرة عبر الإنترنت إذا تيسر ذلك. (kolter& Armstrong، 2001).

استخدام الشبكة (الإنترنت) في العالم

أصدرت لجنة الاتصالات الدولية the International Telecommunication Union من خلال موقعها الإلكتروني www.internetworldstats.com في شهر 2009/12 تقريراً تشير فيه إلى أنه بحسب آخر إحصائية نشرت في 2009/11 لشركة ComScore وهي شركة أمريكية متخصصة في الدراسات التكنولوجية فقد تجاوز عدد مستخدمي الإنترنت في العالم عدد المليار مستخدم لأول مرة في ديسمبر من العام 2008، حيث لا يتجاوز عمر شبكة الإنترنت أكثر من 15 سنة منذ توفرها بشكل مفتوح للعامة. إلا أنها أوضحت أن الرقم قد يفوق ذلك حيث إن الدراسة التي قامت بها أخذت في الاعتبار مستخدمي الشبكة الذين يبلغون أكثر من 15 عاماً فقط ويستخدمونها في منازلهم أو في مقر عملهم.

وأوضحت الشركة أن الدراسة لم تأخذ في الاعتبار مرتادي مقاهي الإنترنت أو مستخدمي الشبكة عن طريق الهواتف المحمولة.

وتشكل القارة الآسيوية حوالي 41% من الاستخدام العالمي للإنترنت بقيادة الصين الذي وصل عدد مستخدمي الإنترنت فيها إلى حوالي 179 مليون مستخدم يليها في ذلك الولايات المتحدة بعدد مشتركين وصل إلى 163 مليون مستخدم ثم تأتي اليابان في المرتبة الثالثة بـ 60 مليون مستخدم أما بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا فقد شكل استخدام الإنترنت فيها حوالي 4% فقط من مجموع الاستهلاك العالمي للإنترنت.

وبينت الدراسة أن الصين كانت الدولة الأكثر استخداماً للإنترنت، حيث بلغ عدد من ارتادوا الشبكة في الصين 180 مليون شخص، يليها الولايات المتحدة (163 مليون) واليابان (60 مليون) وألمانيا وبريطانيا (37 مليون) وفرنسا (34 مليون) والهند (32 مليون) وروسيا (29 مليون) والبرازيل (28 مليون) وكوريا الجنوبية (27 مليون) وكندا (22 مليون) وإيطاليا (21 مليون).

ومن حيث المواقع الأكثر ارتيادا على الشبكة جاء موقع جوجل في المركز الأول حيث زاره 9777 مليون شخص خلال عام 2008، يليه موقع مايكروسوفت (9647 مليون) وياهوو (6526 مليون) و "أمريكا اون لاين" و"ويكيبيديا (273 مليون).

ووفقاً لشركة ComScore شهد موقع "فيس بوك" نمواً بنسبة 127% في عام 2008 ليصبح الموقع الأكثر شعبية مع قيام 222 مليون شخص بزيارته. (وكالة أنباء الشرق الأوسط، 2009)

وأشار التقرير إلى أن هناك فرصة كبيرة لنمو معدل مستخدمي الإنترنت في الصين، التي تقف حالياً عند مستخدم واحد مقابل كل أربعة صينيين. وعزا التقرير النمو المطرد في استخدام الإنترنت إلى تحسن الوضع الاقتصادي، وخطط الحكومة لتوسيع خطوط شبكة الاتصالات في مناطق الريف الواسعة. حيث تعمل حكومة بكين على تحقيق برنامج طموح بمد شبكات الاتصالات، سواء الهاتفية أو الإنترنت، إلى كافة قرى الصين بحلول العام المقبل، ورغم القفزات الهائلة في عدد مستخدمي الإنترنت.

وأصدرت الصين، مؤخراً، "لائحة سوداء" تضم 19 موقعاً إلكترونيًا، من بينها جوجل وبايدو، بدعوى نشر الفحش والإباحية. ونقلت وكالة أنباء الصين الرسمية "شينخوا" أن الخطوة جاءت فيما أعلن عدد من الأجهزة الحكومية، من بينها وزارة الأمن العام، عن حملة لتنظيف الشبكة العنكبوتية. وقد تعرضت الصين لانتقادات حادة بعد فرض الحكومة قيوداً على مواطنيها لاستخدام الإنترنت ورقابة على الإنترنت.

أفادت وكالة الصين الجديدة أن عدد مستخدمي الإنترنت في الصين تجاوز عدد سكان الولايات المتحدة وبلغ 338 مليون شخص في نهاية يونيو الماضي. وأكدت الوكالة استناداً إلى مركز الإعلام الصيني على شبكة الإنترنت أن عدد مستخدمي الشبكة زاد أربعين مليوناً في النصف الأول من 2009.

وفي نفس الفترة ازداد عدد مستخدمي خدمة الإنترنت ذات السرعة العالية بواقع عشرة ملايين شخص ليصل إلى 5,93 مليونا حسب المصدر نفسه. وتدعم الحكومة الصينية تطوير الإنترنت مع التحذير من انعكاساته "غير المرغوب فيها" في المجال السياسي مثل الانفتاح على الطريقة الغربية. وتعاني الصين بشدة من ارتفاع معدلات إدمان الإنترنت حيث تم تصنيف نحو 13% من جملة مستخدمي الشبكة في البلاد من الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، ويبلغ عددهم 20 مليون شخص، في فئة مدمني الإنترنت. وأظهر استطلاع رأى أن غالبية تلاميذ المدارس الصينية الذين تتراوح أعمارهم بين 4 - 14 عاماً يفضلون الدخول إلى شبكة المعلومات الدولية الإنترنت والاستمتاع بها أثناء أجازاتهم الصيفية.

وأشار الاستطلاع إلى أن حوالي 4% فقط من الأطفال اختاروا ممارسة أنشطة خارج منازلهم خلال الإجازة الصيفية، فيما شارك 9% منهم في المخيمات التعليمية الصيفية في الوقت الذي تسعى حكومة بكين للترويج إلى استخدام الإنترنت لأغراض تعليمية.

جدول رقم (1) عدد مستخدمي الإنترنت حسب الإحصاءات السكانية

مستخدمي الإنترنت العالمي والإحصاءات السكانية						
قطاعات العالم	عدد السكان (2009)	عدد مستخدمي الإنترنت 2000/12/31	عدد مستخدمي الإنترنت في 2009/12/31	Penetration (% Population)	نسبة النمو 2000-2009	Users % of Table
أفريقيا	991,002,342	4,514,400	67,371,700	6.8 %	1,392.4 %	3.9 %
آسيا	3,808,070,503	114,304,000	738,257,230	19.4 %	545.9 %	42.6 %
أوروبا	803,850,858	105,096,093	418,029,796	52.0 %	297.8 %	24.1 %
الشرق الأوسط	202,687,005	3,284,800	57,425,046	28.3 %	1,648.2 %	3.3 %
أمريكا الشمالية	340,831,831	108,096,800	252,908,000	74.2 %	134.0 %	14.6 %
أمريكا اللاتينية	586,662,468	18,068,919	179,031,479	30.5 %	890.8 %	10.3 %
أستراليا	34,700,201	7,620,480	20,970,490	60.4 %	175.2 %	1.2 %
الأجمالي	6,767,805,208	360,985,492	1,733,993,741	25.6 %	380.3 %	100%

مصدر البيانات: Nielsen Online , by the International Telecommunication Union / www.internetworldstats.com

الإنترنت في العالم العربي

أما في الدول العربية فقد تزايد استخدام الإنترنت في السنوات الأخيرة والجدول التالي يبين نسبة عدد مستخدمي الإنترنت إلى عدد سكان الدولة وفقا لإحصاءات عام 2009 www.freearabvoice.org

جدول رقم (2) نسبة مستخدمي الإنترنت في العالم العربي

الدولة	العدد التقريبي لمستخدمي الإنترنت	نسبة عدد المستخدمين للسكان
المغرب	14027 مليون	42.8%
الإمارات	1.77 مليون	35.5%
السعودية	9.27 مليون	34.7%
قطر	222 ألف	28.3%
الكويت	724 ألف	26.2%
البحرين	157 ألف	21.2%
لبنان	617 ألف	15.8%
مصر	11.48 ملايين	15.6%
تونس	1.87 مليون	13.7%
ليبيا	851 آلاف	13.48%
الأردن	694 ألف	12.9%
العراق	3.22 مليون	12%
عمان	288 ألف	10.2%
موريتانيا	21.7 ألف	9.9%
فلسطين	246 ألف	7.9%

7.6%	4.01 مليون	السودان
7%	90 ألف	الصومال
6.2%	2.3 مليون	الجزائر
5.94%	1.9 مليون	سورية
1.3%	337 ألف	اليمن
1.1%	10 آلاف	جيبوتي

المصدر: www.freearabvoice.org

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة لعدد المستخدمين للإنترنت مقارنة مع عدد السكان كانت من نصيب مملكة المغرب بنسبة 42.8% ثم تلتها دولة الإمارات بنسبة 35.5% ثم تلتها المملكة العربية السعودية 34.7% وأدنى نسبة كانت لجيبوتي بنسبة 1.1% .

وقد يعزى هذا التفاوت الكبير بين الدول العربية إلى التفاوت في الموارد المالية للدول ومدى التقدم التكنولوجي في هذه الدول فمثلا نجد أن دول الخليج الأكثر استخداما للإنترنت بعد المغرب العربي وهي من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ولديها الإمكانيات التي تساعد على الإفادة من التقنيات الحديثة .

إلا أن هذا النمو لا يجاري الاهتمام المتزايد لدى الدول المتقدمة إذ ما تزال الدول العربية في المراحل المتأخرة لاستخدامات الإنترنت ، وهو ما يقودنا إلى طرح التساؤلات حول الأسباب التي تحد من تطور الإنترنت في الدول العربية .

المعوقات التي تحدّ من تقدم الإنترنت في العالم العربي

اتفقت الدراسات في مجال التجارة الإلكترونية إلى أن أهم المعوقات التي تحدّ من تقدم الإنترنت في العالم العربي وترقيته إلى المستويات العالمية ما يلي:

1 - البنى الأساسية : توصلت دراسة أجريت في مصر إلى أنّ تكلفة تطوير البنية التحتية لتتناسب تلك المفترضة تصل إلى 15 مليار دولار أميركيّ، بينما يتمّ استثمار ما مقداره 2% من إجماليّ العائدات الوطنيّة للمنطقة في هذا المجال. ويؤثر هذا العامل بشكل كبير جدّاً، نظراً لاحتكار بعض الحكومات أو الشركات للإنترنت ورفع الأسعار بشكل كبير جدّاً.

2- نوعيّة المحتوى: يمكن ملاحظة هذه المشكلة بتصفح الكثير من المواقع العربية للمعلومات والأخبار، حيث تقوم معظمها بنشر المعلومات نفسها، نظراً لأنّ أغلبها يقوم بترجمة المعلومات من مصادر عالمية، أو نقلها عن هيئات الأنباء العربية. كما أنّ الكثير من محتوى الجرائد والمجلات الإلكترونية يماثل المحتوى الموجود في النسخ الورقية، ولا تتمّ إضافة عناصر التفاعل مع المستخدمين أو إضافة أيّ صور أو عروض فيديو إلى المواقع.

3- عوامل تشريعيّة: ما تزال الكثير من البلدان العربيّة تتحكم بالمحتوى الذي يمكن نشره من الناحية الأمنية، الأمر الذي يؤثر على محتوى الصفحات العربية ودور النشر والطباعة، حسب كلّ بلد.

4- الانخفاض النسبي لدخل الفرد العربي مقارنة بدخل الفرد في الدول المتقدمة.

5- عائق اللغة: إن أغلب مواقع الإنترنت تتعامل باللغة الإنجليزية كلغة للاستخدام والتخاطب، وكثير من الأفراد لا يجيدون استخدام هذه اللغة.

6- عائق استخدام الحاسوب: يتطلب استخدام شبكة الإنترنت الإجابة النسبية

لاستخدام الحاسوب ، وهذا يعد عائقاً أمام انتشار استخدام الشبكة العالمية.

الإنترنت في الأردن

تعتبر الأردن واحدة من الدول العربية التي تشهد نهضة كبرى في مجال تكنولوجيا المعلومات وبالتالي يكتسب استخدام الإنترنت أهمية مضاعفة، والهدف الأساسي كما أعلنته الحكومة هو تحويل الأردن إلى منطقة جاذبة للاستثمارات في هذا المجال، ولمحاولة تحقيق هذه الأهداف قامت الأردن باتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل السير في هذا المجال ، كان من أهمها إنشاء "هيئة تنظيم الاتصالات" عام 1995، وإصدار قانون الاتصالات رقم (8) لسنة 2002 وهو قانون معدل للقانون السابق الصادر عام 1995. المصدر(هيئة تنظيم الاتصالات (

دخلت خدمة الإنترنت للسوق الأردنية للمرة الأولى في منتصف التسعينيات وتطورت بشكل سريع فقد أظهرت دراسة أقامها "برنامج تقوية وسائل الإعلام في الأردن" التابع إلى منظمة أيريكس في عام 2009 أن عدد مستخدمي الإنترنت في الأردن بلغ حوالي مليون ونصف بنسبة 30% من عدد السكان .

وذكرت الدراسة أن ثلثي الأردنيين الذين يستخدمون الإنترنت هم من الذكور تحت سن 30، وأن حوالي 33 بالمائة يستخدمون الإنترنت في بيوتهم و 27 بالمائة في مقاهي الإنترنت و 17 بالمائة في الجامعات والمدارس و 17 بالمائة في مكاتب أماكن عمل مختلفة.

وتشير الإحصاءات التي قامت بها الهيئة العامة للاتصالات في الأردن إلى زيادة مستخدمي الإنترنت بحوالي ستة أضعاف في عام 2009 عنها في عام 2001 فقد بلغت نسبة انتشار الإنترنت في الأردن 4,7 % في عام 2001 بينما

بلغت في عام 2009 نسبة 30% أي كما هو موضح في جدول رقم (3) الصادر عن هيئة تنظيم الاتصالات الأردنية .

جدول رقم (3) يبين المؤشرات المتعلقة بمستخدمي خدمة الإنترنت خلال الفترة 2001-2009 في الأردن

العالم	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المستخدمين بالألف	238	279	399	537	720	770	1163	1150	1500
نسبة الانتشار	4.7%	5.5%	7.7%	10%	13.2%	13.7%	20%	23%	30%

المصدر شركة الاتصالات الأردنية، 2009

خدمات الإنترنت في مجال الأعمال (Business & Internet)

تُقدم شبكة الإنترنت لرجال الأعمال وغيرهم العديد من الخدمات بسرعة فائقة وبتكلفة أقل ، من أبرز هذه الخدمات ما يلي (يونس عرب ، 1999) :—

1. خدمة الحصول على المعلومات و خدمات الاستفسار (Enquiry) والبحث (Research) : حيث يستطيع رجل الأعمال أن يتصل في أي مكان في العالم ويستفسر عن معلومة معينة سواء متعلقة بالإنتاج أو التسويق أو الإدارة أو المال أو غير ذلك ، وهذا بدوره يساعد في اتخاذ القرارات وهو على بصيرة واضحة عن العالم من حوله ، وهذه الخدمة لم تكن ممكنة بدون الإنترنت .

2. خدمات البريد الإلكتروني (E.MAIL) ، حيث يستطيع رجل الأعمال أن ينشئ ويرسل الرسائل والمذكرات إلى الأفراد أو الشركات أو الجهات

المختلفة بسرعة وبتكلفة أقل ، ويمكنه كذلك أن يتلقى الردود علي تلك الرسائل التي تصله بنفس السهولة والسرعة .
كما أمكن تحويل الفاكسات بين المنشآت عن طريق البريد الإلكتروني ولقد وفر ذلك من التكاليف والوقت .

3. التسويق من خلال الإنترنت (Marketing) تستطيع كل منشأة أن تنشئ حيزاً على شبكة الإنترنت وهذا يعتبر بمثابة الكتالوج لها ، وتستطيع أن تضيف إليه أي معلومات جديدة أو تغيير في المعلومات القديمة بسهولة ومرونة ، وبذلك تستطيع المنشأة أن تدخل السوق العالمي ، وتتلقى الاستفسارات وتبرم الصفقات بسهولة .

4. عقد الصفقات التجارية (E- Commerce) من خلال البريد الإلكتروني والاستفسار والبحث يتم الاتصال بين رجال الأعمال بعضهم بعضاً وإبرام الصفقات .

5. الإعلان عن السلع والخدمات في بعض المواقع التي عليها إقبال من المشتركين ، وهذا يسهل للشركة عقد العديد من الصفقات فعلي سبيل المثال يمكن للشركة التي تعمل في مجال الملابس الرياضية أن تعلن عن منتجاتها في موقع أخبار الرياضة.

6. تقديم خدمات ما بعد البيع (After Sales Services) حيث تقوم الشركة بالإعلان عن عناوين مراكز الصيانة العالمية لمنتجاتها ، وبذلك يستطيع المشترون الاتصال بتلك المراكز والحصول على الخدمات بسهولة.

7. نشر الأخبار الجديدة (News) عن الشركات والمنشآت وغيرها من خلال المواقع المخصصة على الإنترنت ، وهذا يفيد الشركات العالمية التي تريد نشر معلومات جديدة يومياً أو أسبوعياً أو عن نفسها وبصفة خاصة

الإعلان عن أسعار أسهمها في أسواق المال العالمية ، الإعلان عن المعارض الدولية ، الإعلان عن المؤتمرات والندوات .

8. خدمات المحادثات (Carver Station) حيث يمكن عقد اجتماعات بين أفراد وهم في أماكنهم من خلال شاشات الكمبيوتر وشبكات الإنترنت ، مثل اجتماعات مجالس الإدارات والجمعيات العامة .

9. عرض تقارير مجالس الإدارة ومراقب الحسابات للشركات العالمية العابرة للمحيطات على مواقع معينة في الإنترنت وبذلك يسهل للمساهمين وغيرهم متابعتها.

ولقد أسهمت تلك الخدمات في تطور شكل جديد للتجارة يختلف عن التجارة التقليدية وهو ما يسمى بالتجارة الإلكترونية .

الإنترنت والتجارة الإلكترونية

قد بدأ استخدام الإنترنت في الأغراض التجارية عام 1992 ، عندما ظهرت الشبكة العنكبوتية العالمية كمروج للسلع والخدمات ومن هنا بدأ إقبال رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات والشركات التجارية على تلك المواقع وأصبحوا يبرمون الصفقات عن طريق مراسلاتهم عبر البريد الإلكتروني ثم عن طريق عرض منتجاتهم وخدماتهم من خلال مواقع لهم على شبكة الإنترنت (الجدايه وخلف، 2009).

وقد مر استخدام الإنترنت في التجارة الإلكترونية بعدة خطوات ارتبطت بالتطورات التقنية التي طرأت على استخدام الشبكة ويمكن إجمالها في المراحل الآتية (خالد إبراهيم، 2006) :-

- المرحلة الأولى : استخدام المنشآت التجارية للشبكة في صورة مواقع إعلانية تُعرف العملاء ومستخدمي الموقع الإلكتروني بنشاط المنشأة ومنتجاتها.
- المرحلة الثانية : وهي أكثر تقدماً ، حيث قامت المنشآت التجارية بنشر

المعلومات عن نشاطاتها التجارية كما امتلأت المواقع بالصور والرسومات الجذابة لمنتجات وخدمات المنتجين.

• المرحلة الثالثة : نتيجة استخدام أحدث أنواع التقنية أصبح من السهل على العميل التعرف على مواقع الإنترنت من خلال عناصر التصفح البسيطة ، وبذلك تخطى رجال الأعمال مرحلة الإعلان والترويج إلى مرحلة إتمام عمليات البيع عن طريق الإنترنت.

وأصبح الأمر كالتالي : يقوم المشتري باختيار ما يرغب في شرائه ويُخطر البائع الذي يقوم بدوره بإرسال السلعة إليه ، ويتم الدفع عن طريق أنظمة الدفع الإلكتروني ومن أهمها بطاقات الائتمان ، كما يتم التوقيع على العقد الإلكتروني عن طريق شفرة معينة يستحيل تزويرها.

نستنتج مما سبق أن وجود الإنترنت أدى إلى وجود التجارة الإلكترونية وتطورها وأسهم بشكل كبير في انتشارها . وفي الصفحات التالية ستم مناقشة مفهوم التجارة الإلكترونية والفرق بينها وبين التجارة التقليدية ومميزات التجارة الإلكترونية وخصائصها ومحدداتها.

مفهوم وطبيعة التجارة الإلكترونية

عرفت منظمة التجارة العالمية WTO التجارة الإلكترونية بأنها (جميع الأنشطة ذات الطابع التجاري من توريد أو تبادل أو بيع سلع أو اتفاق توزيع أو تمثيل تجاري أو وكالة بعمولة).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD فقد عرفت التجارة الإلكترونية بأنها (كافة الأنشطة التجارية من صفقات تجارية اتفاقيات تمويل ومفاوضات وعقود تجارية سواء بين الإدارات أو الأفراد عن طريق المعالجة الإلكترونية

للبيانات مقروءة أو مرئية أو صوتية شاملة للسلع والخدمات) ، وقد عرف الإتحاد الأوروبي التجارة الإلكترونية بأنها (كل الأنشطة التي تتم بوسائل الكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية والمستهلكين أو بين كل منهما على حدة وبين الإدارات الحكومية ، كذلك تسليم السلع والخدمات بشكل مادي أو معنوي)

عرف (بلقاسم ولوباشي ،2002) التجارة الإلكترونية بأنها (المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات والتي تعتمد على معالجة البيانات الرقمية ونقلها ، بما فيها الصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الإنترنت أو مغلقة والتي تسمح بالدخول إلى الشبكات المفتوحة) ، ويعرفها (Zwass,2007) بأنها :

" المشاركة في المعلومات المتعلقة بالأنشطة التجارية والمحافظة على العلاقات وعقد الصفقات التجارية من خلال وسائل شبكات الاتصالات ". وقد وصف (Turban ، 2004، ص3) التجارة الإلكترونية بأنها نموذج التقدم والتطور في عمليات الشراء والبيع، والتمويل وتبادل المنتجات، والخدمات و/أو الإعلام عن طريق شبكات الكمبيوتر بما في ذلك الإنترنت .وبناءً على ما سبق يمكن تعريف التجارة الإلكترونية من وجهة نظر كل من الوظائف التالية:

- **الاتصالات:** هي تسليم البضاعة، والخدمات، والإعلام، أو الدفعات عن طريق شبكة الإنترنت أو بوساطة وسيلة إلكترونية أخرى.
- **التجارة:** هي إمكانية الشراء والبيع للمنتجات، والخدمات، والإعلام على الإنترنت و بوساطة الخدمات المباشرة الأخرى.

• **الأعمال:** هي التي تؤدي الأعمال إلكترونياً بإتمام خطوات العمل عن

طريق الشبكة الإلكترونية، حيث تتوافر معلومات تقدم الأعمال الطبيعية.

• **الخدمات:** هي أداة تخاطب الحكومات، والمؤسسات، والزبائن والإدارات لوضع تكاليف الخدمة في حال التأكد من نوعية خدمة الزبون وزيادة وتسريع تسليم الخدمة.

مما تقدم تبين أن التجارة الإلكترونية تشمل كافة أنواع التعاملات التجارية التي تتم إلكترونياً عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وتجري هذه التعاملات سواء بين المشروعات بعضها بعضاً (بين الشركات وموردي مدخلات الإنتاج، أو منشآت التسويق أو التوزيع، ...)، أو بين الشركات وعملائها من المستهلكين، أو بين المنشآت والأجهزة الرسمية.

بالتالي فإن للتجارة الإلكترونية مجالات عديدة تشمل أنشطة الترويج والدعاية والإعلان، وتقديم المعلومات عن السلعة أو الخدمة، كما تشمل إبرام عقود السلع والخدمات الإلكترونية، وإعطاء أوامر البيع والشراء والمتابعة الإلكترونية لعمليات التعاقد وتنفيذ الصفقات، والاستلام الفوري للسلع والخدمات عبر الشبكات أو خارجها، إضافة إلى تسوية المدفوعات والسداد الفوري للالتزامات المالية.

التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية

ظهر مصطلح التجارة الإلكترونية مع عدة مصطلحات مرادفة لها، مثل الأعمال الإلكترونية (e-business) وغيرها من المفاهيم الجديدة، التي أنتجتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى الخلط بينهما والاعتقاد بأنه لا يوجد فرق بين التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية، وذلك غير صحيح إذ تختلف التجارة الإلكترونية عن الأعمال الإلكترونية.

فالتجارة الإلكترونية هي البيع والشراء باستخدام الوسائط الإلكترونية الرقمية Digital Media. أما الأعمال الإلكترونية فإنها بالإضافة إلى التجارة الإلكترونية تشمل كلا من تطبيقات المكتب الرئيس (التنفيذي)، المعني برسم سياسات الشركة، وتطبيقات الأعمال الإدارية الخاصة بالشركة، والتي يتم إنجازها داخليا ولا يطلع عليها العامة مثل: الحسابات، وأعمال الخدمات، والتخزين، والإدارة.

كما أن التجارة الإلكترونية كانت بنظر معظم المشاركين هي عملية التسوق عبر الإنترنت فقط، مما يدل على نقص الوعي الثقافي الخاص بالتجارة الإلكترونية عموماً. (Pavlou,2006)

يشير (محمد الكردي، 2006) إلى الأعمال الإلكترونية بأنها "التخطيط وتنفيذ عمليات الواجهة الأمامية front_end والواجهة الخلفية back_end في سلسلة باستخدام الإنترنت".

وفق لهذا التعريف يضم مصطلح الأعمال الإلكترونية e-business الاختصاصات التالية:

- التجارة الإلكترونية E-commerce
- تخطيط موارد الشركة Enterprise Resources Planning ERP
- إدارة سلسلة الموردين Supply Chain Management SCM
- إدارة العلاقة مع الزبون Customer Relationship Management CRM

الفرق بين التجارة التقليدية والتجارة الإلكترونية

من الضروري أن نتكلم عن التجارة التقليدية مع الأخذ بالاعتبار التجارة الإلكترونية. فالتجارة عموماً هي كافة الفعاليات المتعلقة بشراء أو بيع البضائع أو الخدمات، وتتوزع هذه الفعاليات ضمن الفئات التالية (ظاهر القشي، 2003):

- 1- التسويق: وهو الفعاليات المتعلقة بالوصول إلى الزبائن الفعليين والمحتملين، لتزويدهم بالمعلومات عن الشركة والعلامة التجارية والمنتجات أو الخدمات.
- 2- المبيعات: وهي الفعاليات المتعلقة بمعاملة المبيعات الفعلية، بما في ذلك المعاملة نفسها.
- 3- الدفع: وهو الفعاليات المتعلقة بتنفيذ المشتري لالتزاماته في عملية البيع.
- 4- تلبية الطلبات: وهي الفعاليات المتعلقة بتنفيذ البائع لالتزاماته في عملية البيع.
- 5- خدمة العميل: وهي فعاليات المتابعة بعد تلبية الطلبات، من أجل حل المشاكل والتساؤلات، وتتعلق أيضاً بعملية دعم ما قبل البيع، والتساؤلات العامة وغير ذلك. ونلاحظ مما سبق أن التجارة التقليدية لا تختلف عن التجارة الإلكترونية إلا في تنفيذ تلك الفعاليات، إذ إن للتجارة الإلكترونية أسلوباً غير تقليدي في الوصول إلى المستهلكين في كافة أنحاء العالم، أي أنها تحقق عائدات ضخمة يقابلها انخفاض كبير في التكاليف مقارنة بالتجارة التقليدية، كما يمكن للشركات من خلال التجارة الإلكترونية القيام بإدارة أفضل لعمليات الشراء، والتوريد، والبيع، والنقل، والتأمين، والعمليات المحاسبية، ومراقبة المخزون، كذلك يمكن من خلال التجارة الإلكترونية توفير معلومات يومية عن الزبائن، وهي بلا شك تؤدي إلى خفض تكلفة المعاملات التجارية؛ لأنها تلغي دور الوسيط بين البائع والمشتري.

مميزات التجارة الإلكترونية

- اتفقت العديد من الدراسات (مروة احمد ،2002) ، (محمد سليمان ،2003) ، (محمد شريف ، 2003) ،(خالد قاسم ،2006) على أن استغلال المواقع الإلكترونية للممارسة التجارة له مميزات عديدة سواء أكان على مستوى المنشأة أم على مستوى الزبائن ومن هذه المميزات ما يلي :
- 1- الطبيعة الشاسعة للشبكات الرقمية العالمية تؤدي إلى الوصول إلى أكبر عدد من الزبائن.
 - 2- تذليل كل ما يتعلق بالصعوبات الجغرافية للتجارة الدولية، وبالتالي فهي تسهم في زيادة تدفق المنتجات وتخفيض تكلفة المبادلات.
 - 3- تقليل مدة أو زمن التوريد وتبسيط إجراءات وعمليات أوامر الشراء .
 - 4- توفير بدائل أكثر لاحتياجات المشاريع ومستهلكي التجزئة من السلع والخدمات في عدد متزايد من الأسواق، حيث يتيسر لهم عقد المقارنات التفضيلية للمعروض منها.
 - 5- تعزيز الشفافية في الأسواق نظرا لتدفق المعلومات وانسيابها عبر الشبكات.
 - 6- تتيح شبكة الإنترنت عددا من المزايا في مجال التمويل وبدائل الدفع، فيمكن للشركات أن تستخدم شبكة الإنترنت في أن تحدد بسهولة أفضل مقدمي هذه الخدمات، كما يمكنها تبادل المعلومات بشأن الصفقات أثناء الاتصال مباشرة.
 - 7- تنطوي تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في التجارة الدولية على إمكانات هائلة فيما يتعلق بخفض التكاليف التشغيلية والتعجيل بدورة المعاملات والدفع، وهذه المزايا تترجم إلى زيادة في التجاوب من جانب المصدرين إلى عملائهم، والقدرة على التنافس على الأعمال التجارية .

- 8- تسهل المنافسة مما يؤدي إلى انخفاض معقول في الأسعار .
- 9- تخفيض تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية لأن الإنترنت أرخص بكثير من شبكات الاتصال الأخرى.
- 10- تخفيض تكاليف المخزون السلعي من خلال اعتماد نظام الإنتاج حسب الطلب الأمر Just in time الذي يسمح للشركة إنتاج السلعة أو الخدمة وفقا لحاجات العميل.
- 11- تشجع التجارة الإلكترونية على انفتاح الأسواق الدولية ، الأمر الذي يسهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية للدول المختلفة وبالتالي تطوير القطاعات الصناعية والخدمية .
- هذه المميزات جعلت التجارة الإلكترونية تتمتع بخصائص تميزها عن التجارة التقليدية

خصائص التجارة الإلكترونية

بعد مراجعة الدراسات السابقة في مجال التجارة الإلكترونية ومنها (مروة احمد ،2002) ، (محمد سليمان ،2003) ، (محمد شريف ، 2003) ، (خالد قاسم ،2006) تم استخلاص أهم خصائص التجارة الإلكترونية وعلى الوجه التالي:

أولاً : إن مختلف أنواع التعاملات بين الأطراف المشاركة في هذه التجارة تتم بوسائل إلكترونية بدءاً من تبادل البيانات عبر البريد الإلكتروني بين المتعاملين، أو التفاوض التجاري، أو إصدار الفواتير إلكترونياً، أو

التعاملات المصرفية الإلكترونية، أو المتابعة الإلكترونية لعمليات التعاقد وتنفيذ الصفقات، ... الخ.

لذلك كان لا بد من إعادة النظر في النماذج التقليدية للتسويق وخدمات العملاء في بعض الصناعات للإفادة مما توفره قنوات التوزيع القائمة على شبكة الإنترنت من إمكانيات.

ثانياً: إن ازدهار التجارة الإلكترونية يتوقف على وجود اقتصاد متطور ذي قاعدة إنتاجية متسعة ومرنة، وشبكة اتصالات وبنية معلوماتية كاملة،

ثالثاً: تعزيز التجارة الإلكترونية يتطلب دوراً نشطاً وفاعلاً للقطاع الخاص، والمبادرة الفردية.

رابعاً: - لا بد من توافر العنصر البشري الكفاء والقادر على استعمال تكنولوجيا المعلومات وتطويرها، والابتكار المستمر في آلياتها ووسائل عملها المختلفة .

مجالات التجارة الإلكترونية:

تعد التجارة الإلكترونية مفهوماً واسعاً يشمل أي نشاط أو تعاملات تجارية تتحقق بين أطراف متعددة عبر الوسائل الإلكترونية وأهمها شبكة الإنترنت، لذلك فإن أي نموذج للتجارة الإلكترونية يشتمل على الأطراف الأساسية المعنية بالتعامل التجاري (انظر شكل 1) صفحة (40)، وعليه يمكن تقسيم التجارة الإلكترونية حسب طبيعة وهوية الأطراف الأساسية المعنية بالتعامل التجاري كالآتي:

(2001, Kenneth)

1. التعامل بين شركة تجارية وشركة تجارية أخرى (Business to Business) (B2B) وهذا النوع من التجارة الإلكترونية تتم فيه المعاملات من

بيع وشراء وتبادل للمعلومات في مساحة سوقية إلكترونية (Market space) بين الشركات التجارية. ويشكل هذا النوع من المعاملات التجارية بين قطاعات

الأعمال (B2B) أغلب معاملات التجارة الإلكترونية حيث تستحوذ على ما يقارب 80 % من إجمالي حجم التجارة الإلكترونية في العالم.(عابد العبدلي،2005) .

2. التعامل بين الشركة أو المؤسسة التجارية والمستهلك (Business to Consumer (B2C) وهذا النوع من التجارة الإلكترونية يتم فيه التعامل من بيع وشراء بين المؤسسات التجارية والأفراد أو المستهلكين، ويشمل هذا السوق قطاعات التجزئة التي تباع المنتجات والخدمات للمستهلكين عبر شبكة الإنترنت. ويتم التعامل بين الشركة والأفراد سواء على مستوى السوق المحلي أو الدولي، حيث يقوم المستهلك بطلب السلعة أو الخدمة من موقع الشركة في الإنترنت ويدفع ثمنها بالبطاقة مثلاً ثم بعد ذلك يحصل على السلعة أو الخدمة مباشرة إذا كانت منتجاً رقمياً أو عن طريق البريد التقليدي إذا كان غير قابل للتسليم إلكترونياً كما يشمل هذا النوع الاتجاه العكسي أي المستهلك إلى الشركة C2B عندما يقوم الأفراد ببيع خدماتهم للمؤسسات التجارية وان كانت تمثل نسبة ضئيلة (خالد قاسم،2006)‘

3. التعامل بين المؤسسة التجارية والحكومة (Business to – Government) (B2G) وهذا الجانب من التجارة الإلكترونية لا يزال في مراحله الأولية في معظم الدول، كما أن أغلب هذا النشاط يتركز على التفاعل الإلكتروني بين المؤسسات التجارية والمؤسسات الحكومية مثل عمليات الإثبات ومدفوعات الضرائب ومدفوعات التراخيص التجارية ورسوم الجمارك وتخليص الواردات من البضائع منها، بالإضافة إلى ما تقوم به المؤسسات الحكومية من مشتريات من المؤسسات التجارية إلكترونياً.

4. فئات من التعاملات التجارية الإلكترونية الأخرى مثل التعامل بين المستهلك والمستهلك (Consumer to Consumer) (C2C) حيث يكون التعامل التجاري الإلكتروني بين الأفراد المستهلكين أنفسهم، وفيه تكون عملية البيع والشراء بين مستهلك و مستهلك آخر من خلال وضع إعلانات على المواقع الشخصية في الإنترنت بهدف بيع الأغراض الشخصية أو بيع الخبرات للآخرين، ويشمل ذلك المزادات الإلكترونية التي تتم فيها التعاملات التجارية بين الأفراد .

5- تعاملات إلكترونية بين الأفراد والمؤسسات الحكومية (Government to consumer) (G2C) ، وهذا يشمل التفاعل الإلكتروني في مجال الخدمات والمعاملات الرسمية بين الأفراد والحكومة. ويمكن اعتبار التعامل ما بين المؤسسات الحكومية من جهة والأفراد والمؤسسات التجارية من جهة أخرى جزء من مفهوم الحكومة الإلكترونية (Government Electronic)

6- تعاملات إلكترونية بين المؤسسات الحكومية مع بعضها بعضا (Government to Government) (G2G) ، وهذا يشمل التفاعل الإلكتروني في مجال الخدمات والمعاملات الرسمية بين الدوائر والمؤسسات الحكومية من حيث تنسيق المعاملات فيما بينها والتخفيف من الإجراءات الروتينية واختصار الوقت والجهد وضبط المعاملات لتقليل احتمالات التلاعب وتسرب المال العام . وهو أيضا جزء من مفهوم الحكومة الإلكترونية (Electronic Government)

7- التجارة الإلكترونية عبر جهاز الهاتف النقال Mobile Commerce ويعد من أحدث الأنواع حيث يتم بوساطته استخدام أجهزة هاتف نقال رقمية مصممة بشكل يمكنها من الاتصال بشبكة الإنترنت من خلال مزود الخدمة والوصول إلى أي موقع معين والإطلاع على السلع المعروضة وأجراء عملية الشراء(ظاهر القشي،2003) .

8- التجارة الإلكترونية داخل المنظمة الواحدة -e- Intra-Organizational-commerce

وتتمثل في التجارة الإلكترونية البينية في إطار الشركات الدولية والتي تتبادل السلع ومستلزمات الإنتاج الأولية والوسيلة بين الفروع أو الشركات التابعة لها (eldridge، 2001).

E-commerce and Broader Internet Applications			
التجارة الإلكترونية وحدود تطبيقات التجارة الإلكترونية			
Government	G2G e.g. coordination تنسيق	G2B e.g. information معلومات	G2C e.g. information معلومات
Business	B2G e.g. procurement تحصيل	B2B e.g. e-commerce تجارة الكترونية	B2C e.g. e-commerce تجارة الكترونية
Consumer	C2G e.g. taxes الضرائب	C2B e.g. price comparisons مقارنة الأسعار	C2C e.g. action markets تفاعل الأسواق

المصدر OECD ٢٠٠٠

شكل رقم (1) مجالات التجارة الإلكترونية

أساليب قياس حجم التجارة الإلكترونية

تمثل صعوبة قياس حجم التجارة الإلكترونية أحد التحديات المصاحبة لهذه الظاهرة والتي تواجه كل من صانعي السياسات الاقتصادية على مستوى الحكومات، ومتخذي قرارات الاستثمار على مستوى أصحاب الأعمال والقطاعات الخاصة، وكذلك تشكل تحدياً فنياً على مستوى مصالحي ومراكز الإحصاءات المعنية بقياس وتقدير حجم مؤشرات التجارة الإلكترونية. ويبرز هذا التحدي مع النمو المستمر في أعداد القطاعات والمؤسسات التي تستخدم الإنترنت في معاملاتها التجارية، وكذلك مع تنوع وتعدد السلع والخدمات التي تدخل في مجال التجارة الإلكترونية. وترجع صعوبة قياس التجارة الإلكترونية إلى عدة عوامل، منها ما يتعلق بتحديد مفهوم التجارة الإلكترونية ومكوناتها، وكذلك سرعة نموها والتطور التكنولوجي المصاحب لها، بالإضافة إلى أن العديد من المؤسسات التجارية تقوم بالتجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية في آن واحد. وبسبب هذه العوامل وغيرها، فإن أساليب قياس حجم التجارة الإلكترونية سواء من حيث الأرقام الفعلية أو التقديرية ستظل تفتقر إلى الدقة والموثوقية (ظاهر القشي، 2003).

ولذلك فإن إحصاءات التجارة الإلكترونية التي تنشرها بعض مراكز البحوث والقطاعات الخاصة تظهر متباينة، وإلى حد كبير أحياناً. وبالرغم من القصور في أساليب قياس التجارة الإلكترونية، إلا أن الدول وكذلك القطاعات الخاصة تعمل على إنشاء برامج قياس لإيجاد مؤشرات تعكس طبيعة وتطور أنشطة التجارة الإلكترونية، وذلك بهدف قياس أثرها على القطاعات الاقتصادية، وقياس نموها، ومقارنتها بين مختلف الدول. ومن الأساليب المتبعة في قياس حجم التجارة الإلكترونية (القندلجي، 2008):

أ. جمع البيانات الرقمية عن استخدام تقنية المعلومات والاتصالات واستخدام الإنترنت، ويتميز هذا الأسلوب بسهولة تحصيله من مصادر مختلفة، وبالتالي توفر

عنصر الثقة والدقة في مثل هذه الأرقام، ومن ثم تستخدم هذه الأرقام في معرفة أو تقدير حجم الأنشطة التجارية عبر الإنترنت.

ب. جمع بعض الإحصاءات ذات العلاقة بأنشطة التجارة الإلكترونية، مثل معرفة مؤشرات الاستعداد الإلكتروني (Electronic Readiness) في المجتمعات، وذلك بحصر المؤسسات والقطاعات التجارية التي لديها أجهزة حاسب آلي وتوفير إمكانية استخدامها للإنترنت. وكذلك معرفة مؤشرات الكثافة، أي تلك المؤسسات التجارية التي تستقبل طلبات العملاء والمدفوعات عبر شبكة الإنترنت. وهذا الأسلوب يتناسب مع كثير من البلدان النامية التي لا تزال في المراحل الأولى في استخدام الإنترنت.

ج. المسح الميداني على مستوى المؤسسات التجارية، سواء في قطاع الجملة أو قطاع التجزئة، وذلك لمعرفة حجم أنشطتها عبر شبكة الإنترنت. ويجري هذا المسح سنويا أو ربع سنويا حتى يغطي الأنشطة التجارية المتجددة عبر الإنترنت.

د. المسح الميداني على مستوى الأفراد والأسر (قطاع المستهلكين) لمعرفة توفر أجهزة الحاسب الآلي، وكذلك معرفة إمكانية الدخول إلى الإنترنت وحجم إنفاقهم على التجارة الإلكترونية

مواقع الأسواق في التجارة الإلكترونية E-Commerce Marketplaces

ويقصد بموقع السوق هو المكان الذي يجتمع فيه البائع مع المشتري وليس بالضرورة أن يكون هناك لقاء مباشر وجها لوجه بين البائع والمشتري .
اتفقت الدراسات السابقة (مروة احمد ، 2002) ، (محمد سليمان ، 2003) ، (محمد

شريف ، 2003) ، (خالد قاسم ، 2006) ، (القندلجي ، 2008) على أن هنالك خمسة أنواع من مواقع الأسواق المستخدمة في التجارة الإلكترونية، نوضحها كالآتي:

- 1- جهة واحدة إلى جهات عديدة: Sell-side marketplaces تستضيف مجزأً رئيساً واحداً، وهو الذي يعرض كتلوك المنتجات المعروضة، والأسعار. مثال ذلك Cisco.com and Dell.com :
- 2- جهات عديدة إلى جهة واحدة.: Many to one تجتذب عدداً من المجهزين الذين يحتشدون على هذه التبادلات الموجودة لغرض إجراء المناقصة على أعمال مشترٍ رئيس واحد.
- 3- بعض الجهات إلى جهات عديدة.: Some to many يوجد مجهزون رئيسيون من الذين يدمجون كتلوكات إنتاجهم بغرض اجتذاب عدد أكبر من جمهور المشترين. مثال ذلك Vertical Net and Works.com
- 4- جهات عديدة إلى بعض الجهات: Procurement marketplaces يوجد مشترون رئيسيون الذين يدمجون كتلوكات مشترياتهم لغرض اجتذاب عدد أكبر من المجهزين، بغرض إيجاد منافسة، وتخفيض الأسعار.
- 5- جهات عديدة إلى جهات عديدة. Many to many: والتي تستخدم بوساطة عدة مشترين و عدة بائعين، الذين يؤمنون شتى المزادات للمشتريين أو البائعين، لغرض جعل الأسعار بشكل ديناميكي، للوصول إلى سعر أمثل. (قندلجي، 2008)

نظم الدفع/التسديد في التجارة الإلكترونية

من أهم القضايا التي تواجه التجارة الإلكترونية هي طرق السداد التي قد يتبعها المشتري وهو ما يسمى بنظام الدفع أو التسديد الإلكتروني: ويمكن تعريفه بأنه " نظام تم تطويره لغرض معالجة طرق دفع الفواتير الخاصة بالمنتجات والبضائع

والخدمات، وتسديد حساباتها، إلكترونيا على الإنترنت". ويشتمل هذا النظام على وسائل عدة، منها (طارق حماد، 2003):

1- محفظة الرقمية : digital wallet

عبارة عن برمجية خاصة تعمل على تخزين بطاقات الائتمان، والنقد الإلكتروني، وبطاقة تعريف المالك، وبيانات العنوان. وتقوم المحفظة الإلكترونية بتجهيز هذه البيانات والمعلومات بشكل تلقائي/آلي من خلال معاملات الشراء التجارية الإلكترونية

2- نظام بطاقة الائتمان الرقمية. Digital credit card payment sys.

وهي نظم تؤمن خدمات آمنة للدفع ببطاقة الائتمان، على الإنترنت، وتعمل على حماية المعلومات المنقولة بين المستخدمين ومواقع الشراء، وبنوك التعامل

3- نظم دفع الموازنات المتركمة: accumulated balance payment

يقوم هذا النوع من النظم بتجميع قيمة المشتريات الصغيرة كموازنة مدينة ينبغي دفعها بصورة منتظمة، بوساطة بطاقة الائتمان أو قوائم .

4- نظم دفع القيمة المخزنة: stored value payment systems

نظام يمكن الزبائن من تنفيذ وإجراء المدفوعات الفورية على الخط المباشر، من خلال القيمة المخزونة في الحساب الرقمي .

5- البطاقة الذكية: A smart card

هي عبارة عن بطاقة بلاستيكية بحجم بطاقة الائتمان، تخزن معلومات رقمية، ومن الممكن استخدامها للمدفوعات الإلكترونية.

6- النقد الرقمي: digital cash

عبارة عن شكل إلكتروني للعملة، تتحرك وتستخدم خارج الشبكة الاعتيادية للنقود، وتستخدم لدفع قيمة المشتريات الصغيرة والكبيرة . وعلى هذا الأساس فإنه بإمكان

المستخدم أن يتبادل هذا النوع من النقد الإلكتروني مع مستخدم نقد إلكتروني آخر، أو مع بائعي التجزئة على الإنترنت.

7- نظم الدفع نظير إلى نظير آخر peer-to-peer payment systems هو نظام دفع إلكتروني للأشخاص الذين يرغبون في إرسال مبالغ إلى الباعة أو إلى الأفراد، الذين هم لا يتعاملون، أو يقبلون، بالمدفوعات من خلال بطاقات.

8- نظام الشيكات الرقمية: digital checking

هو عبارة عن شيك إلكتروني، يتوفر عليه توقيع رقمي مؤمن/محمي .

9- نظم الدفع الصغيرة: Micro payment systems

هي طريقة للدفع تم تطويرها للمشتريات التي تكون قيمتها قليلة (أقل من عشرة دولارات) ، حيث إنها تكون صغيرة جداً بالنسبة للدفع ببطاقات الائتمان. فإذا ما أراد فرد الدفع لخدمة على الإنترنت تقدر بدولار ونصف مثلاً، لغرض الحصول على معلومة، أو بضعة دولارات لطباعة مخرجات لمقالة، فإن نظام الدفع الصغير يكون مناسباً. ومع ذلك بإمكان المستخدم الاستعانة بنظم دفع الموازنات المترابطة ، ونظم دفع القيمة المخزنة تكون مناسبة لهذا التعامل (قندلجي ، 2008).

واقع التجارة الإلكترونية العربية

إن أغلب المتاجر الإلكترونية العربية هي متاجر للعرض والإعلان فقط ، وهي بذلك تمارس عملية التجارة الإلكترونية بصورة غير كاملة، فدورة التجارة الإلكترونية لا تكتمل بالعرض والإعلان فقط، بل بإتمام عملية البيع وإيصال المنتج إلى المشتري في المكان والزمان المطلوبين. وبسبب عدم توفر البنية الكافية في البلاد العربية فإن أغلب المتاجر الإلكترونية تكفي بتنفيذ نصف دورة التجارة الإلكترونية، وهو ما يطلق عليه البعض التجارة الإلكترونية الساكنة. ويقسم (الحسيني، 1997) المتاجر الإلكترونية العربية إلى ما يلي:

أولاً: متاجر إلكترونية تقوم بعمليات العرض والإعلان فقط

ثانياً: متاجر إلكترونية تمارس التجارة الإلكترونية الكاملة من خلال عمليات العرض والإعلان وانجاز معاملات البيع والشراء والدفع من خلال البطاقة الائتمانية. وعدد هذا النوع من المتاجر قليل جدا في الدول العربية

ثالثاً: متاجر إلكترونية تتيح للمشتري الاتصال معها من خلال البريد الإلكتروني للتعرف على منتجاتها، وتجري عمليات البيع والشراء والدفع والتحصيل من خلال وسائل غير إلكترونية مثل البريد العادي والفاكس وغيرها. وأغلب المتاجر الإلكترونية العربية تعمل بهذا النمط.

رابعاً: متاجر إلكترونية انتقالية تتيح إنجاز عمليات البيع والشراء والاتفاق بخصوص ذلك عبر الشبكة، غير أن عملية الدفع تجري عند عملية التسليم، وهذه المتاجر تسعى إلى تطوير خدماتها لتصبح متاجر إلكترونية كاملة من خلال توفير كل التجهيزات اللازمة لتحقيق الأمن المالي الكافي.

أشارت نتائج أربعة مسوحات واسعة قامت بها مجموعة المرشدين العرب (Arab Advisors Group) عام 2008 لمستخدمي الإنترنت في السعودية والإمارات ومستخدمي الخلي في الكويت ولبنان تجاوز عدد مستخدمي التجارة الإلكترونية في الدول الأربعة 5.1 مليون مستخدم. وقد وجدت الدراسة أن مدى انتشار مستخدمي التجارة الإلكترونية في الإمارات كان الأعلى بنسبة 25.1% من السكان في حين كانت النسبة 14.3% في السعودية و 10.7% في الكويت فيما تنخفض نسبة الأفراد المستخدمين للتجارة الإلكترونية في لبنان إلى 1.6% من عدد السكان. كذلك تصدرت الإمارات العربية المتحدة الدول الأربع في معدل الإنفاق السنوي عبر التجارة الإلكترونية لكل فرد من مجمل السكان الكلي وتصدرت السعودية حجم الإنفاق الكلي. في ذات الوقت تصدر لبنان معدل الإنفاق السنوي عبر التجارة الإلكترونية لكل مستخدم للتجارة الإلكترونية. وتعزو مجموعة المرشدين العرب هذا الأمر إلى أن العدد القليل لمستخدمي التجارة الإلكترونية في لبنان يبين أن استخدام التجارة الإلكترونية هناك ما يزال في بداياته الأولى مما يعني أن المستخدمين هم من الرواد الأكثر تعليماً والميسورين مادياً.

كما بين مسح جديد عبر الإنترنت لمستخدمي الإنترنت في تونس إن 36.4% (ست وثلاثون بالمائة) من مستخدمي الإنترنت في تونس يستخدمون التجارة الإلكترونية حيث قدرت -اعتماداً على نتائج المسح- مجموعة المرشدين العرب (Arab Advisors Group) حجم تعاملات الأفراد بالتجارة الإلكترونية في تونس ب 132.7 مليون دولار أميركي (مائة واثنان وثلاثون مليون دولار).

وقد بين المسح 84% من مستخدمي الإنترنت في تونس
يستخدمونها في بيوتهم و75.8% (خمس وسبعون بالمائة)
يستخدمون الإنترنت في أماكن عملهم و24% يستخدمون نقاط
الإنترنت العامة اللاسلكية (wireless hot spots).

معوقات انتشار التجارة الإلكترونية في الدول العربية

في دراسة ل (ستيوارت هوبز، 2001) حول عوامل نجاح التجارة الإلكترونية في الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وجد الباحث إن تبني تطبيقات التجارة الإلكترونية ضرورة للاستمرارية في ظل بيئة الأعمال الجديدة، ذلك إن الإنترنت نقل الكثير من الفرص التنافسية للشركات الكبيرة وخلق فرصاً أخرى للشركات الصغيرة ومن أهم العوامل التي تساعد في نجاح التجارة الإلكترونية والتي ناقشها الباحث كما يلي :

- 1- وجود خطة عمل متكاملة لتحقيق النمو المستقبلي
- 2- احتلال الشركة لمكانة تنافسية جيدة في السوق
- 3- وجود إستراتيجية عمل واضحة ومحددة على شبكة الإنترنت.
- 4- تبني إستراتيجية تسويق الكترونية جيدة
- 5- تصميم مناسب لموقع على شبكة الإنترنت
- 6- توافر معدات وبرمجيات مناسبة
- 7- توافر إمكانات توزيع مادي ملائمة
- 8- وجود أفراد مؤهلين وذوي مهارات ملائمة

تشير الدراسات هناك مجموعة من الأسباب التي تكمن وراء ضعف الانتشار للأعمال الإلكترونية (التجارة الإلكترونية) في الدول العربية ، ومن هذه الأسباب ما يأتي:-
أولاً: عدم توافر البنية الأساسية الكافية

إذ لا توجد بيئة مناسبة لممارسة الأعمال الإلكترونية وتحتاج الدول النامية إلى استثمارات ضخمة في حقل الإنترنت حتى تهيئ البنية الأساسية القادرة على تحمل أعباء ومخاطر الأعمال الإلكترونية.
وتشمل البنى الأساسية ما يلي:

- أ- خدمات الأعمال الإلكترونية والتي تشمل البطاقات البنكية ، والأوراق التجارية الإلكترونية (النقود الرقمية، المحفظة الإلكترونية) ، الذهب الإلكتروني، الشيك الإلكتروني.(خالد،2006)
- ب- البنية الأساسية للمراسلات وتوزيع المعلومات والتي تشمل البريد الإلكتروني وبروتوكول نقل النص المتشعب HTTP و EDI
- ج- البنية الأساسية للوسائط المتعددة والنشر الشبكي وتشمل لغات البرمجة وبناء المواقع على الويب WWW و HTML , JAVA .VRML
- د- البنية الأساسية لمواجهة التعامل وتشمل قواعد بيانات العملاء ، والتطبيقات المختلفة للشركة.
- و- البنية الأساسية المتمثلة في أجهزة الحاسب الآلي الشخصية والهواتف (العطار،2005).

ثانياً: الحجم غير الكافي للأعمال الإلكترونية الموجهة للمستهلك، إن صغر حجم الأعمال الموجهة للمستهلك في الدول النامية هو من المعوقات الأساسية التي تحد من انتشار الأعمال الإلكترونية عبر الشبكة ، ولا تزال فرصة السوق الصناعي والتجاري أوفر حظاً على شبكة الإنترنت بالدول النامية

ثالثاً: البيروقراطية الحكومية والإصرار على إدارة البنى التحتية التجارية مثل الموانئ التجارية والبحرية والجوية مما يجعلها أقل كفاءة ومرنفة التكاليف والتي لا تتناسب مع بنية التجارة الإلكترونية بالإضافة إلى عجز الاستراتيجيات الحكومية عن دعم المشروعات

التجارية الوطنية للمنافسة مع نظيراتها العالمية. (عابد العبدلي
2005،

رابعاً: التكاليف والأسعار المرتفعة نسبياً بسبب محدودية استخدام
شبكة الإنترنت فإنه لا تزال تكاليف الإنشاء وأسعار الاستضافة
مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة التي ينتشر فيها الإنترنت
بصورة واسعة

خامساً: ندرة الكوادر البشرية المتخصصة في قطاع تكنولوجيا
المعلومات وشبكات الاتصال والبرامج التطبيقية المرتبطة بالتجارة
الإلكترونية .

سادساً: عدم وجود حوافز مغرية تدفع الأفراد على التسوق من خلال
الإنترنت ، مثلاً لا توجد فروق جوهرية في الأسعار عند التسوق
التقليدي أو التسوق عبر الإنترنت في البلدان العربية.

سابعاً: عدم الوعي الكافي
لا تزال الدول النامية تعاني من عدم توافر الوعي الكافي بأهمية
الأعمال الإلكترونية وما يمكن أن تفتحه من فرص جديدة وأفاق
واسعة أمام منظمات الأعمال والمنظمات غير الربحية أيضاً.
ثامناً: عدم سنّ القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسهّل انتشار
الأعمال الإلكترونية ، إذ لا تزال الكثير من القوانين والأنظمة
والتشريعات في الدول النامية غير منسجمة مع متطلبات الأعمال
(التجارة) الإلكترونية.

تاسعاً : المعوقات الاجتماعية والنفسية لانتشار الأعمال الإلكترونية ،
وهي معوقات كثيرة منها اللغة وعدم الثقة في التسديد عبر الرسائل
الإلكترونية والخوف من فقدان مراكز القوة والسيطرة في المنظمات
ومقاومة التغيير وغيرها.

في دراسة قامت بها مروة احمد بعنوان (الصعوبات التي تواجه التجارة الإلكترونية العربية من وجهة نظر أصحاب المتاجر الإلكترونية العربية) عام 2002 هدفت فيها إلى معرفة آراء أصحاب المتاجر الإلكترونية في بعض الدول العربية حول الصعوبات التي تواجههم عند تطبيق التجارة الإلكترونية وأيضا معرفة أثر كل من اللغة المستخدمة في التجارة الإلكترونية وعمر المتجر على الإنترنت ونوع التجارة والدولة التي يعمل بها المتجر على الصعوبات التي تواجه أصحاب المتاجر الإلكترونية حسب آرائهم.

بحيث طبقت الدراسة على 30 متجرا إلكترونيا من مختلف الدول العربية تم جمعها بطريقة عشوائية متعددة المراحل. توصلت الدراسة إلى إن آراء أصحاب المتاجر الإلكترونية مختلفة ومتباينة بالنسبة للصعوبات فمثلا في الأردن ومصر ولبنان والسعودية وجدت إن اللغة المستخدمة هي من أكثر الصعوبات التي يواجهونها وكذلك ارتفاع تكاليف إقامة الموقع على الإنترنت بينما في الإمارات هذه الصعوبات أقل تأثيراً فيها.

أما الصعوبات التي كان الشعور بها بأدنى مستوى فهي التي تتعلق بعدم توافر الأمان في الدفع وبطء شبكة الإنترنت الذي يؤدي إلى بطء التنقل عبر المواقع التجارية الإلكترونية بسرعة.

واقع التجارة الإلكترونية في الأردن

ذكر الخبير الدولي في التجارة الإلكترونية توبي ركيرت - في مؤتمر التجارة الإلكترونية الذي عقدته المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع 2009/11- إن الاقتصاد الأردني استطاع أن يثبت نفسه خلال الخمس سنوات الماضية رغم شح الموارد التي يفتقر إليها لأن الاقتصاد الأردني يتمتع بالمرونة والتنوع في القطاعات المختلفة جعلته يتمتع بثبات وقوة مقارنة مع غيره من الاقتصاديات. وأضاف أن حجم الصادرات في الأردن عام 2008 زادت بنسبة 39% مقارنة بالأعوام السابقة ، وذلك نتيجة تطور نظام التجارة الإلكترونية في الأردن الذي يربط أسواق العالم مع بعضها دون النظر إلى المساحات الجغرافية والعنصر الزمني .

وقد أظهرت دراسة مسحية أجرتها مجموعة المرشدين العرب - المتخصصة في دراسات بقطاعات الاتصالات والإعلام والمالية العربية- لقطاع الأفراد في الأردن خلال الفترة من تشرين الثاني / نوفمبر عام 2007 حتى تشرين الثاني / نوفمبر من العام الحالي 2008 بأن حجم التجارة الإلكترونية قد بلغ 181 مليون دولار.

وأفادت الدراسة أن 20.5 % من مستخدمي الإنترنت في الأردن يشتركون بالبضائع والخدمات عبر التجارة الإلكترونية.

وحسب الدراسة فإن 29 ألف عائلة في الأردن تشارك في الإنترنت عالي السرعة، كما ارتفعت نسبة المنازل المرتبطة بالإنترنت إلى 11.1% وشمل المسح 931 مستخدماً للإنترنت، وبلغ هامش الخطأ فيه 4.4%.

وفي دراسة حول تطوير إستراتيجية تبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية تمت في 2003 والتي هدفت إلى تحديد العوامل الرئيسة لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية و من ثم صنفها في ثلاث مجموعات وهي: الحوافز المدركة، المعوقات المدركة والمنافع المدركة .

وقد اقترحت الدراسة نمودجا لاختبار العلاقات بين مستويات تبني تطبيقات التجارة الإلكترونية بحيث تم اختيار عينة من الشركات الأردنية التي تمارس التجارة الإلكترونية بواقع 116 شركة.

وقد أشارت النتائج الرئيسة لهذه الدراسة إلى إن مستوى تطبيقات التجارة الإلكترونية المستخدمة من قبل الشركات الأردنية كان بشكل عام متدنيا ، بحيث كانت التطبيقات الرئيسة التي تستخدمها الشركات الأردنية تتمثل في الترويج للشركة ومنتجاتها فقط، إما مستويات تبني تطبيقات التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى تقديم الخدمات وعقد الصفقات الإلكترونية فقد كانت منخفضة . كما أشارت الدراسة إلى إن تطبيقات التجارة الإلكترونية المستخدمة في الشركات الأردنية كانت مرتبطة بالحوافز المدركة (والتي تشمل تحسين مكانة الشركة في السوق، دور قطاع تكنولوجيا والاتصالات والمعلومات، حاجات السوق، مواجهة الشركة المشاكل الطارئة، الصدفة ،دور الحكومة ودور مزودي خدمات الإنترنت) كما إن التطبيقات مرتبطة بالمعوقات المدركة والتي تشمل (المعوقات التنظيمية، المالية، البيئية، السلوكية، والقانونية) وأيضا مرتبطة بالمنافع المدركة والتي تشمل (المنافع المباشرة والمنافع الاجتماعية) .

وعلى الرغم من تلك المعوقات فقد حرصت الحكومات الأردنية المتعاقبة على تطوير إستراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية لتطوير القدرات الفنية والتجارية في مجال التجارة الإلكترونية في تجارة البضائع والخدمات على مستوى الأعمال والمستهلكين .لذا لابد من إلقاء الضوء على هذه الإستراتيجية من حيث رؤيتها وغاياتها وأهدافها وعوامل التمكين فيها وكيفية تنفيذها بشيء من الإيجاز.

الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية

المصدر (وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات/ دائرة السياسات والاستراتيجيات www.moict.gov.jo)

عملت وزارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات على إعداد إستراتيجية وطنية للتجارة الإلكترونية للمملكة الأردنية الهاشمية للفترة (2008 إلى 2012)، تهدف إلى تحفيز المجتمع على تطوير قدرات تقنية و تجارية في مجال التجارة الإلكترونية و اعتماد مبادئ التجارة الإلكترونية في تبادل السلع والخدمات بين شركات الأعمال و المستهلكين وذلك لتحقيق المنافع المتعلقة بالتجارة الإلكترونية و ضمان إسهام الأردن في السير قدماً نحو التطور في مجال التجارة والمشاركة في التحول التجاري العالمي. وقد تمت الموافقة على هذه الإستراتيجية وإقرارها من قبل رئاسة الوزراء بتاريخ 2008/9/9.

و تغطي هذه الإستراتيجية العديد من مجالات الاقتصاد و لها مكونات مختلفة مرتبطة بالتكنولوجيا، والقانون، والنقل، والإمداد والخدمات البريدية، والمرافق العامة، والتعليم، والجمارك، والضرائب والخدمات المالية، والصناعات الخلاقه مثل تلك المرتبطة بتطوير قوائم إلكترونية للسلع أو الخدمات. كما تستخدم خدمات التجارة الإلكترونية من قبل جميع قطاعات.

1- الرؤية

تحتوي هذه الإستراتيجية على رؤية واضحة لتطوير التجارة الإلكترونية في المملكة، و تحدد أربعة أهداف رئيسة لتحقيق هذه الرؤية و تترجمها إلى خطط عملية لاستغلال الفرص المتاحة للتجارة الإلكترونية ولتجاوز العقبات و مواطن الضعف التي تعرقل حالياً تطوير التجارة الإلكترونية.

وهذه الرؤية هي

ليصبح الأردن مركزاً رائداً للتجارة الإلكترونية في الإقليم من خلال استغلال قدراته في تكنولوجيا المعلومات وإبداعات شعبه.

وقد كانت الغايات الإستراتيجية التي نتجت عن هذه الرؤية على النحو التالي:

- 1- زيادة ثروة الأمة من خلال الاستثمار في التجارة الإلكترونية والاتجار من خلال استخدام قنوات التجارة الإلكترونية .
- 2- استغلال نقاط القوة والفرص في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- 3- اطلاع المستهلك على مبادئ التجارة الإلكترونية في الأردن ودعوته إلى الاستفادة منها .
- 4- تعزيز أداء الأعمال وروابط التجارة الإلكترونية .

وفيما يلي ملخص للطرق المتبعة إلى تحقيق تلك الأهداف التي يسعى الأردن إلى تحقيقها ليصبح مع حلول عام 2012 رائداً إقليمياً في تطوير أنظمة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها والخدمات المرتبطة بالتجارة الإلكترونية .

2-الغايات والأهداف

كما ذكرنا سابقاً أن هناك أربع غايات إستراتيجية تطور الأفكار الرئيسية المرتبطة بالرؤية الإستراتيجية :-

أ- الغاية الأولى (زيادة ثروة الشعب الأردني من خلال تطوير واستغلال التجارة الإلكترونية) وتشمل هذه الغاية الأهداف التالية:

- 1- إيجاد البيئة التي تخلق فرص العمل وبخاصة للشباب.
- 2- إيجاد فرص عمل إضافية ذات قيمة عالية للأردنيين في الصناعات المبنية على المعرفة.
- 3- تحسين كفاءة الأعمال في الأردن.
- 4- الحد من عامل الأسعار.

ويسعى الأردن إلى تحقيق هذه الأهداف عن طريق :-

- 1- استغلال نقاط القوة والفرص في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
 - 2- اطلاع المستهلك على مبادئ التجارة الإلكترونية في الأردن ودعوته إلى الاستفادة منها.
 - 3- تعزيز أداء الأعمال وروابط التجارة الدولية باستخدام التجارة الإلكترونية.
- ب- الغاية الثانية (استغلال نقاط القوة والفرص في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) وعلى الأخص:

- 1- قدرة القطاع على تطوير وزيادة تنافسية معظم قطاعات الاقتصاد الأردني.
 - 2- الحقيقة أنه وحتى الآن يقوم قطاع تكنولوجيا المعلومات بتطوير برمجياته الخاصة من أجل تلبية احتياجات الأعمال والشركات الأردنية.
 - 3- استخدام القطاع من قبل الخدمات المالية والصناعات الدوائية والإمداد وصناعات التأمين التي تريد على الأغلب الانتقال إلى أنظمة تعتمد أكثر على التجارة الإلكترونية.
- وسوف يتم تحقيق ذلك من خلال ما يلي :

- 1- توسيع الأسواق المحلية وأسواق التصدير لمنتجات وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- 2- زيادة الدخل الإجمالي والقيمة المضافة الإجمالية بوساطة القطاع.
- 3- زيادة إيرادات الضرائب الناشئة من قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- 4- تحسين قدرة الأردن على جذب المهنيين المهرة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمجيء إلى أو البقاء في البلاد.

5- زيادة منتجات وخدمات التجارة الإلكترونية المقدمة بواسطة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج- الغاية الثالثة (اطلاع المستهلك على مبادئ التجارة الإلكترونية في الأردن ودعوته إلى الاستفادة منها) وهذه الغاية تعنى باستعمال التجارة الإلكترونية كقناة لبيع البضائع والخدمات إلى المستهلكين ليكون الأردن واحداً من الدول القيادية في الإقليم التي تستخدم التجارة الإلكترونية كقناة لبيع البضائع والخدمات للمستهلكين.

وسوف يزود التعامل مع المستهلكين المحليين الشركات الأردنية بالخبرة اللازمة للمنافسة في أسواق التصدير باستخدام قناة التجارة الإلكترونية وذلك مع تأسيس البنية التحتية الضرورية - كأنظمة الدفع والترتيبات البنكية ومنشات الإمداد وتكنولوجيا المعلومات من أجل إنشاء وتطوير أعمال تعتمد على التجارة الإلكترونية على مستوى دولي.

الأهداف التي سيتم من خلالها الوصول إلى هذه الغاية هي:

- 1- زيادة عدد تجار التجزئة الأردنيين الذين يتاجرون عن طريق استخدام التجارة الإلكترونية داخل الأردن وعلى مستوى الإقليم العربي وفي كافة أرجاء العالم.
- 2- تحفيز الأعمال الناشئة القائمة على أساس تجارة التجزئة إلكترونياً.
- 3- تحسين وصول المستهلكين إلى البضائع والخدمات المباعة من قبل تجار التجزئة الأردنيين.
- 4- تقليل تكلفة البضائع والخدمات على الأردنيين.
- 5- توسيع تشكيلة البضائع والخدمات المتوافرة للأردنيين.
- 6- زيادة حجم تجارة التجزئة المحلية الأردنية.
- 7- زيادة انتشار ووصول تجارة التجزئة الأردنية إلى المناطق المختلفة في الوطن العربي.
- 8- زيادة أرباح أعمال تجارة التجزئة الأردنية.

د- الغاية الرابعة (تعزيز أداء الأعمال وروابط التجارة الإلكترونية) وتختص هذه الغاية باستخدام التجارة الإلكترونية في الاتجار بين الأعمال (B2B) وذلك بهدف تحسين أداء الأعمال. وتتوافر لدى الأردن الكثير من العناصر اللازمة لإنجاح التجارة الإلكترونية في قطاع الأعمال على سبيل المثال:

- وجود شركات لوجستية إقليمية ودولية متقدمة من شأنها أن تسهل توزيع البضائع في الأردن وفي أماكن أخرى.

- استخدام نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني كأداة لبناء الخبرة لدى الشركات الأردنية وتحفيز استخدام التجارة الإلكترونية في الشركات التي كثيراً ما تتبع إلى الحكومة.

والأهداف المحددة لهذه الغاية هي:

1- زيادة عدد الأعمال التي تستخدم التجارة الإلكترونية للاتجار مع أعمال أخرى داخل الأردن وفي العالم العربي و في كافة أرجاء العالم.

2- تحفيز الأعمال الناشئة القائمة على أساس تجارة الجملة إلكترونياً.

3- زيادة مشاركة الشركات الأردنية في سلاسل التوريد العالمي التي تستخدم التجارة الإلكترونية بين الأعمال كقناة لها.

4- زيادة كفاءة سلاسل التوريد العاملة في الأردن.

5- توسيع تشكيلة البضائع والخدمات المتوافرة للشركات الأردنية.

6- زيادة انتشار الشركات الأردنية في الأسواق الدولية القائمة و زيادة إمكانية الوصول إلى أسواق دولية جديدة.

7- زيادة كفاءة الشركات الفردية في شراء البضائع والخدمات.

3- عوامل التمكين

ليتمكن الأردن من تحقيق الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية ورؤيتها لابد من توفر العوامل التالية :-

- 1- القانون :- توفر إطاراً قانونياً فعالاً لتطوير التجارة الإلكترونية بما في ذلك صحة التواقيع الإلكترونية و حماية المستهلك و جرائم المعلوماتية و التغييرات المختلفة الخاصة على قانون المعاملات الإلكترونية.
- 2- الأمن :- نشر الوعي العام بحاجة إلى حماية المعلومات وخصوصية الأفراد لدى الشركات التي تتاجر إلكترونياً.
- 3- الدفع الإلكتروني :- وجود بوابة دفع الكتروني عاملة بصورة متكاملة وخدمات مصرفية داعمة لتسهيل الدفع في المعاملات المتداولة عبر شبكة الإنترنت و الدفع من خلال الهاتف المحمول.
- 4- الضريبة :- تطوير أنظمة وعمليات لتدقيق ضريبة السجلات الإلكترونية و تبسيط إجراءات الضرائب.
- 5- الوعي :- نشر الوعي العام في المجتمع وزيادة الوعي لدى العاملين في القضاء و لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مسؤولي الحكومة و موظفي المصارف.
- 6- المهارات :- تطوير المهارات التجارية و الفنية الخاصة التجارة الإلكترونية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شركات الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، و تطوير المهارات التجارية و القانونية الخاصة التجارة الإلكترونية لدى المحامين و القضاة و مسؤولي الضرائب .
- 7- التوظيف :- توفير فرص عمل تلبي آمال و طموح الشباب المتعلم.
- 8- الجمارك :- التخليص الجمركي السريع من خلال أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بالجمارك.

9- قطاع تكنولوجيا المعلومات :- تطوير القدرة في مجال التجارة الإلكترونية وبرمجيات التجارة الإلكترونية والخدمات لقطاعات الاتصالات الثابتة والمتنقلة وترويج مهارات القطاع.

10- توفر واستخدام البنية الأساسية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :- تزويد خدمات الاتصالات عريضة النطاق على أسس تنافسية، و انتشار تبني استخدام هذه الخدمات وتحسين كلف استخدامات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستقدام خدمات الجيل الثالث للاتصالات الخلوية والمنافسة والتنوع في الاتصالات الدولية .

11- البنية التحتية للإمداد والنقل :- تطوير مرافق التخزين والتغليف وإزالة العوائق من أجل تطوير مراكز للشحن الجوي والبري .

12- الكتلوجات والمحتوى:- توطيد القدرة على تطوير المحتوى الخاص بالتجارة الإلكترونية.

13- التمويل والاستثمار:- تحسين التواصل بين المستثمرين والتجار .

14- الحكومة :- تحسين وتشجيع نظام المشتريات الحكومية الإلكتروني.

4- تنفيذ الإستراتيجية

إن سلطة تنفيذ الإستراتيجية منوط بالحكومة، وقد فوضت الحكومة كياناً توجيهاً وطنياً لمراقبة تنفيذ الإستراتيجية يضم الكيان الوطني التوجيهي أعضاء هم :- وزير الصناعة و التجارة ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووزير المالية ومحافظ البنك المركزي الأردني ورئيس غرفة تجارة الأردن ورئيس غرفة صناعة الأردن ورئيس مجلس إدارة جمعية شركات تكنولوجيا المعلومات في الأردن (إنتاج).

الذي بدوره يراقب المجلس الوطني للتجارة الإلكترونية. وقد حددت مسؤولياته بما يلي :-

- 1- يتحمل الكيان المسؤولية تجاه تنفيذ الإستراتيجية.
- 2-مسئول عن مراقبة أداء المجلس الوطني للتجارة الإلكترونية المسئول عن تمكين التجارة الإلكترونية من خلال متابعة تنفيذ المبادرات الموصوفة في خطة العمل.
- 3-مسئول تجاه الحكومة عن نقل صورة واضحة عن مدى تحقيق الغايات والأهداف الإستراتيجية
- 4-استحداث وحدة لمتابعة تنفيذ خطة عمل الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية بشكل يومي.

أما المجلس الوطني للتجارة الإلكترونية كل من :-

- وزارة الصناعة والتجارة
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
- وزارة المالية
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
- وزارة العدل
- البنك المركزي الأردني
- إنتاج
- غرفة تجارة الأردن
- غرفة صناعة الأردن
- بالإضافة إلى ممثلين عن المؤسسات والجهات الأخرى التي تمتلك مهاماً خاصة أو التي لديها دور تنفيذي يتعلق بتطبيق الإستراتيجية.

5- المخاطر التي قد تواجه الإستراتيجية الوطنية

يمكن تلخيص أهم المخاطر التي تواجه تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية بما يلي :-

- 1- تطور الاقتصاد الأردني
- 2- تطورات الاقتصاد العالمي وبخاصة العالم العربي والروابط الإقليمية مع الدول الأوروبية واسبيا وأمريكا
- 3- تطور سياسة التجارة من قبل الدول الأخرى
- 4- التطور في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ضمن المنطقة العربية
- 5- المنافسة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي التجارة بشكل عام وبخاصة من قبل الصين والهند والبلدان الأخرى في جنوب وشرق آسيا التي تحاول أيضا تقديم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على المستوى العالمي.

ومن الإجراءات التي اتخذتها الأردن لتحقيق الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية إصدار قانون المعاملات الإلكترونية رقم 85 لسنة 2001 ، والذي سنتناوله بشيء من الإيجاز .

قانون المعاملات الإلكترونية

عرف القانون المعاملات بأنها :هي إجراء ، أو مجموعة من الإجراءات ، تتم بين طرفين أو أكثر لإنشاء التزامات على طرف واحد أو التزامات تبادلية بين أكثر من طرف ويتعلق بعمل تجاري أو التزام مدني أو بعلاقة مع أي دائرة حكومية.

كما عرف القانون المعاملات الإلكترونية بأنها (المعاملات التي تنفذ بوسائل

(الالكترونية).

أي المعاملات التي تتم من خلال استخدام وسائل كهربائية أو مغناطيسية أو ضوئية أو الكترومغناطيسية أو أي وسائل مشابهة في تبادل المعلومات وتخزينها. وتكون هذه المعلومات على شكل بيانات ونصوص أو صور أو أشكال أو أصوات ورموز وقواعد البيانات وبرامج الحاسوب وما شابه ذلك.

هدف القانون إلى تسهيل استعمال الوسائل الإلكترونية في إجراء المعاملات. وقد جاء القانون في الفصل الخامس ، مادة(25) والتي تتناول التحويل الإلكتروني للأموال:

(يعتبر تحويل الأموال بوسائل الكترونية وسيلة مقبولة لإجراء الدفع ، ولا يؤثر هذا القانون بأي صورة كانت على حقوق الأشخاص المقررة بمقتضى التشريعات ذات العلاقة النافذة المفعول.) وفي مادة(29) :-

(يصدر البنك المركزي التعليمات اللازمة لتنظيم أعمال التحويل الإلكتروني للأموال بما في ذلك اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني واعتماد القيد الناتج عن تحويل غير مشروع وإجراءات تصحيح الأخطاء والإفصاح عن المعلومات وأي أمور أخرى تتعلق بالأعمال المصرفية الإلكترونية بما في ذلك المعلومات التي تلتزم المؤسسات المالية بتزويده بها.)

وفيما يتعلق بتوثيق السجل والتوقيع الإلكتروني فقد حدد القانون في المادتين (30) و(31) أنه من أجل التأكد من أن قيدا إلكترونيا لم يتعرض إلى أي تعديل منذ تاريخ معين ، فيعتبر هذا القيد موثقا من تاريخ التحقق منه إذا تم بموجب إجراءات توثيق معتمدة أو إجراءات توثيق مقبولة تجاريا أو متفق عليها بين الأطراف ذوي العلاقة.

وتعتبر إجراءات التوثيق مقبولة تجارياً إذا تم عند تطبيقها مراعاة الظروف التجارية الخاصة بأطراف المعاملة بما في ذلك:

- 1- طبيعة المعاملة.
 - 2- درجة دراية كل طرف من أطراف المعاملة.
 - 3- حجم المعاملات التجارية المماثلة التي ارتبط بها كل طرف من الأطراف.
 - 4- توافر الإجراءات البديلة التي رفض أي من الأطراف استعمالها.
 - 5- كلفة الإجراءات البديلة.
 - 6- الإجراءات المعتادة لمثل هذه المعاملة.
- و إذا تبين نتيجة تطبيق إجراءات التوثيق المستخدمة أنها معتمدة أو مقبولة تجارياً أو متفق عليها بين الأطراف فيعتبر التوقيع الإلكتروني موثقاً إذا اتصف بما يلي:
- أ . تميز بشكل فريد بارتباطه بالشخص صاحب العلاقة.
 - ب. كان كافياً للتعريف بشخص صاحبه.
 - ج. تم إنشاؤه بوسائل خاصة بالشخص وتحت سيطرته.
 - د. ارتبط بالسجل الذي يتعلق به بصورة لا تسمح بإجراء تعديل على القيد بعد توقيعه دون إحداث تغيير في التوقيع.
- وفي المادتين (32 و 33) حدد القانون أنه يفترض أن السجل الإلكتروني الموثق لم يتم تغييره أو تعديله منذ تاريخ إجراءات توثيقه ما لم يثبت خلاف ذلك.
- وإن التوقيع الإلكتروني الموثق صادر عن الشخص المنسوب إليه ، وإنه قد وضع

من قبله للتدليل على موافقته على مضمون السند.
ويفترض أنه إذا لم يكن السجل الإلكتروني و التوقيع الإلكتروني موثقا فليس له
أي حجية.

و يعتبر القانون السجل الإلكتروني و أي جزء منه يحمل توقيعاً إلكترونياً موثقاً
سجلاً موثقاً بكامله أو فيما يتعلق بذلك الجزء ، حسب واقع الحال ، إذا تم التوقيع
خلال مدة سريان شهادة توثيق معتمدة ومطابقتها مع رمز التعريف المبين في تلك
الشهادة.

الأبعاد المحاسبية للتجارة الإلكترونية

لقد فرض التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات تغيرات جوهرية على بيئة
الأعمال بشكل عام، وعلى بيئة مهنة المحاسبة بشكل خاص بحيث أصبح من
الضروري على مهنة المحاسبة مواكبة هذه التغيرات وبشكل يتوافق مع سرعة
هذا التغيير. وهذا ما حرصت عليه المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS
والمعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكد وأخلاقيات المهنة من خلال
تعديل المعايير باستمرار لتلبية متطلبات البيئة الدينامكية والسريعة التغير .

من المعروف بأن النظام المحاسبي مكون من سلسلة من الخطوات والإجراءات ،
تبدأ بالمدخلات ومرورا بالمعالجات المختلفة وانتهاء بالمخرجات وتنفيذ خطواته
وإجراءاته (أي النظام المحاسبي) بسياسات محاسبية مختلفة لضمان حيادية نتائجه
(مخرجاته) وصدقها في التعبير .

رغم التطور التكنولوجي الكبير وحوسبة الأنظمة في شتى المجالات المهنية بقي
النظام المحاسبي محتفظاً بألية تسلسل الخطوات والإجراءات ، إلا أن هذا التسلسل
رافقه إجراءات رقابة جديدة تمشياً مع كل من:

1- غياب التوثيق المستندي في ظل استخدام الحاسوب.

2- الاعتماد على الذكاء الصناعي في تحليل ومعالجة العمليات.

3- إمكانية اختراق الغير لخصوصية النظام.

إن المحاسبة عبارة عن مجموعة من المفاهيم والفروض و المبادئ المحاسبية التي تحكم عملية تسجيل وتبويب وتلخيص وتحليل الأحداث الاقتصادية في الوحدة المحاسبية ثم إيصال (التقرير) نتائج هذه الأحداث (القياس) إلى مستخدمي وقراء القوائم المالية لذلك توجد علاقة مباشرة بين التجارة الإلكترونية وبين طبيعة المحاسبة كعلم وفن (احمد جمعة 2009) .

من الناحية العلمية إن الأحداث الاقتصادية في التجارة الإلكترونية لا تتعارض مع المبادئ والفروض المحاسبية من حيث كونها حقيقية يجب تسجيلها ولها تكلفتها الفعلية ، كما أن الرسالة الإلكترونية تمثل السند القانوني في الإثبات (القابلية للتحقق) أي أنها لا تتعارض مع فرض الموضوعية في المحاسبة ، أما من الناحية الفنية فإنها تهدف إلى توفير المعلومات لمتخذي القرارات والموضوعية في المحاسبة ، ومن هذه المعلومات عائدات / حجم أعمال الشركة من نشاط التجارة الإلكترونية .

مما تقدم يمكن القول إن هناك علاقة مباشرة بين التجارة الإلكترونية والمحاسبة ،لذا لابد من تحديد كيفية المعالجة المحاسبية للقضايا التي تبرزها ممارسة التجارة الإلكترونية ونظرة المعايير الدولية اتجاهها .

و تتمثل أهم الأبعاد المحاسبية للتجارة الإلكترونية في النقاط التالية:-

أولاً:- تزايد الوزن النسبي للأصول غير الملموسة للمنشآت الداخلة في صفقات التجارة الإلكترونية(طارق عبد العال،2003،ص697).

توصف الأصول المعمرة بأنها الأصول التي تدر منفعة اقتصادية للمنشأة لعدد من الفترات المستقبلية . وتوضح معايير المحاسبة الدولية كيفية تحديد:-

أ-التكلفة المناسبة التي يسجل بها الأصل في تاريخ شرائه.

ب- المبلغ الذي تظهر به الأصول في تواريخ التقارير المتتابعة .

ج- الطرق المناسبة لتخصيص التكلفة أو القيم المسجلة الأخرى في فترات الانتفاع بالأصل .

وتوصف الأصول المعمرة بأنها تشغيلية بطبيعتها ويمكن تصنيفها إلى نوعين أساسيين :-

- ملموسة

- غير ملموسة

ويكون للأصول الملموسة جوهر مادي بينما غير الملموسة ليس لها جوهر مادي أو لها قيمة غير معتمدة على الجوهر المادي الخاص بها مثل (برامج الكمبيوتر لا تقاس بشكل معقول بالرجوع إلى تكلفة الأقراص التي عليها هذه البرامج) وترجع قيمة الأصل غير الملموس إلى الحقوق أو المزايا التي تقدمها ملكية هذه الأصول للمنشأة ، ويمكن تقسيم الأصول غير الملموسة إلى نوعين :-

أ- محددة

ب- غير قابلة للتحديد (كالشهرة، براءة الاختراع ، حقوق

الطبع، العلامات التجارية)

ثانياً :- في الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية تظهر أهمية الموارد البشرية فشركات التجارة الإلكترونية الناجحة تعمل على اجتذاب أعداد كبيرة

من الفنيين والموظفين المهرة في كافة جوانب التجارة الإلكترونية. بالتالي تظهر مشكلة كيفية تقييم هذه الموارد كأصول للمنشأة .

ثالثاً:- يمكن أن تطرأ نفقات داخلية في الشركة لتطوير وتشغيل موقعها الإلكتروني و للوصول إليه داخلياً وخارجياً ، يمكن أن يستخدم الموقع الإلكتروني للوصول إليه لأغراض متعددة منها الترويج والدعاية وبيع المنتجات والخدمات ، ويمكن أن يستخدم الموقع الإلكتروني للوصول إليه داخلياً لتخزين سياسات الشركة وتفاصيل عن العملاء ومعلومات بحثية ذات علاقة. وحسب التفسير رقم 32 للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فإن الموقع الإلكتروني للشركة والذي ينشأ عن التطوير من أجل الوصول إليه خارجياً أو داخلياً هو أصل غير ملموس تم توليده داخلياً ويخضع إلى متطلبات العيار الدولي رقم 38 (سيتم مناقشة هذا المعيار في فصل الإفصاح المحاسبي) فقط عندما تستطيع الشركة أن تثبت أن الموقع الإلكتروني سيأتي بمنافع اقتصادية مستقبلية محتملة .

أما إذا لم تستطع الشركة أن تثبت أن موقعها الإلكتروني سيأتي بمنافع اقتصادية مستقبلية محتملة فإنه يجب الاعتراف بكافة نفقات تطوير ذلك الموقع كنفقات عندما تطرأ .

رابعاً:- تتم كل الصفقة أو الجزء الأساسي منها في التجارة الإلكترونية إلكترونياً أي يتم الاتصال بين كمبيوتر وكمبيوتر آخر في مكان بعيد .

لذلك فإنه لا توجد مستندات ورقية وحتى التوقعات تتم إلكترونياً ويتم الدفع أيضاً من خلال النقود الإلكترونية أو وسائل الدفع الإلكترونية .

ويتم التسليم في بعض الأحيان لأنواع معينة من المعلومات والبرامج إلكترونياً ويؤدي هذا إلى حدوث تغيرات في أشكال المستندات والدفاتر والإفصاح المطلوب ، كما تؤدي إلى السرعة والسهولة التي تتم بها الصفقات في التجارة الإلكترونية إلى مخاطر جديد لم تكن موجودة في التجارة التقليدية وعلى سبيل المثال :-

- هل تنفذ الشركة الطلبات التي ترد إليها من الويب أو البريد الإلكتروني؟
- هل تقوم الشركة بإرجاع السلع والخدمات غير المطابقة للمواصفات؟
- هل هناك تأمين للمعاملات ووسائل الدفع؟
- كيفية تأكد العملاء من أن الشركة التي تعلن وتبيع على الويب لديها إجراءات رقابية فعالة ونظام رقابة داخلية قوي للتأكد من اكتمال وسلامة تنفيذ صفقات التجارة الإلكترونية
- هل يتم الحفاظ على خصوصية العملاء ومعلوماتهم الشخصية؟
- خامساً:- كيفية توفر خدمات الثقة التي يقدمها مراقب الحسابات وما هي المعايير التي تقدمها الجهات التي تضع معايير المراجعة للتحقق المستقل من صفقات التجارة الإلكترونية؟
- يهتم العملاء بشكل كبير بقضايا الخصوصية وحماية المعلومات الشخصية مثل أرقام بطاقة الائتمان ، وقد أرسى المعهد الأمريكي للمحاسبين AICPA و Better Business Bureau , E-Trust , و CPA Web Trust , CPAs الجوانب المتعلقة بالمنشآت التي تمارس التجارة الإلكترونية وكيفية ممارسة أعمالها، وقرر الخدمات والتأكد من الموثوقية ودقة المعلومات وتحديد ما إذا كانت البيانات آمنة ومحمية من سوء الاستعمال . بحيث يتم تقييم مواقع الويب التجارية لتحديد ما إذا كانت مستوفاة للمعايير الموضوعية من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين والمعهد الكندي للمحاسبين القانونيين .
- ويفحص ال CPA Web Trust ما يلي :-

1- حماية وأمن لبيانات:

بحيث يتم التأكد من أن مشغل موقع الويب لديه السياسات وأوجه رقابة تؤكد للمستهلك أن معلوماته محمية من إساءة الاستعمال .

2- تكامل الصفقات :

التأكد من أن مشغل موقع الويب لديه رقابة فعالة بالنسبة لطلبات العميل ، وان طلبات العملاء تعالج كاملة وصحيحة ، وأن شروط البيع وقيمة الفاتورة صحيحة . فالصفقات يجب أن تكون دقيقة وصالحة وكاملة ومحددة وفي الوقت المحدد .

3- الإفصاح عن الممارسات التجارية:

فحص فيما إذا كان مشغل الويب يفصح بشكل مناسب عن سياسات العمل بالنسبة لتناول الصفقات ، وأيضاً التأكد من تنفيذ صفقات البريد الإلكتروني مع العملاء وفقاً لهذه السياسات وما مدى جودة خدمة العميل، وعلى الموقع إدراج سياسات الشحن وحل المشكلات وسياسات الإرجاع .

تقوم ويب ترست بتقييم الأمن والخصوصية والممارسات السليمة للأعمال بمواقع

الويب ، وتقديم تحقيق مستقل كطرف ثالث ويكون للمشاركين في Web trust الويب ترست الحق في عرض ختم على مواقعهم مع تعريف رقمي وبيان تاريخ انتهاء الصلاحية ، وهناك نقطة اتصال من موقع الويب ترست يؤكد هذا الختم للعملاء أنهم أمناء في معاملاتهم ، ويمكن إلغاء الختم إذا توقفت الشركة في أي وقت عن التوافق مع المعايير .

سادساً:- كيفية معالجة النفقات خلال مراحل تطوير وتشغيل الموقع الإلكتروني؟
لقد عالج التفسير رقم 32 قضايا المعالجة المحاسبية لمراحل تطوير وتشغيل الموقع الإلكتروني على النحو التالي(مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2008):-

1- المرحلة الأولى هي مرحلة التخطيط وتتضمن إجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتحديد الأهداف والمواصفات وتقييم البدائل واختيار الأفضل .

وتشابه هذه المرحلة في طبيعتها مرحلة البحوث ويجب الاعتراف بالنفقات التي طرأت في هذه المرحلة كنفقات عندا طرأت وحسب متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 38 في الفقرات 54-56 والتي تنص على :-

- الفقرة 54 "يجب عدم الاعتراف بأي أصل غير ملموس ناتج من البحث أو من مرحلة البحث لمشروع داخلي ، ويجب الاعتراف بالأنفاق على البحث أو على مرحلة البحث لمشروع داخلي على أنه مصروف عندما يتم تحمله."

- الفقرة 56 " فيما يلي أمثلة على أنشطة البحث :-

أ- الأنشطة التي تهدف إلى الحصول على معرفة جديدة .

ب- البحث عن تطبيقات لنتائج البحث أو المعرفة الأخرى وتقييمها وإجراء اختيار نهائي لها .

ج- البحث عن بدائل للمواد ، الأدوات ، العمليات ، الأنظمة ، أو الخدمات .

د- وضع وتصميم وتقييم وإجراء اختيار نهائي للبدائل الممكنة للمواد أو الأدوات أو المنتجات أو الأنظمة أو الخدمات الجديدة أو المحسنة ."

2- مرحلة تطوير التطبيقات والبنية التحتية وتتضمن الحصول على أسم مجال وشراء وتطوير أجهزة وبرمجيات التشغيل ، وتجهيز التطبيقات المطورة واختبار الجهد.

وتشابه هذه المرحلة مرحلة التطوير في المعيار الدولي رقم 32 الفقرات 59،57 و 64 والتي جاء فيها :

- الفقرة 57 " يجب الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ من تطوير (أو من مرحلة التطوير لمشروع داخلي) فقط إذا تمكن المشروع من بيان ما يلي :

- أ- الجدوى الفنية لإكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع .
- ب- نيتها لإكمال الأصل غير الملموس واستعماله أو بيعه .
- ج- قدرتها على استعمال أو بيع الأصل .
- د- كيف سيولد الأصل غير الملموس منافع اقتصادية مستقبلية محتملة ، ويجب على المشروع بيان وجود سوق لإنتاج الأصل غير الملموس أو الأصل غير الملموس نفسه .
- هـ- توفر الموارد الفنية والمالية المناسبة والموارد الأخرى لإكمال تطوير واستعمال أو بيع الأصل غير الملموس .
- و- قدرتها على قياس الإنفاق الذي يعزى إلى الأصل غير الملموس أثناء تطوره بشكل موثوق به .
- الفقرة 59 " فيما يلي أمثلة على أنشطة التطوير :-
- أ- تصميم وبناء واختيار نماذج أولية ونماذج سابقة للإنتاج أو لما بعد الاستعمال .
- ب- تصميم الأدوات وأجهزة التثبيت ، والقوالب و الأصبغة التي تتضمن تقنية جديدة." .
- الفقرة 63 " يجب عدم الاعتراف بالأسماء التجارية المولدة داخليا والبيانات الإدارية وعناوين النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة في مادتها لذلك على أنها موجودات غير ملموسة ." .
- 3- مرحلة تطوير الرسم التخطيطي للموقع ويتضمن تصميم شكل الصفحة على الموقع الإلكتروني. يجب تضمين النفقات في تلك المرحلة في كلفة الموقع الإلكتروني المعترف بها كأصل غير ملموس عندما يمكن أن تعزى النفقات

مباشرة أو يتم توزيعها على أسس منطقية ثابتة لإعداد الموقع الإلكتروني إلى الهدف المقصود منه .

4- مرحلة تطوير المحتوى وتتضمن إنشاء وشراء وتحضير وتحميل المعلومات على الموقع الإلكتروني إما على شكل نص أو رسم تخطيطي قبل الانتهاء من تطوير الموقع . ويمكن تخزين هذه المعلومات على شكل بيانات منفصلة يتم إدخالها إلى الموقع (أو الوصول إليها من الموقع) أو تشفيرها مباشرة في الصفحة على الموقع الإلكتروني.

يجب اعتبار النفقات في هذه المرحلة إلى الحد الذي تم فيه تطوير المحتوى للإعلان والترويج عن منتجات وخدمات الشركة (على سبيل المثال الصور الرقمية لمنتجات) كمصروف فعلى سبيل المثال عند حساب النفقات على الخدمات المهنية لالتقاط الصور الرقمية لمنتجات الشركة ولتعزيز عرضها يجب اعتبار النفقات كمصروف على الخدمات المهنية التي تم تلقيها خلال العملية وليس عندما تعرض الصور الرقمية على الموقع الإلكتروني، وذلك حسب المعيار الدولي رقم 38 فقرة 69 والتي تنص على : "عند تحمل نفقات لتوفير منافع مستقبلية للمشروع ، ولكن لا يتم امتلاك أصل غير ملموس أو أصل آخر في هذه الحالة يعترف بتلك النفقات على أنها مصروف مثل :

أ-مصاريف ما قبل التشغيل أو التأسيس (تكاليف البدء) مثل التكاليف القانونية وتكاليف أعمال السكرتارية أثناء التأسيس .

ب- الإنفاق على أنشطة التدريب.

ج-الأنفاق على أنشطة الدعاية والإعلان.

د- الإنفاق على تغيير موقع أو إعادة تنظيم جزء من المشروع أو

كاملاً".

5- مرحلة التشغيل وخلال هذه المرحلة تحافظ الشركة وتعزز التطبيقات والبنية التحتية والرسم التخطيطي ومحتوى الموقع الإلكتروني. وحسب التفسير رقم 32 يجب اعتبار النفقات في هذه المرحلة مصروفاً يحمل لحساب الدخل ما لم يلب متطلبات المعيار الدولي 38.

لا ينطبق هذا التفسير على ما يلي :-

1- النفقات المدفوعة على شراء وتطوير وتشغيل المعدات الإلكترونية الخاصة بالموقع (مثل خوادم الشبكة وخوادم المراحل وخوادم الإنتاج وتوصيلات الإنترنت) إنما يطبق عليها المعيار الدولي رقم 16 باعتبارها أصولاً ملموسة تدرج تحت تصنيف الممتلكات والمعدات .

2- الأصول غير الملموسة التي تحتفظ بها الشركة برسم البيع في السياق العادي للعمل .

3- النفقات التي تدفع بشأن تطوير أو تشغيل الموقع الإلكتروني(أو برنامج الموقع الإلكتروني) لبيعه إلى شركة أخرى .

4- أما عند تأجير الموقع الإلكتروني فيطبق المؤجر هذا التفسير إذا كان التأجير تشغيلياً أما إذا كان التأجير تمويلياً فيطبق المستأجر التفسير رقم 32 بعد الاعتراف المبدئي بالأصل المؤجر .

تأثير بيئة التجارة الإلكترونية على نظام الرقابة الداخلي

تشهد المحاسبة بصفة عامة والتدقيق بصفة خاصة تطوراً مهماً ، لمواكبة التطور السريع في بيئة الأعمال ،ومع توافر الأنظمة الآلية والتقنيات الحديثة والتي سهلت السبل أمام مهنة التدقيق وعززت أهدافها، وفي ظل بيئة المعالجة الإلكترونية للبيانات والتي أصبحت تعتمد على معظم المنشآت فإن التدقيق الإلكتروني أصبح حتمية في ظل هذه البيئة التي ساعدت على الوقوع في الأخطاء وارتكاب جرائم الغش بالإضافة إلى حدوث بعض المشكلات والمخاطر المتمثلة في الخطر الحتمي ، وخطر الرقابة ، وخطر الاكتشاف حيث يمكن الحد من هذه المشكلات والأخطار من خلال بناء نظام رقابة سليم لهذه البيئة، بالإضافة إلى إحداث تغييرات في الهيكل التنظيمي للمنشأة لتوفير جو ملائم لاستخدام الحاسوب، وللقيام بعملية التدقيق بكفاءة لتمكين مدقق الحسابات من القيام بواجباته المهنية بكفاءة المهنية المطلوبة منه بحسب المعايير الدولية للتدقيق .(هاني نزال،2008)

تمر عملية الفحص والتدقيق في بيئة المعالجة المحوسبة للبيانات في أربع مراحل (المرجع السابق):-

- المرحلة الأولى :-عملية التخطيط للتدقيق وذلك من خلال وضع أهداف المراجعة وإعداد برنامج التدقيق حيث يحدد فيه إجراءات التدقيق اللازمة لجمع أدلة الإثبات .
- المرحلة الثانية:- تقييم وفحص لنظام الرقابة الداخلية من خلال دراسة الرقابة الداخلية وتقويمها لمساعدة المدقق في الإعداد لبرنامج التدقيق في مراحل لاحقه وفي تحديد كمية الاختبارات التي سيقوم بها.
- المرحلة الثالثة :-هي جمع البيانات والمعلومات الأكثر تفصيلاً للتأكد من أن أساليب الرقابة اليدوية و المحوسبة دقيقة وإنها تقوم بوظائفها على نحو فعال وتستطيع مساعدة مدقق الحسابات في تحديد الأخطاء ونواحي الضعف الهامة والجوهرية .

- المرحلة الرابعة:- إجراء الاختبارات والتي يسعى المدقق من خلالها إلى الوصول إلى دقة ومعقولية حول البيانات والبنود المدرجة بالقوائم المالية .

عملية التدقيق في ظل الأنظمة المحوسبة هي عملية جمع وتقييم الأدلة لتحديد ما إذا كان استخدام نظام الكمبيوتر يسهم في حماية أصول المؤسسة، ويؤكد سلامة بياناتها، ويحقق أهدافها بفعالية، وتستخدم مواردها بكفاءة.

والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال المراجعة الإلكترونية هي نفسها التي تسعى إليها المراجعة التقليدية وهذه الأهداف هي :

1-إبداء الرأي: من أجل حماية الأصول وتأكيد سلامة البيانات.

2-أداء الإدارة: هل تتم بفعالية وكفاءة وتقييم العمليات.

ويمكن التحقق من مسار العمليات المحاسبية في المنشآت التي تمارس التجارة الإلكترونية بدءاً من المستندات الأصلية، وانتهاءً بالإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية. أي أن مسار المراجعة يمكن الإدارة من معرفة مصير بيانات العمليات خلال مراحل معالجتها المختلفة سواء في ظل النظام المحاسبي اليدوي، أو الإلكتروني. حيث يكون بالإمكان اكتشاف وتصحيح الأخطاء أثناء القيام بالمعالجات المحاسبية. وفي ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية يصبح مسار المراجعة غير ملموس حيث تتم معالجة البيانات داخلياً في أجهزة الكمبيوتر، ويصعب تتبعه. وتزداد هذه المشكلة تعقيداً عندما تستخدم الشركات المحطات الفرعية (الإدخال والمستندات الأصلية في مكان - المعالجة والمخرجات في مكان آخر). وحتى يمكن للمراجع القيام بتعقب مسار المراجعة بنجاح يجب(عقبه الرضا،2008):

أ-تعريف وتمييز كل عملية حسابية.
ب- تعريف وتمييز كل عملية من عمليات تحديث السجلات بوضوح كامل.

تتضمن وظيفة المراجعة في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية فحص كافة مكونات نظام المعلومات الإلكتروني، (نفس المصدر السابق) وهي:

1- الرقابة على العاملين: وتتناول بالأخص:

أ- الفصل بين الوظائف.

ب- الإصرار على منح أجازة الموظف السنوية.

ج- التحقق من ضوابط الوصول باستعمال كلمات السر، وبرمجيات متخصصة

لرقابة الوصول إلى المستعملين المرخصين فقط، وذلك من أجل منع:

1- الوصول غير المرخص إلى الأجهزة والبرامج وقاعدة البيانات.

2- إدخال معاملات غير مرخصة.

3- تغييرات غير مرخصة لملفات المعلومات.

4- استعمال برامج الحواسيب التطبيقية من قبل موظفين غير مرخصين.

5- استعمال برامج الحواسيب التي لم تتم المصادقة عليها.

2- الرقابة على الأجهزة: وتتضمن :

أ- اختيار موقع آمن للأجهزة.

ب- تحديد الموظفين المسموح لهم بالاتصال بالكمبيوتر.

ج- الاحتفاظ بنسخ احتياطية للملفات، وللسجلات الهامة، والاحتفاظ بها

في مكان أمين.

د- التأمين على أجهزة الكمبيوتر.

3- الرقابة على البرمجيات : وتتضمن :
أ-التحقق من إجراءات اعتماد البرامج.
ب-التحقق من اختبارات المجاميع الرقابية للبرامج
نفسها.

ج-إجراء المراجعة الفجائية للبرامج خلال وقت
استخدامها.

د-الاستخدام المفاجئ للبرامج المعتمدة خلال وقت
الإعداد لمعالجة البيانات.

4- الرقابة على قاعدة البيانات: يجب التأكد من حماية قواعد البيانات في المنشأة وذلك
للأسباب التالية:

أ-إن ملفات الكمبيوتر غير قابلة للقراءة من قبل الإنسان، لذلك لا بد من
وجود أساليب رقابية لضمان إمكانية قراءة الملفات عند الحاجة.

ب-احتوائها على كم هائل من البيانات، وإن أي انقطاع مفاجئ في
التيار الكهربائي أو تذبذب فيه يمكن أن يؤدي إلى ضياع البيانات.

ج-احتوائها على البيانات الأساسية والسرية للمنشأة، ولذلك يجب
حمايتها من سوء الاستخدام، خاصة وأن تكلفة إعادة إنشاء قواعد
البيانات تكون مرتفعة جداً.

د-تعتبر قواعد البيانات أحد أصول المنشأة لذلك يجب إتباع نفس
أساليب حماية باقي الأصول.

وقد حرصت لجنة بيانات ممارسة التدقيق الدولية IAPC التابعة للاتحاد الدولي

للمحاسبين IFAC على إصدار مجموعة من المعايير والبيانات بشأن التدقيق في

بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية تتضمن ما يلي (احمد جمعة، 2009):

- معيار التدقيق الدولي رقم 401 : التدقيق في بيئة أنظمة معلومات تستعمل الحاسوب.

- بيان التدقيق الدولي رقم 1001 : بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية - الحاسبات الشخصية المستقلة .

- بيان التدقيق الدولي رقم 1002 : بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية - أنظمة الحاسبات عن بعد.

- بيان التدقيق الدولي رقم 1003 : بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية - أنظمة قاعدة البيانات .

- بيان التدقيق الدولي رقم 1008 : الرقابة الداخلية وتقدير المخاطر - خواص واعتبارات لأنظمة معلومات تستعمل الحاسوب .

- بيان التدقيق الدولي رقم 1013 : التجارة الإلكترونية - التأثير على تدقيق البيانات المالية .

ولقد تم سحب كل من المعيار الدولي 401 والبيانات

الدولية 1001 و1002 و1003 و1004 عام 2004 لذا سنتناول بشيء من

الإيجاز البيان الدولي رقم 1013 .

بيان ممارسة التدقيق الدولي 1013

التجارة الإلكترونية - التأثير على تدقيق البيانات المالية .

هدف البيان إلى توفير الإرشاد لمساعدة مدققي البيانات المالية للشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية، بحيث يحدد البيان إجراءات تساعد مدقق الحسابات على معاينة أهمية التجارة الإلكترونية بالنسبة لأنشطة المنشأة التجارية وتأثير التجارة الإلكترونية على تقديرات المدققين للمخاطر وذلك لأغراض تكوين رأي حول البيانات المالية . (مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين ، 2007)

ويختلف مستوى المهارات والمعرفة المطلوبة لاستيعاب تأثير التجارة الإلكترونية على عملية التدقيق بمدى تعقيد الأنشطة التجارية للمنشأة . ويأخذ المدققون في اعتبارهم فيما إذا كان فريق عمل المدققين المعين لتدقيق شركات التجارة الإلكترونية لديه المعرفة المناسبة بتقنية المعلومات والإنترنت من أجل :-

- 1- إدراك ما يلي (في حالة تأثير ذلك على البيانات) :
 - إستراتيجية وأنشطة التجارة الإلكترونية للمنشأة .
 - التقنية المستخدمة لتسهيل أنشطة التجارة الإلكترونية للمنشأة ومهارات ودراية تقنية المعلومات الخاصة بشؤون الموظفين .
 - المخاطر المتعلقة باستخدام المنشأة للتجارة الإلكترونية ومنهاج المنشأة لمعالجة تلك المخاطر وبخاصة كفاية نظام الرقابة الداخلي ، بما في ذلك بنية الأمن التحتية والضوابط الرقابية ذات العلاقة ، حيث إنها تؤثر على عملية الإفصاح والإبلاغ المالي .
- 2- تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات عملية التدقيق وتقييم أدلة التدقيق .
- 3- التفكير في تأثير اعتماد المنشأة على وأنشطة التجارة الإلكترونية بقدرتها على الاستمرار كمنشأة تحقق الربح.

في بعض الحالات قد يقرر المدقق أن يستخدم خبير ليقوم بالعمل ، مثلا استخدام خبير لفحص محاولات الاختراق للحواز الأمنية لنظام المنشأة الأمني (اختبار قابلية الاختراق أو الدخول) .

ويجب على المدقق أن يأخذ بعين الاعتبار كيفية دمج عمل الخبير مع أعمال الآخرين المشتركين في عملية التدقيق ، وما هي الإجراءات التي تم التعهد بها فيما يتعلق بالمخاطر التي تم تحديدها من خلال عمل الخبير . (مجلس

الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، 2007)

تعتبر دراية المدقق بالعمل أساسية لتقييم أهمية التجارة الإلكترونية ومخاطر التجارة الإلكترونية ، ويستخدم المدقق الدراية بالعمل لتحديد تلك الأحداث والعمليات التجارية والممارسات المتعلقة بمخاطر العمل التي تثيرها أنشطة التجارة الإلكترونية للمنشأة والتي قد تؤدي إلى بيانات كاذبة جوهرياً أو تأثير واضح على إجراءات المدقق أو تقرير عملية التدقيق .

وغالباً يستخدم المدقق ضوابط الرقابة الداخلية للتخفيف من تلك المخاطر وضمنان الدخول للقيود ذات العلاقة باحتياجات المنشأة ولأغراض عملية التدقيق ، وأيضاً لصيانة نزاهة إجراءات الرقابة في بيئة التجارة الإلكترونية والتي تتصف بالتغير السريع .

وغالباً ما يتم تصميم الضوابط الرقابية ذات العلاقة بنزاهة العملية التجارية في بيئة التجارة الإلكترونية من أجل ما يلي :

- صلاحية المدخل .
- منع نسخ أو إلغاء العمليات التجارية .
- ضمان بنود العملية التجارية التي سبق وأن تمت الموافقة عليها قبل معالجة الطلبية بما في ذلك التسليم وبنود الاعتماد .
- التمييز بين عميل يستعرض المعلومات فقط على الشبكة وبين الطلبات الفعلية ، والتأكد من أن أي طرف في العملية التجارية لن يستطيع الإنكار لاحقاً أنه سبق ووافق على البنود المحددة (عدم الإنكار).

- منع المعالجة غير الوافية للعملية التجارية بالتأكد من إتمام كل الخطوات وتسجيلها (على سبيل المثال : لدى وجود صفقة بين الشركة والعميل : قبول الطلبية ، استلام الدفعات ، توصيل البضائع / الخدمات وتسجيل العملية في النظام المحاسبي) .
 - التأكد من توزيع تفاصيل العملية التجارية بشكل مناسب بين الأنظمة المتعددة .
 - التأكد من أن السجلات محفوظة جيداً ، مدعمة وآمنة .
- ربما لن يكون هناك قيود مسجلة على الورق للعمليات التجارية الإلكترونية ، كما يمكن تدمير القيود الإلكترونية أو تغييرها بسهولة أكثر من القيود المسجلة على الورق دون ترك أثر لمثل هذا التدمير أو التغيير . ويأخذ المدقق في اعتباره فيما إذا كانت سياسات أمن المعلومات في المنشأة أو الضوابط الأمنية كما تم تنفيذها هي ملائمة لمنع التغييرات غير المصرح بها للنظام أو القيود المحاسبية .
- وقد يختبر المدقق الضوابط الآلية مثل تسجيل فحوص النزاهة ، أختام التاريخ الإلكتروني، الإمضاءات الرقمية ، وضوابط الإصدارات لدى الأخذ بعين الاعتبار نزاهة الدليل الإلكتروني .
- مما تقدم على مدقق الحسابات بذل جهود عديدة من أجل إثبات صحة المستندات الإلكترونية وقبول أو اعتماد التوقيعات الإلكترونية على هذه المستندات، وغير ذلك من إجراءات التوثيق المستخدمة في الصفقات التجارية الإلكترونية .
- ونظراً لأن التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية لم تعتمد بعد في بلدان كثيرة، فإن يمكن الاستشهاد بقانون لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال) النموذجي كأحد الأمثلة على التعاون الدولي في وضع إطار قانوني مشترك للتجارة الإلكترونية .
- هذا وقد اعتمدت الأردن فيما يتعلق بحجية رسائل البيانات من خلال الموقع الإلكتروني في الإثبات ، باعتبار تلك الرسائل مستنداً أصلياً وفقاً لقانون التجارة الإلكترونية UNCITRAL الصادر عن الأمم المتحدة (احمد جمعة ، 2009) .
- لذا لا بد من إلقاء الضوء ولو بشيء من الإيجاز على قانون الأونسيترال .

قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية

UNCITRAL

اهتمت هيئة الأمم المتحدة بالتجارة الإلكترونية من خلال لجنة الأمم المتحدة

الدولية لقانون التجارة الدولية (Un commission on international

trade law UNCITRAL) وأصدرت في جلستها العامة رقم 85 عام

1996 ، قرارها باعتماد توصيات لجنة الأمم المتحدة الدولية لقانون التجارة

الدولي باعتماد القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية (احمد جمعة ، 2002).

وبعد اعتماد قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التجارة الإلكترونية قررت لجنة القانون التجاري الدولي التابعة لمنظمة الأمم المتحدة في دورتها التاسعة عشر عام 1996 بعد اعتماد نموذجي للتجارة الإلكترونية، إلي تكوين فريق عمل عكف على وضع قانون نموذجي للتوقيع الإلكتروني أسفر عن صدور قانون نموذجي للتوقيع الإلكتروني عام 2001 كما صدر له مرشدا لإعماله عام 2001. و في عام 2005 أقرت الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة / مشروع اتفاقية استخدام المراسلات الإلكترونية في العقود الدولية.

إن القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية الذي وضعته الأونسيترال يضع قواعد محددة بشأن التوقيعات الإلكترونية، والهدف من إصدار هذا القانون النموذجي توفير إجراءات ومبادئ أساسية لتسهيل استخدام التقنيات الحديثة العصرية الخاصة بإدخال المعلومات (وتدوينها) في الكمبيوتر أو نقلها أو إبلاغها إلى طرف ثان. (<http://www.uncitral.org>).

يقوم القانون على ثلاثة مبادئ رئيسية وهي: حرية الأطراف في الاتفاق على ما يرونه مناسباً من البنود، (Party autonomy) وعدم التمييز بين الوسائل التكنولوجية المختلفة لإرسال رسائل المعلومات، (Technology neutrality)

والمساواة الوظيفية بين رسالة المعلومات والرسائل العادية (Functional equivalence).

ويتكون قانون الأونسيترال النموذجي للتجارة الإلكترونية من ١٧ مادة، تعالج مسائل مختلفة، ويقع في جزأين: يعالج الأول التجارة الإلكترونية عموماً، في حين يعالج الثاني التجارة الإلكترونية في مجالات محددة. أما الجزء الأول، فيتكون من ثلاثة فصول، ومنها الفصل الأول المتعلق بالأحكام المواد من 1-4 (والفصل الثاني المتعلق بتطبيق الاشتراطات القانونية على - العامة). وإبلاغ رسائل البيانات المواد 5-10 ، رسائل البيانات المواد 10-15 .

أما الجزء الثاني فيتكون من فصل واحد فقط متعلق بالتجارة الإلكترونية في مجالات محددة، وهي نقل البضائع المواد 16-17. وفي عام 2001 تم وضع القانون النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية يهدف القانون النموذجي إلى مساعدة الدول على إقامة إطار تشريعي حديث ومنسق وعادل للتصدي بفعالية أكبر لمسائل التوقيعات الإلكترونية، وتعزيز فهم التوقيعات الإلكترونية، والثقة بتقنياتها التي بالإمكان التعويل عليها في المعاملات المهمة من الناحية القانونية(المرجع السابق).

يعتبر قانونا مرجعيا أو استرشاديا، ومن أهم مميزات القواعد التي يشملها القانون النموذجي أنها تنطبق عندما يستخدم (التوقيع الإلكتروني) في سياق أنشطة تجارية، أي أن هذه القواعد لا تنطبق عندما يستخدم التوقيع في مسائل وأنشطة غير تجارية، وهذا أمر مهم لأنه يفرق بين النشاطات التجارية وغيرها من النشاطات الأخرى.

إن النشاطات التجارية المقصودة لهذا الغرض تشمل جميع تلك النشاطات المترتبة عن جميع العلاقات ذات الطابع التجاري، سواء أكانت تعاقدية أم غير تعاقدية، وهي على سبيل المثال تشمل أية معاملة تجارية لتوريد أو تبديل السلع أو الخدمات، الوكالات التجارية، التمثيل التجاري، البيع الإيجاري، شراء الديون،

توزيع البضائع، الخدمات الاستشارية (مثل المكاتب الاستشارية المالية والمحاسبية والقانونية)، أعمال الهندسة والإنشاءات، التمويل، التأمين، أعمال البنوك بجميع أنواعها، عقود الامتياز، المشروعات المشتركة، كل أنواع النقل البري والبحري والجوي.. وجميع هذه الأنشطة تعتبر أعمالاً تجارية لأغراض التوقيع الإلكتروني.

وإن من العقبات الأساسية التي ترتبط بالتجارة الإلكترونية بعض الإجراءات الشكلية، وأهم هذه الإجراءات توقيع المستندات وأثر ذلك على صحة هذه المستندات وقبولها. ولذا فإن هناك بعض الإجراءات الاحترازية التي يتوجب على الموقع مراعاتها وباستمرار، وقانوناً فإنه مسئول إذا لم يحمي بهذه الإجراءات الاحترازية أو يتخذ الاحتياطات اللازمة بشأنها، (رامي علوان، 2006) وهي:

— بذل العناية المعقولة لتفادي التلاعب بأداة توقيعه أو استخدام أداة توقيعه استخداماً غير مآذون أو مسموح به بوساطة أية جهة أخرى.

— أن يخطر الشخص الواجب إخطاره، وفور علمه ودون تأخير غير مبرر، إذا علم أو لديه شك بأن أداة التوقيع التي يستخدمها قد تعرضت للعبث أو علمه بما يثير الشبهة في التلاعب بها أو احتمال التلاعب بها.

— في حالة وجود ضرورة تستدعي استخدام شهادة منفصلة أو إضافية لتأييد التوقيع الإلكتروني، على الموقع في هذه الحالة أن يمارس العناية المعقولة لضمان دقة واكتمال كل البيانات الجوهرية المقدمة من الموقع، والتي تكون ذات صلة بالشهادة المطلوبة طيلة دورة هذه البيانات أو تلك البيانات التي يتوخى إدراجها في الشهادة في أي وقت (رامي علوان، 2006).

الإطار النظري

ثانياً : مخاطر التجارة الإلكترونية

ويتضمن هذا الجزء ما يلي :-

- المقدمة

- تصنيفات مخاطر التجارة الإلكترونية

مخاطر التجارة الإلكترونية

المقدمة

ترتب على استخدام الأنظمة المحوسبة في المنشآت نموًا سريعًا في جرائم الحاسبات وقد عرف (الفيومي، 2002) جرائم الحاسبات "بأنها استخدام النظم الآلية (المحوسبة) بشكل مباشر أو غير مباشر (عن بعد) للقيام بأنشطة وتصرفات تتصف بطبيعة الحال بعدم القانونية كالسرقة أو التخريب أو التحريف مما يؤدي إلى تحقق أضرار سواء بالنسبة لمقتني الحاسبات الآلية الشخصية أو بالنسبة للوحدات الاقتصادية المستخدمة للحاسبات، وبالتالي إدارتها والعاملين فيها، وقد تؤدي أيضا إلى تأثيرات سلبية على مستوى الأمن القومي ككل من خلال فيروسات الحاسب".

وبما أن التجارة الإلكترونية هي شكل من أشكال التطور التقني جاءت نتيجة تفاعل كل من استخدام الأنظمة المحوسبة في المنشآت وتطور الإنترنت وازدياد الاعتماد عليه في مختلف جوانب الحياة، لذا فإن التجارة الإلكترونية معرضة للمخاطر التي تواجه كل من الأنظمة المحوسبة والإنترنت والتي تسمى مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات.

وهذه المخاطر التي تواجه التجارة الإلكترونية كثيرة ومتعددة وليس من السهل حصرها، وذلك بسبب التطور التكنولوجي السريع وظهور تقنيات كثيرة ومعقدة يتطلب مواكبتها الكثير من الجهد والتكلفة العالية والتي غالبا ما تتأثر بها الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية أكثر من تأثر العملاء.

تصنيفات مخاطر التجارة الإلكترونية

صنفت لجنة بازل للرقابة المصرفية مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات في نشرة أصدرتها في أيار / 2001 أوضحت فيها أنواع مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات وصنفتها إلى (محمود أبو العيون، 2002) :-

1 - مخاطر التشغيل :- وهي

- أ- مخاطر ناجمة عن عدم التأمين الكافي للنظم المحوسبة .
- ب- مخاطر عدم ملاءمة تصميم النظم المحوسبة .
- ج- مخاطر ناجمة عن ضعف الصيانة .
- د- مخاطر ناجمة عن إساءة الاستخدام من قبل العملاء .

2 - مخاطر السمعة (الاختراق المؤثر).

3- المخاطر القانونية :- وهي

- أ- استغلال التقنيات الحديثة في غسيل الأموال .
- ب- مخالفة الاتفاقيات .

ج- عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات .

4- المخاطر الأخرى :- وهي:

- أ- المخاطر التقليدية.
- ب- مخاطر السوق .

كما صنفت لجنة تكنولوجيا المعلومات Information Technology

Committee التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC مخاطر بيئة تكنولوجيا

المعلومات في دراسة أصدرتها في شباط / 2002 (احمد جمعة، 2002) إلى :-

1- مخاطر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مثل :-

- عدم كفاية الإجراءات أو عدم سلامة خطط الطوارئ.
- عدم كفاية إجراءات الأمن لمنع السرقة أو الوصول غير المخول إلى المعلومات.

- التعرض للكوارث الطبيعية كالحرارة العالية والماء والنار .
- عدم كفاية التشفير والترميز.
- عدم كفاية مكونات جدران النار اللازمة لصد محاولات اختراق البيانات .
- غياب إجراءات كافية للمساندة والدعم .
- 2- مخاطر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات مثل :-
- التغييرات غير المتسقة أو غير الموثقة في البرامج الحاسوبية .
- عدم كفاية إجراءات تأمين أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات .
- وجود الفيروسات أو أخطاء في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات .
- عدم كفاية ضوابط الإدخال والمعالجة والإخراج المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات .
- ومن ناحية أخرى صنف (حازم الصمادي، 2001) مخاطر الأعمال الإلكترونية عبر الإنترنت إلى ثلاثة أنواع :-
- 1- مخاطر الاحتيال (التواطؤ) الناتج عن وجود التزام تجاري ومالي من قبل شركات وهمية .
- 2- مخاطر أمن المعلومات مثل :-
- الدخول غير المصرح به إلى الملفات .
- تعطيل النظام أو تدميره .
- تغيير محتويات البيانات وتحويلها.
- اعتراض البيانات أثناء نقلها .
- اصطناع البيانات أو الملفات الوهمية .
- 3- مخاطر استعمال التحويلات الإلكترونية لغسيل الأموال .

في دراسة ل (Jagdish Pathak، 2004) حول إيجاد إطار مفاهيمي للتدقيق الداخلي في الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية صنف الباحث مخاطر

استعمال الحاسوب إلى ما يلي :

أ- مخاطر التشغيل غير المسموح به : وتعني إمكانية دخول مستخدم غير

شرعي أو غير مسموح له لتشغيل النظام مما يمكنه من الوصول إلى

المعلومات الموجودة الملف ،أو بإحداث تغييرات متعمدة على البرنامج سواء
أكان ذلك من خلال إجراء قيود وسندات غير شرعية أم تعديلات على أرصدة
المستودعات أو النقدية أم من خلال التغيير في النظام الداخلي وقاعدة البيانات
للبرنامج ومن هنا فعلى مدقق الحسابات أن يتأكد من فعالية الرقابة على دخول
المستخدمين من خلال وجود كلمة سر ووجود إجراءات للتسجيل والتفتيش
على محاولات الدخول على الملفات غير المصرح بها.

ب- مخاطر متعلقة بتعطيل الملفات أو فساد الملفات :ويتعلق هذا الخط

باحتمالية عدم قدرة نظام الرقابة على استرجاع البيانات المفقودة مما يسبب
خسائر البيانات الموجودة على ملف معين لأسباب منها مثلاً دخول فيروس
خاصة في حالة وجود شبكة انترنت على الجهاز أو بتعطيل الأجهزة لانقطاع
التيار الكهربائي مثلاً ،من هنا فعلى مدقق الحسابات أن يتأكد من فعالية نظام
النسخ الاحتياطي الآمن الذي يصعب الوصول إليه بسهولة خوفاً من خطر آخر
يمكن حدوثه وهو سرقة تلك البيانات أو تسربها.

ج- مخاطر تتعلق بتداخل الصلاحيات : ويتمثل هذا الخطر بإمكانية إجراء

أحد المستخدمين حركات ليست من صلاحياته من خلال النظام المستخدم ومن
هنا فعلى مدقق الحسابات التأكد من ارتباط الصلاحيات بالهيكل الوظيفي في
النظام وإعطاء كل مستخدم الصلاحيات الملائمة لعمله و المتناسبة مع نظام
الرقابة الداخلية.

أما (معوض حسنين ،2000)صنف مخاطر التجارة الإلكترونية إلى :-

أولاً: مخاطر تتعلق بالمكونات الإلكترونية وتشمل :

- البيانات التي يتم تخزينها على ذاكرة الحاسب .
 - التطبيقات التي تستخدم في تشغيل البيانات .
 - أجهزة الحاسب ونظم التشغيل .
 - قنوات الاتصالات عبر شبكة الإنترنت .
- ثانياً:- مخاطر تتعلق بالبضائع والخدمات المشتراة (مثل نقل الأصول المشتراة مثل النقل البحري ، النقل الداخلي) .
- ثالثاً:- مخاطر تتعلق بالمسؤولية المدنية تجاه أطراف التعاقد وفقد الإيراد وتشمل :-

- وقف عمليات المؤمن له وفقد الإيراد نتيجة لذلك .
- الأضرار المادية التي تلحق بالمشارك نتيجة انتهاك حق الملكية الفكرية الممنوح له عن براءات الاختراع ونتائج الابتكارات الفنية الصناعية والتكنولوجية والتي يتم تحميلها على الشبكة في صورة رسائل بين أطراف التجارة الإلكترونية عند اختراق برامج الحماية والاطلاع على الملفات بصورة غير مشروعة .
- تسرب معلومات شخصية عن المشترك عن طريق الشبكة تؤدي إلى تعرضه إلى الجرائم التي تضر به .
- التعرض لحملات التشويه ورسم صورة خطأ للمشارك على الشبكة.
- الخسائر المادية نتيجة عمليات الاحتيال المتعمد عبر الشبكة والتعرض لعمليات الابتزاز.
- خسائر ناتجة عن الإجراءات القانونية .
- الخسائر الناتجة عن أخطاء الموظفين نتيجة نقص المعرفة وعدم كفاية التدريب أو تعليمات التشغيل الخطأ أو التخريب المتعمد من قبل الموظفين.

أما مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين فقد صنف مخاطر التجارة الإلكترونية وحسب ما ورد في البيان الدولي للممارسة التدقيق رقم 1013 على النحو التالي :-

- 1- غياب النزاهة عند القيام بالعمليات التجارية ، والتي قد تتطوي تأثيراتها على عدم وجود مسار ملائم لعملية التدقيق سواء بشكل كتابي أو إلكتروني .
- 2- انتشار المخاطر الأمنية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية ، بما فيها هجمات الفيروسات واحتمال أن تعاني المنشأة من احتيال العملاء ، الموظفين وغيرهم من خلال الدخول غير المصرح به.
- 3- سياسات محاسبية خاطئة تتعلق مثلاً :-
 - سياسة رسملة النفقات كتكلفة تطوير الموقع الإلكتروني.
 - سياسة حول الترتيبات التعاقدية المعقدة .
 - سياسة نقل سهم الملكية.
 - سياسة تحويل العملات الأجنبية .
 - سياسة تكوين مخصصات الضمانات أو العوائد .
 - قضايا الاعتراف بالإيراد مثل :-
 - أ-فيما إذا كانت المنشأة تعمل بالأصالة عن نفسها أو كوكيل ، وفيما إذا كان سيتم الاعتراف بالمبيعات الإجمالية أو في العمولة فقط .
 - ب- الطريقة التي يتم بها تحديد وتسوية الإيرادات في حال سمحت المنشأة لمنشآت أخرى لتقوم بالدعاية على موقعها الإلكتروني الخاص .
 - ج- معالجة الخصومات بالجملة والعروض المبدئية (مثل استحقاق البضائع المجانية لدى الشراء بمبلغ معين).
 - د- الاقتطاعات .

- 4- عدم الامتثال للضريبة والمتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى، وبخاصةً عند إجراء صفقات الإنترنت التجارية الإلكترونية عبر الحدود الدولية .
- 5- الإخفاق في التأكيد أن العقود التي دليها الوحيد الطرق الإلكترونية هي ملزمة.
- 6- زيادة الاعتماد على التجارة الإلكترونية عند وضع أنظمة عمل مهمة أو إجراء صفقات عمل أخرى على الإنترنت .
- 7- فشل الأنظمة والبنية التحتية أو انهيارها .

كما اتفقت معظم الدراسات السابقة (Xiaotong,2006) و (Abu-) (MUSA,2006) و (sun huang,2008) و (Debreceeny,2002) و (warren,2005) على أنه يمكن تصنيف مخاطر التجارة الإلكترونية إلى :

أولاً:- الاختراقات Hacking

يقوم بعمليات الاختراق أفراد أو جماعات محترفون يتميزون بمعرفة دقيقة ببرامج النظم والثغرات الموجودة فيها ويتميزون بالقدرة العالية على البرمجة .

وأحياناً يكونون من ذوي الخبرة المحدودة في البرمجة نسبياً، وغالباً ما يبحثون عن برامج جاهزة لاستخدامها في عملية الاختراق .

والاختراق عملياً هو محاولة الدخول إلى جهاز أو شبكة أجهزة كومبيوتر بواسطة شخص غير مصرح له بالدخول إلى الجهاز أو الشبكة، وذلك بغرض الاطلاع، السرقة، التخريب أو التعطيل (Tom Arnold,2002).

ومصادر الاختراقات قد تكون جهات خارجية تحاول الدخول إلى الجهاز في شكل غير مشروع بغرض قد يختلف حسب الجهاز المستهدف .

فقد سجلت أول مشكلة أمنية على شبكة الإنترنت عام 1988 (أي بعد مرور ما يقرب من عقدين على إنشاء الشبكة)، وتمثلت في فيروس كتبه شخص يدعى موريس سُمي الفيروس فيما بعد باسمه (Morris Virus) ، إذ استغل ثغرة في برنامج البريد الإلكتروني مكنت الفيروس من الانتشار فيما يقرب من 10 في المائة من أجهزة الكومبيوتر المرتبطة بشبكة الإنترنت آنذاك وعددها 60 ألف جهاز تقريباً قبل أن يتم اكتشافه.(طارق حماد ،2003)

وقد يكون مرتكبو جرائم الحاسبات من العاملين بالشركة يستخدمون ما لديهم من سلطات بهدف تحقيق مصالح خاصة بهم وقد يكونون دخلاء على الشركة قادرين على اختراق نظام المعلومات مستغلين معرفتهم التكنولوجية كالمبرمجين المحترفين وغيرهم من المغامرین hackers الذي يرتكبون جرائم الحاسبات من أجل التسلية أو التحدي الفكري من خلال اقتحام الحاسوب .

قد يكون الاختراق داخلياً أو خارجياً وفي دراسة قام بها (warren،2005) وجد أن الاختراق الخارجي من قبل قرصنة الإنترنت أقل خطورة من الاختراق الداخلي من قبل الموظفين في الشركة .

وهناك طرق كثيرة يمكن أن يحاول من خلالها المهاجم الوصول إلى أو استغلال النظام ، سواء أكان النظام بسيطاً ككمبيوتر منزلي متصل بالإنترنت من خلال DSL أم شبكة شركة معقدة .
وبغض النظر عن نوع النظام الذي يستهدفه المهاجم ، سيستخدم عادة نفس الخطوات الرئيسية :- (توماس ،2004 ،ص26)

1- الاستطلاع والتقصي : حيث يُكون المهاجم فكرة جيدة عن الآلات الموجودة على الشبكة وأنظمة تشغيلها من هم مسئولو الأنظمة وما هو نظامهم لمنع الاقتحام .

2 - المسح :يحدد المهاجم ما هي المنافذ المفتوحة وما هي الخدمات المشتغلة .

3 - التعداد :- وهو استخراج معلومات الحسابات الصالحة والموارد المُصدرة ، بحيث يشمل على الاتصالات النشطة وطلبات مُوجهة للاتصال .

4 - الوصول :- وفي هذه المرحلة يكون المهاجم قد اكتسب القدرة على الوصول إلى الأنظمة التي يريدتها .

وغالبا هناك أربعة أنواع استغلال رئيسة تعكس النواحي المختلفة من النظام التي يستهدفها المهاجمون :

أ- هجمات نظام التشغيل

ب- هجمات البرامج

ج- هجمات التكوين السيئ

د- هجمات النص البرمجي

5- التصعيد:ففي هذه النقطة يكون المهاجم قد اكتسب وصولاً إلى نظام ما ، ويبدأ بتصعيد مستوى امتيازاته كأن يحاول كسر كلمات السر .

6 - إنشاء أبواب خلفية وتغطية الآثار .

ولقد طورت شركات الكمبيوتر ومنها شركة مايكروسوفت برامج متخصصة لحماية الأجهزة من هجمات القرصنة ومن أشهر هذه البرامج ما يسمى بجدران النار البرمجية .

فقد قدمت شركة مايكروسوفت في نظام ويندوز XP برنامج Internet

Connection Firewall (ICF)، وهو جدار نار أولي يغلق الوصول إلى المنافذ، ويمنع قرصنة الإنترنت من مسحها على الرغم من أن جدار النار ICF لا يقف بوجه بث البيانات إلى العالم الخارجي .

تصمم جميع جدران النار أساساً لإغلاق الأنظمة أمام عمليات المسح والدخول، وهي تفعل ذلك ببساطة عبر سد المنافذ. بينما تمنع بعض جدران النار البرمجية مغادرة المعلومات لحاسوب، عبر منع الخدمات والتطبيقات غير الموثوق بها من الوصول إلى الشبكة (حسن داوود، 2000).
يستطيع جدار النار البرمجي التمييز بين بريد إلكتروني مرسل عبر Microsoft outlook، وبرامج أحصنة طروادة التي تحاول استغلال منافذ البريد الإلكتروني.

أنواع جدران النار (حسن داوود، 2000):

1- Network Address Translation تحول عنوان الشبكة ، إن هذا النوع

هو أبسط الأنواع وهو لم يكن مخصصاً للحماية، بل إنه مخصص لربط عدة حواسيب بوصلة إنترنت واحدة ومبدأ عمله وجود برنامج يستبدل عنوان IP الخاص بنا بعنوان مؤقت، ويجري الاتصال بالإنترنت من خلاله وبالتالي أي محاولة للاتصال بالجهاز ستبوء بالفشل لعدم معرفة العنوان الحقيقي . www.tartoos.com

2- Static Packet Filter ترشيح الحزم الستاتيكي : وتعني أنه يكون

لدينا مجموعة من العناوين IP التي لا يجب الاتصال بها ومجموعة أخرى من العناوين التي لا يمكنها الاتصال بنا أو بالعكس يكون هنالك مجموعة محددة من العناوين نستطيع الاتصال بها فقط.

ومجموعة محددة من العناوين يمكنها الاتصال بنا .

3- Stateful Inspection : عادة تكون الحالة السابقة مع بعض الذكاء

مضاف إليها وهي تقوم بتتبع الطلبات المرسلة من جهازنا ومنع أي اتصالات من الخارج لا تكون رداً على طلباتنا .

4- Application Proxy التطبيق الوكيل : يقوم الوكيل باستقبال طلباتنا

وإرسالها من جديدة للإنترنت بعنوانه وعندما يحصل على الجواب يقوم بإرساله لنا . فهو بهذه الحال يقوم بدور الوسيط بيننا وبين الشبكة .

ثانياً - الفيروسات

تزدحم شبكة الإنترنت بالأخطار الأمنية المتعددة والمتجددة، وأهمها

الفيروسات التي تنتقل إلى أجهزة الكمبيوتر بطرق عدة .

وعادة كان يحدث الانتشار نتيجة استخدام أقراص ممغنطة ملوثة، ونتيجة

لازدهار استخدام الإنترنت فقد أصبح البريد الإلكتروني أهم طرق انتشار

الفيروسات إلى أجهزة الكمبيوتر . وقد عريف (الفيومي، 2002)

الفيروس بأنه شيفرة أو كود برنامج يقوم بتكرار نفسه عند التنفيذ

ويولد تأثيرات غير مرغوبة تحدث عند قيامه بتنفيذ إجراء ما ويؤدي

إلى تدمير أو تخريب كل أو بعض البيانات أو الملفات) وتختلف

نوعية الأضرار التي قد تحدثها تلك الفيروسات. فمنها ما يمسح كل

المعلومات الموجودة على الجهاز أو إحداث أضرار على بعض

مكونات الجهاز مثل الشاشة، ومنها ما يقوم بإرسال نفسه بالبريد

الإلكتروني إلى جميع من هم على قائمة المستقبلين مثل فيروس

ميليسيا الذي ظهر عام 1999. ومن هذه الفيروسات ما هو أقل

ضرراً، كأن يعطل برنامجاً معيناً في الجهاز.

وعرف (حسن داوود، 2000) الفيروس بأنه برنامج من برامج الحاسب ولكن تم تصميمه بهدف إلحاق الضرر بنظام الحاسب ، وحتى يتحقق ذلك يلزم أن تكون لهذه البرامج القدرة على ربط نفسها بالبرامج الأخرى وكذلك القدرة على تكرار نفسها بحيث تتوالد وتتكاثر ، مما يتيح لها الفرصة للانتشار داخل الجهاز في أكثر من مكان في الذاكرة لتدمر البرامج والبيانات الموجودة في ذاكرة الجهاز.

وفي دراسة قام بها (Debreceeny, 2002) حول محددات التقارير المالية المنشورة على الإنترنت وجد أن الفيروسات التي يتعرض لها الموقع الإلكتروني للشركة تشكل عاملاً مهماً يهدد تلك التقارير ويؤثر على المحتوى المعلوماتي لهذه التقارير .

والفيروسات أنواع من أشهرها:

1- حصان طروادة Trojan Horse

وهو جزء صغير من الكود يضاف إلى البرمجيات و لا يخدم الوظائف العادية التي صممت من أجلها هذه البرمجيات ولكنه يؤدي عملاً تخريبياً للنظام .

2- القنابل المنطقية Logic Bombs

وهي احد أنواع حصان طروادة تصمم بحيث تعمل عند حدوث ظروف معينة أو لدى تنفيذ أمر معين مثلاً قد تصمم بحيث تعمل عند بلوغ الموظفين في الشركة عدداً معيناً من الموظفين .

3- برامج الباب الخلفي أو باب المصيدة Trapdoor.

وعادة تنتقل هذه البرامج إلى أجهزة الكمبيوتر عن طريق ما يسمى (التروجان Trojan)، وهو عبارة عن برنامجين، الأول برنامج موثوق به يرغب المستخدم في تحميله على جهازه، ولكن يلتصق في هذا البرنامج الموثوق برنامج آخر مثل برامج الباب الخلفي، لا يظهر للمستخدم حيث يقوم بتحميل نفسه تلقائياً بمجرد قيام المستخدم بتحميل البرنامج الأول .

وعندما يتحمل برنامج الباب الخلفي في جهاز ما فإنه يفتح ثغرة في ذلك الجهاز تسمح لأي مستخدم على الإنترنت، وباستخدام برنامج مرافق، من التحكم الكامل في الجهاز بحيث يمكن استرجاع أي معلومة مخزنة على ذلك الجهاز أو حذفها أو تغييرها .
ويمكن أيضاً سماع ورؤية ما يدور حول ذلك الجهاز المصاب إذا كان الجهاز يضم مايكروفونا وكاميرا .

4- القنابل الموقوتة Time Bombs

وهي نوع من أنواع القنابل المنطقية وهي تعمل في ساعة محددة أو في يوم معين .

5- الديدان Worms

الدودة هي عبارة عن كود يسبب أذى للنظام عند استدعائه وتتميز الدودة بقدرتها على إعادة توليد نفسها بمعنى أن أي ملف أو جهاز تصل إليه الدودة يتلوث وتنتقل هذه الدودة إلى ملف آخر في الشبكة وهكذا تنتشر الدودة وتتوالد.

6- فيروس يتلصص على البريد الإلكتروني

وهو فيروس يهاجم الرسائل الإلكترونية المرسلة عبر البريد الإلكتروني فيقوم بنقل نسخة من هذه الرسائل إلى أشخاص آخرين دون إذن أصحابها .

7- فيروسات تصيب العتاد

بحيث يقوم الفيروس بتنفيذ الملايين من العمليات الحسابية المتوالية بدون استخدام أوامر للإخراج أو الإدخال مما يلقي عبئاً كبيراً على وحدة المعالجة المركزية CPU فترتفع درجة حرارتها ولا تتاح لها فرصة من خلال أوامر الإدخال والإخراج كي تبرد ، وبعد بضعة دقائق تحترق وحدة المعالجة المركزية .
مما سبق فإن الفيروسات تشكل خطراً على أنظمة وبرامج الحاسوب لذا لابد من معرفة كيفية الوقاية منها .

طرق الوقاية من الفيروسات

صنف كل من (حسن داوود، 2000) و (طارق حماد، 2003) و (الجداية وخلف، 2009) طرق الوقاية من الفيروسات إلى التالي :-

- 1-تعقب آثار الفيروس : وذلك باستخدام أسلوب التوقيع الرقمي يمكن تتبع آثار الفيروس إلى مصدره من خلال Audit Trail
- 2-أمصال التطعيم Anti viruses
تقوم هذه الأمصال بتقليد عملية الإصابة بالفيروس وذلك بان تضع هذه المعلومات التي يتركها الفيروس لعدم إعادة الإصابة في نفس المواضع التي يصيبها الفيروس .
- 3-تصميم نظام دفاعي ضد الفيروسات
- 4- حصر الصلاحيات : يجب قصر حق تعديل الملفات على أقل عدد ممكن من المستخدمين .ومنح صلاحيات حماية امن النظم إلى أقل عدد ممكن الموظفين لتسهيل تتبع انتشار الفيروسات والحماية منها .
- 5-توعية المستخدمين : عن طريق استخدام نظام التشغيل في التوعية بأن يقوم نظام التشغيل بإخطار المستخدم صاحب الملف بهذا التعديل
- 6-تعدد الوسائل أي استخدام أكثر من وسيلة معا مما يشكل عائقاً أمام المهاجم .

وقد اتفقت الدراسات السابقة على مجموعة من الإجراءات الوقائية التي تعفي الشركات من الكثير من العواقب الوخيمة التي قد تترتب على الإصابة بالفيروسات مثل :

- 1- إعداد نسخة المصدر (قبل الترجمة) من البرمجيات المشتراة أو المطورة داخليا وحفظها في مكان امن بحيث يمكن استرجاع نسخة نظيفة (غير ملوثة بالفيروس) عند الحاجة .
- 2- الاحتفاظ بسجل لكل عمليات التعديل في برامج التطبيقات بحيث يتم تسجيل جميع وقائع نقل البرامج المعدلة المستخدمة في العمل .
- 3- توعية الموظفين بعدم تحميل أي برنامج مجلوب من الخارج في حاسباتهم الشخصية .
- 4- عدم إجازة البرامج للاستخدام العام في المنشأة إلا بعد اجتيازها بنجاح الاختبارات اللازمة للتأكد من خلوها من الفيروسات .
- 5- عند فحص البرمجيات للتأكد من خلوها من الفيروسات يتم ذلك على جهاز مستقل غير مرتبط بالشبكة
- 6- تركيب برامج على الشبكة الداخلية لأجهزة الحاسب الرئيس للتحقق من الفيروسات والقيام بتحديث تلك البرامج باستمرار
- 7- وضع برنامج عازل للفيروسات في الجهاز الذي يصل بين الشبكة الداخلية والعالم الخارجي لمنع وصول الفيروسات
- 8- تدريب الموظفين على كيفية الوقاية ضد الفيروسات والتعامل معها عند العثور عليها ومعالجة أثارها
- 9- أخذ نسخ احتياطية من البيانات على فترات منتظمة ومعلومة ومعلنة للجميع ومن ثم حفظها في مكان امن.
- 10- استخدام التوقيع الرقمي في جميع معاملات البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت حتى يتمكن نظام التشغيل من التحقق من صحة التوقيعات على البرامج قبل السماح بتشغيلها.

- 11- تحديد مسؤولية التعامل مع البيانات وتسجيل وقائع استخدام الملفات وقواعد البيانات .
- 12- نشر إجراءات محددة وواضحة على المستفيدين لإتباعها في حالة ظهور الفيروسات لديهم .
- 13- عدم السماح بنسخ البرمجيات الأصلية بواسطة الموظفين سواء بحجبها عنهم أو بإصدار التعليمات بذلك .
- 14- عدم السماح بنقل الملفات أو البرامج على أقراص مرنة بواسطة الموظفين الذين قد يريدون مواصلة العمل في المنزل وذلك لعدم ضمان خلو أجهزتهم من الفيروسات .

ثالثاً: الأخطاء البشرية وقلة الخبرة في التعامل مع بعض البرامج

إن الأخطاء التي يرتكبها الموظفون في الشركة قد تؤدي إلى تحريف وتغيير في البيانات وهذه الأخطاء سواء أكانت غير مقصودة نتيجة قلة الخبرة وانعدام الكفاءة ، أم مقصودة بهدف الإضرار بالشركات قد تؤدي إلى إساءة استعمال الأنظمة المحوسبة وتلف الملفات أو البيانات .

لذا على الشركات التأكد من انه لا يمكن تغيير البيانات إلا من الأشخاص الذين لديهم صلاحيات بذلك ، اتخاذ إجراءات عقابية حيال الموظفين الذين يعتمدون أو يستمرون في عدم احترام سياسات ومعايير وإجراءات امن المعلومات، تدريب الموظفين بشكل مستمر على طرق امن أنظمة المعلومات والشبكة كما يجب على الشركة التأكد من عدم تشارك الموظفين بكلمات السر فيما بينهم .

وقد أكدت الدراسات بأن الاختراقات الداخلية أكثر خطورة من الاختراقات الخارجية كون أن قرصنة الإنترنت نادرا ما يستطيعون الوصول إلى كلمة السر بعكس الموظفين داخل الشركة.

وقد أيدت هذه النتيجة دراسة قام بها (sun huang,2008) حيث هدف إلى البحث في علاقة الاتجاه المتزايد لاستخدام برامج software المتطورة مع مخرجات النظام المحاسبي والمخاطر التي قد تتعرض لها تلك البرامج ولقد توصل إلى نتيجة بان تلك البرامج فشلت في التأكد من صحة البيانات التي تمثل المخرجات النهائية لتلك البرامج، وقد عزا الباحث ذلك إلى عوامل تتعلق بالأخطاء البشرية التي تتعرض لها من قبل الموظفين قليلي الخبرة أو المهملين أو المتعمدين لتلك الأخطاء .

وفي دراسة أخرى ل (Abu- MUSA,2006) أجراها الباحث حول الأخطار التي تهدد نظم المعلومات المحاسبية وجد أن الأخطاء البشرية هي من أكثر العوامل التي تهدد تلك النظم، سواء من حيث الإدخال الخاطئ للبيانات أو إتلاف البيانات بقصد أو غير قصد أو الدخول غير المصرح به إلى البيانات أو تشارك الموظفين كلمات السر بينهم .

رابعاً:-التسارع والتطور التكنولوجي ومن سلبيات عجز الشركات على مواكبة التطورات التقنية السريعة ما يلي :

- عجز الشركة عن متابعة هذا التطور مما يجعل أنظمتها قديمة معرضة للعطب والتلف
- أن التطور السريع في التقنيات المستخدمة في تطوير برامج الفيروسات وعدم قدرة الشركة على تطوير إمكاناتها لمواجهة هذه الفيروسات يزيد من فرص تحريف والتلاعب بالبيانات
- عدم القدرة على توفير برامج حماية يؤدي إلى تزايد الأخطاء في إدخال ومعالجة البيانات.
- تقادم أجهزة الحاسوب المستخدمة قد يؤدي إلى أخطاء في إدخال ومعالجة البيانات
- التقنيات الجديدة تتطلب وجود موظفين بمهارات عالية وهذا يعنى دفع رواتب عالية الأمر الذي ممكن أن تتجاهله الشركة في سبيل تخفيض النفقات .

في دراسة قام بها (Xiaotong,2006) بحيث بحث في تأثير المنافسة وهيكلية السوق على الشركات التي تمارس الأعمال الإلكترونية ، وقد درس الباحث تأثير سعي الشركات إلى امتلاك التقنيات الحديثة لمواكبة الظروف التنافسية والحصول على المزايا التنافسية وأثر هذه التقنيات على أداء تلك الشركات ،ومن نتائج دراسته أن ضعف الشركات في مواكبة التقنيات الحديثة يضعف من أدائها التنافسي

ويعرضها للخروج من السوق إضافة إلى تعرضها لهجمات الفيروسات وقرصنة الإنترنت الموجهة من منافسيها في السوق .
خامساً :- غياب التوثيق المستندي في عمليات التجارة الإلكترونية
والتي قد تجعل المستهلك في حالة تردد من إتمام عملية الشراء خوفاً من تعرضه للاحتيال و أيضاً غياب التوثيق قد تؤدي إلى صعوبة الاحتكام إلى المحاكم في حالة الخلافات .

سادساً :فقدان الثقة

فقدان الثقة من قبل الشركات بمعلومات العملاء وعدم قدرة الشركات على التأكد من هوية الزبائن فمن السهل على المجرمين انتحال شخصية الغير والقيام بالعمليات دون علمهم

سابعاً :-الاحتتيال

قد تلجأ بعض الشركات إلى الإعلان والتسويق عن منتجاتها بأساليب احتيالية وبشكل مضلل للعملاء كون العميل لا يرى السلعة مباشرة وفي ظل غياب الآليات التي تؤكد مصداقية الشركات .

ثامناً- تزوير بطاقات الائتمان

إن استخدام شبكة الإنترنت في عمليات البيع والشراء قد يُنتج تبعات أمنية مثل سرقة أرقام بطاقات الائتمان، والتي تمثل الوسيلة الأكثر استخداماً في الشراء عن طريق الإنترنت، أو سرقة معلومات مالية أو تجارية حساسة خلال نقلها بين الشركات والمؤسسات المختلفة. مما يؤثر على ثقة العملاء بالشركات.

تاسعاً :- غياب التشريع القانوني

غياب التشريع و النقص في وضوح الرؤيا في العديد من الأسئلة القانونية التي تؤثر في بث البيانات ونقلها، على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ونماذج الأعمال غير المعترف بها أو المصادق عليها تؤثر سلباً على ممارسة التجارة الإلكترونية .

عاشراً- مشكلات السيطرة والتنسيق، وخاصة في مجال الشبكات الخارجية/إكسترنات ومواقع الأعمال-إلى-الأعمال

ولقد اعتمدت الباحثة على تصنيف مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين لمخاطر التجارة الإلكترونية ضمن البيان الدولي للممارسة التدقيق رقم 1013 لتحديد المخاطر التي تواجه التجارة الإلكترونية التي ترغب الباحثة دراسة أثرها على متطلبات الإفصاح المحاسبي لدى الشركات المساهمة العامة والخاصة، والسبب في اعتماد الباحثة على تصنيف مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين هو أن إصدارات المجلس تعتبر من أهم المرجعيات التي يعتمد عليها كل من المحاسب والمدقق في تنظيم عمله .

ووضعت الباحثة تلك المخاطر في ثلاث مجموعات رئيسة هي :

- المجموعة الأولى : المخاطر الأمنية وتشمل :
 - الفيروسات .
 - هجمات قرصنة الإنترنت .
- المجموعة الثانية : الأخطاء عند تطبيق السياسات المحاسبية .
- المجموعة الثالثة : مخاطر فشل البنية التحتية (التسارع التكنولوجي)

الإطار النظري

ثالثاً : الإفصاح المحاسبي

ويتضمن هذا الجزء ما يلي :-

1- الإفصاح بشكل عام:

- مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي
- مستويات الإفصاح
- الخصائص النوعية للمعلومات الواجب الإفصاح عنها
- طرق الإفصاح
- متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

2 - النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية (الإفصاح الإلكتروني)

3- المنظمات المحاسبية الدولية والإفصاح الإلكتروني

4 - تأثير بيئة التجارة الإلكترونية على الإفصاح

الإفصاح المحاسبي

قبل تناول موضوع الإفصاح المحاسبي والتجارة الإلكترونية لابد من توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي بشكل عام والإفصاح الإلكتروني بشكل خاص .

1- الإفصاح بشكل عام

حيث إن المحاسبة تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هما القياس ، وإيصال المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذا فإنه يجب إتباع قواعد وسياسات محاسبية تساعد في أن تفصح المعلومات الاقتصادية أو المحاسبية المعروضة عن الحقائق والعلاقات الأساسية المتعلقة بالمنشأة.

ولقد تزايدت متطلبات الإفصاح عن هذه المعلومات بصورة جوهرية في السنوات الأخيرة وذلك للأسباب التالية :-

- 1-تعقد بيئة الأعمال :- تزايدت الكثير من أنشطة الأعمال في مجالات متنوعة مثل الاندماج ،الاستئجار التمويلي ، الشركات القابضة والتابعة ، الاعتراف بالإيراد والضرائب المؤجلة الخ... مما أدى إلى التزايد في صعوبة حصر الأحداث الاقتصادية في القوائم المالية ، لذا لابد من استخدام الملاحظات بصورة تفصيلية لشرح أثر مثل تلك الأنشطة على المنشأة .
- 2-الحاجة إلى معلومات فورية :- إذ تزايد الطلب على المعلومات الحالية والقابلة للتكهن في الوقت الحاضر الأمر الذي يتطلب توافرها على شكل قوائم مرحلية نصف سنوية أو ربع سنوية لتلبية تلك المتطلبات .
- 3-اعتبار المحاسبة كوسيلة للرقابة والإشراف والتوجيه:- فهناك تزايد في الحاجة إلى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالتعويضات ومكافآت الإدارة، التلوث البيئي ، الأخطاء والأمور غير المنتظمة وغيرها من المعلومات التي يمكن من خلالها ضبط حركة النشاط الاقتصادي وتجنب حدوث الأزمات المالية.

نتيجة للعوامل السابقة لابد من تحديد ماهية الإفصاح ومفاهيمه وخصائص المعلومات المفصح عنها وطرق الإفصاح ومحدداته .

أولاً: - مفهوم وطبيعة الإفصاح المحاسبي

تعتبر التقارير المالية الصادرة عن الشركات وسيلة اتصال بينها وبين المجتمع المالي (المستفيدين من تلك البيانات المالية)، إذ تحتوي هذه التقارير على المعلومات التي تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة بشأن التعامل مع هذه الشركات لذا لابد أن تتوفر في تلك التقارير البيانات والمعلومات السليمة والصادقة والكافية وهو ما اصطلح عليه بالإفصاح .

يقصد بالإفصاح على وجه العموم هو العلانية الكاملة. أما في المحاسبة فيقصد بها أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات والتي تساعدهم على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة.

عرف (نعيم دهمش، 1995) الإفصاح " بأن تشمل المعلومات المعروضة كل شيء يريد القارئ المراد إبلاغه بالمعلومات أن يعرفه حتى يصل إلى الاستنتاجات المناسبة، أي انه لم يتم إخفاء أو حذف أي شيء جوهري " .

كما عرفت (التركستاني، 2008) الإفصاح "بأن تحتوي القوائم المالية على كافة المعلومات اللازمة للتعبير الصادق، بما يمكن مستخدمي هذه القوائم من أخذ صورة واضحة وصحيحة عن الشركة".

كما عرف (الحياي، 1996) الإفصاح ب " إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل.

كما عرف (الشيرازي، 1991) الإفصاح المحاسبي على أنه: شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية.

عرّف (الصبان، 1991) الإفصاح بأنه" بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها إلى من لا يعلمها"

اتفقت التعاريف السابقة على أن الإفصاح هو توافر جميع المعلومات الضرورية وعلى مستوى الكامل للمستفيدين ليتمكنوا من اتخاذ القرارات فقد ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم وهو ما

شاع تسميته بالإفصاح التام أو الكامل Full Disclosure ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن توفير المستوى الكامل (التام) للإفصاح إذ أن عند نشر كل البيانات سيغرق معظم مستخدمي البيانات المالية بالمعلومات الغزيرة، الأمر الذي سيربكهم ويجعل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة أكثر صعوبة، إذ من الصعب تلخيص وتكثيف الكم التفصيلي الهائل للمعلومات على شكل أرقام مركزة تنشر في صفحات قليلة .

كما تختلف وجهات النظر حول مفهوم حدود الإفصاح عن المعلومات الواجب توافرها في البيانات المالية المنشورة، وينبع هذا الاختلاف أساساً من اختلاف مصالح الأطراف ذات العلاقة والذي ينجم عن الاختلاف في أهداف هذه الأطراف من استخدام هذه البيانات، تشير دراسة ل (Jensen & Meckling، 2009) إلى أن المنشأة هي مجموعة من العقود بين الأطراف التي تقدم عوامل الإنتاج (الملاك ، الدائنين ، الإدارة ، والعاملين) وان كل طرف يسعى إلى تحقيق مصالحه الذاتية والتي قد تتعارض مع مصالح الآخرين ، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات بين الأطراف المرتبطة بالوحدة الاقتصادية بعلاقات تعاقدية .

وبذلك يصعب الوصول إلى مفهوم عام وموحد للإفصاح يضمن توفير مستوى الإفصاح الذي يحقق لكل طرف من هذه الأطراف رغباته واحتياجاته الكاملة في هذا المجال.

رغم أن المستفيدين من القوائم المالية على اختلاف مستوياتهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين ، إذ إن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أية صعوبة حيث يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب.

كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية وهي (قائمة الدخل - قائمة المركز المالي - قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغييرات في حقوق المساهمين) وأصبح لابد من وضع إطار عام يضمن التوفيق بين وجهات نظرهم وبشكل يوفر حداً أدنى من الإفصاح المرغوب فيه وبكيفية تحقق المصالح الرئيسة لتلك الأطراف. (عقبة الرضا، 2006)

ويقول الأستاذان (Kieso & Weygandt, 2009) إن إحدى المشاكل التي تواجه الإفصاح هي أن مستخدمي البيانات المالية المختلفين يريدون معلومات مختلفة ،وبذلك فإن تطوير سياسات للإفصاح تلبي أهداف جميع المستخدمين وإغراضهم المتنوعة يصبح أمراً صعباً .

ثانياً- مفاهيم (مستويات) الإفصاح

اتفقت الدراسات والمراجع على أن هناك ثلاثة مفاهيم(مستويات) للإفصاح وهي:

1- الإفصاح التام Full Disclosure

وهو تزويد جميع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة .

2- الإفصاح العادل Fair Disclosure

ويرتبط في النواحي الأخلاقية والأدبية بحيث يتم تزويد جميع مستخدمي القوائم المالية بنفس كمية المعلومات في وقت واحد. إلا أن هذا المفهوم انتقد حيث إن مفهوم العدالة مفهوم نسبي غير محدد

3- الإفصاح المناسب Adequate Disclosure

وهو الحد الأدنى من الإفصاح الواجب توافره في القوائم المالية كي لا تكون مضللة عند اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة المختلفة .

ويمكن تصنيف المعلومات الواجب الإفصاح عنها كما يلي :-

أ- معلومات كمية (مالية)

يمكن تحديد أربعة مجالات أساسية يتم خلالها الإفصاح عن المعلومات الكمية ممثلة في الميزانية العمومية ، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، حيث يتم تضمين هذه القوائم بأرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المنظمة ، ومن الملاحظ أن هذا الجانب من الإفصاح يلقي استجابة دائمة من قبل المستفيدين من القوائم المالية المنشورة

ب- المعلومات غير الكمية (غير المالية):-

يتم الإفصاح عن هذا الجانب في التقارير المحاسبية بشكل و صفي من شأنه أن يزيد من فهم المستخدم وثقته بالمبالغ النقدية الظاهرة في القوائم المالية إذ أن هذه المعلومات غالباً ما تكون مرتبطة بالمعلومات الكمية

،ويتم الإفصاح عن المعلومات غير الكمية من خلال الملاحق والمرفقات .

ثالثاً- الخصائص النوعية للمعلومات الواجب الإفصاح عنها

لكي تصبح المعلومات التي توفرها المحاسبة مفيدة لمستخدمي المعلومات في مساعدتهم على اتخاذ القرارات وبالتالي تحقيق الإفصاح الكافي يجب أن تتصف بالخصائص الآتية:- (مجلس معايير المحاسبة الدولية، 2008)
أولاً:- الصفات الرئيسية للمعلومات المحاسبية Primary Qualities والتي تشمل:

1- الملاءمة Relevance بمعنى أن تكون المعلومات مفيدة لمتخذ القرار وتكون قادرة على إحداث تأثير على القرار المتخذ وتؤدي إلى تأكيد لدى متخذ القرار في قدرته على التنبؤ بالأحداث أو التأكيد أو تصحيح التوقعات ولكي تكون المعلومات ملائمة يجب أن تكون متاحة في الوقت المناسب بحيث لا تفقد قدرتها على التأثير في متخذ القرار
يندرج تحت هذه الصفة ما يلي :

أ- القدرة التنبؤية Predictive Value

وتعرف بأنها القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على عمل التنبؤات حول آثار الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية، فالمعلومات الملاءمة تساعد مستخدمي البيانات المالية في التنبؤ بالأحداث.

ب- التغذية العكسية Feedback

وهي القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة .

ج- التوقيت المناسب Timeliness وتعني أن يتم إيصال المعلومات

المستخدم فيها في الوقت المناسب الذي يساعد على اتخاذ القرار و إلا فقدت هذه المعلومات قيمتها وغالبا ما يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بعد انتهاء السنة المالية للمنشأة مباشرة وإن كان إصدار قوائم

مالية دورية لفترات أقل من سنة يكون مفيدا لمستخدمي المعلومات حيث قد تحدث أحداث هامة خلال السنة المالية يمكن أن تؤثر على مستخدمي المعلومات واتخاذ القرارات.

2- الموثوقية Reliability :- لتكون المعلومات مفيدة فإنها يجب أن تكون موثوقة، تمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة (التمثيل الصادق) و التحيز (الحياد)، و يمكن الاعتماد عليها من قبل المستخدمين كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه بشكل معقول.

أي يمكن اعتبار المعلومات صادقة ويمكن الاعتماد عليها إذا كانت محققة ومحايدة أي خالية من التحيز إلى حد مقبول ومنطقي وتعتمد على أسس موضوعية في القياس وتمثل عرضا أميناً وصادقا ولكي تكون المعلومات صادقة وموثوقاً بها يجب أن تتوافر الصفات التالية :

أ- القابلية للتحقق Verifiability بمعنى أن تكون المعلومات قابلة للمراجعة والتحقق مع ضمان الوصول إلى نفس النتائج إذا قامت مجموعات مختلفة باستخدام نفس الطرق لقياس هذه النتائج مما يثبت عدم انحياز القياس.

ب- الصدق في العرض Representational Faithfulness

وتعني وجود توافق ومطابقة بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين مصادرها أو الأحداث التي تمثلها هذه الأرقام، أي أن تظهر المعلومات والأرقام حقيقة الأحداث التي حصلت في المنشأة .

ج- الحيادية neutrality

يقصد بالحياد عدم التحيز لطرف على حساب الطرف الآخر وذلك باختيار البيانات

بشكل ينتج عنه تفضيل طرف معين من الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب أطراف أخرى أي أن تعرض القوائم المالية بشكل يخدم أغراضاً عامة .

ثانياً:- الصفات الثانوية للمعلومات المحاسبية Secondary Qualities والتي تشمل :

1. القابلية للمقارنة Comparability

ويقصد بالمقارنة هنا قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة بمعلومات مماثلة عن نفس المنشأة عن فترات زمنية مختلفة أو قابلية المعلومات للمقارنة بمعلومات مماثلة عن منشآت أخرى. مما يستلزم التوحيد في القياس والإفصاح وكذلك الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية والإفصاح عن أي تغييرات استدعتها الضرورة وبيان آثار هذه التغييرات على التقارير المحاسبية. إلا أنه يؤخذ على المحاسبة الافتراض بثبات القوة الشرائية لوحة النقد مما يؤدي إلى أن تكون المقارنات بين القوائم المالية على فترات زمنية غير دقيقة .

يجب أن يتمكن المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي و في الأداء. كما يجب أن يكون بإمكانهم مقارنة القوائم المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، و الأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت على مرور الزمن ضمن المشروع و بطريقة متماثلة في كافة المشاريع.

و من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية، و أي تغييرات

في هذه السياسات و آثار هذه التغيرات، يجب أن يمكن المستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى من فترة إلى أخرى وبين المشاريع المختلفة. إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية لما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة

إن الحاجة إلى القابلية للمقارنة يجب أن لا تتعارض مع مفهوم الاتساق، كما يجب أن لا تصبح عائقاً لإدخال معايير محاسبية مطورة. إن من غير المناسب للمشروع أن يستمر في المحاسبة بنفس الأسلوب عن عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت السياسة لا تتفق مع خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمشروع أن يبقى على سياساته دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملائمة و موثوقية.

2. الثبات (الاتساق) consistency أي الإفصاح عن أي تغيرات في السياسات المحاسبية و آثار هذه التغيرات، يجب أن يمكن المستخدمين من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع للعمليات المالية المشابهة و الأحداث الأخرى من فترة إلى أخرى وبين المشاريع المختلفة. إن الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية لما في ذلك الإفصاح عن أثر تغيير السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة .

– القابلية للفهم Understandability إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات المعروضة بالبيانات المالية هي جاهزية قابليتها لفهم من قبل المستخدمين، لهذا الغرض يفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقولاً من

المعرفة في الأعمال و النشاطات الاقتصادية و المحاسبة و أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية، ومهما يكن، فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب تضمينها البيانات المالية اعتماداً على أنه من الصعب جداً فهمها من قبل بعض المستخدمين ما دامت هذه المعلومات ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية

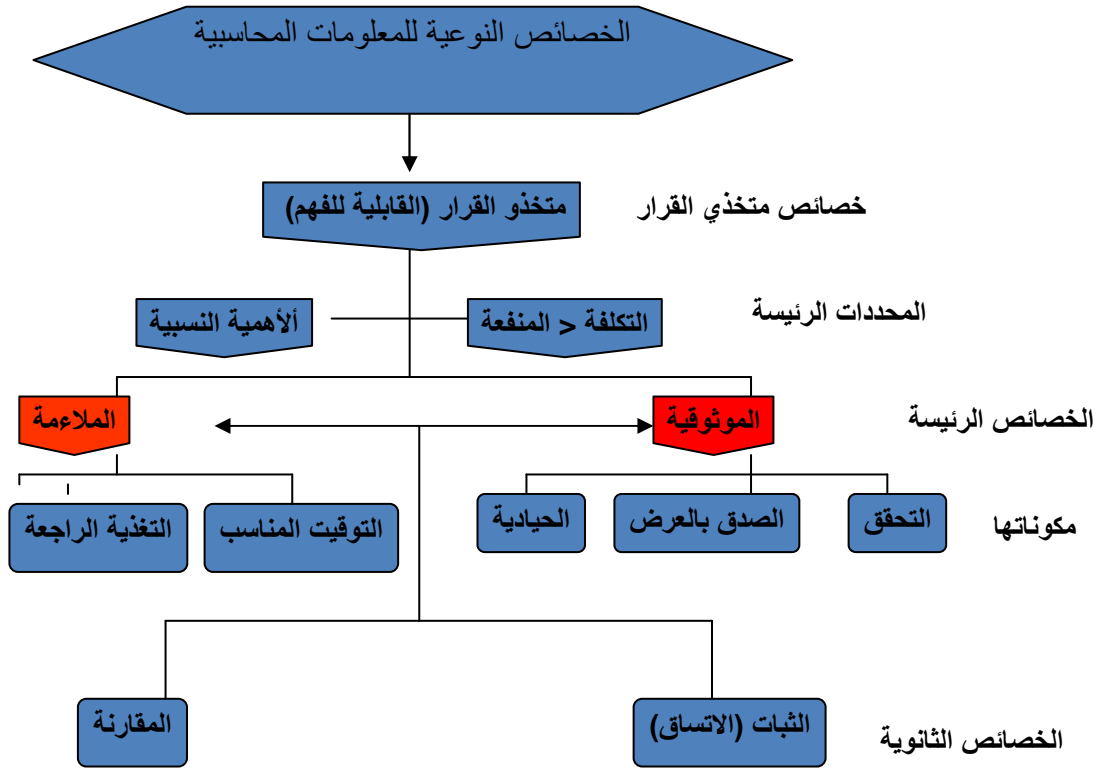
والسهولة في طريقة العرض لكي تكون المعلومات مفيدة لمستخدمي المعلومات في اتخاذ القرارات لا بد أن تكون قابلة للفهم ويتوقف ذلك على طبيعة المعلومات التي تتضمنها التقارير المحاسبية وطريقة عرضها كذلك مقدرة مستخدمي المعلومات من خارج المنشأة أو من غير المتخصصين في المحاسبة والمراجعة على فهم محتوياتها.

المحددات الرئيسية :

1 - الأهمية النسبية Materiality تعتبر المعلومة ذات أهمية نسبية كبيرة إذا كان إهمالها أو عدم أخذها في الحسبان يؤثر على مستخدم المعلومات في اتخاذ قراره. لكي تمثل المعلومات تمثيلاً صادقاً العمليات المالية و الأحداث الأخرى التي من المفترض أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها و قدمت طبقاً لجوهرها (أهميتها النسبية) و حقيقتها الاقتصادية و ليس شكلها القانوني فحسب. إن جوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك الظاهرة في شكلها القانوني. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يتخلص المشروع من أصل إلى طرف آخر بطريقة من المفترض أن وثائقها نقلت ملكية الأصل إلى الطرف الآخر. و مع ذلك قد توجد اتفاقات تضمن استمرارية تمتع المشروع بالمنافع الاقتصادية المستقبلية المجسدة في الأصل، و في تلك الظروف، فإن تقريرها عملية بيع لا يمثل بصدق العملية التي تم الدخول فيها .

2 - التكلفة و المنفعة cost and benefit يتطلب ذلك تطبيق مفهوم المقارنة بين التكلفة والعائد بمعنى أنه يجب أن تكون المنافع المتوقعة من المعلومات اللازمة للإفصاح عن بند معين أكثر من التكلفة والجهد المبذولة من أجل الحصول على هذه المعلومات. تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد متشعب الأثر أكثر من كونها خاصية نوعية، فالمنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات. ومهما يكن فإن تقييم المنافع و التكاليف هي عملية اجتهادية تعتمد بشكل رئيس على عملية اتخاذ الأحكام، و فوق ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد أيضا منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات . فعلى سبيل المثال: إن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل من تكاليف الاقتراض على المشروع. لهذه الأسباب فإن من الصعب إجراء اختبار التكلفة- المنفعة على أية حالة معينة، ومع هذا فإن واضعي المعايير - بشكل خاص- وكذلك معدي و مستخدمي البيانات المالية يجب أن يكونوا على دراية بهذا القيد، يستطيع مستخدم المعلومات المالية الحصول على المعلومات الصادقة والموثوق بها وفي الوقت الصحيح من خلال عدة وسائل تقدمها الإفصاح المحاسبي له .

ويوضح الشكل رقم (3) الإطار المفاهيمي للمحاسبة في ظل المعايير المحاسبية الدولية



شكل رقم (3) الخصائص النوعية للبيانات المحاسبية

رابعاً:- طرق الإفصاح

على الرغم من أن الإفصاح يشمل كامل عملية عرض ونشر المعلومات المالية والمحاسبية إلا أنه توجد العديد من الوسائل والطرق التي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح. وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية.

وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام والتي اتفقت عليها

الدراسات السابقة والمراجع في المحاسبة والنظرية المحاسبية :

1- الإفصاح من خلال شكل وترتيب القوائم المالية الرسمية : إذ إن

ترتيب وشكل القوائم المالية يعطي المعلومات الأساسية والجوهرية التي

تبين وضع المنشأة ونتيجة أعمالها على سبيل المثال :قائمة المركز المالي:

حيث يتم ظهور بنود أصول وخصوم المنشأة وكذلك حقوق الملكية ويمكن

الإفصاح عن العلاقات الملاءمة بإعادة ترتيب تبويب بنود الأصول والخصوم , أصول ثابتة ومتداولة وخصوم ثابتة ومتداولة أو أصول نقدية وغير نقدية وخصوم نقدية وغير نقدية أو تطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة للوصول إلى رقم رأس المال العامل إلى غير ذلك من طرق التبويب.

2- استخدام المصطلحات الفنية والعرض التفصيلي : إن استخدام المصطلحات الفنية الواضحة. والتي تعبر عن المعنى الدقيق والمعروف جيداً لدى مستخدمي المعلومات مع مراعاة توحيد المصطلحات لنفس

المعاني في جميع التقارير حتى يستفيد مستخدم المعلومات منها
3- المعلومات التي توضع بين الأقواس: ويتم ذلك في صلب القوائم المالية في حالة بعض البنود التي يصعب فهمها من عناوينها فقط دون شرح وتطويل لذلك يمكن شرح مثل هذه البنود كملاحظات مختصرة بين الأقواس مثل طريقة تقييم بند معين / الأصول المقيدة برهن أو إجراء شرح مختصر والى غير ذلك من الملاحظات.

4- الملاحظات والإيضاحات: تعتبر وسيلة الملاحظات والهوامش من وسائل الإفصاح الهامة لما توفره من معلومات قد يصعب توفيرها في صلب القوائم المالية إلا أنه لا يجوز الاعتماد عليها بدرجة كبيرة في الإفصاح عوضاً عن القوائم المالية.

وبشكل عام يمكن أن تشمل الملاحظات والهوامش على ما يلي:

أ- شرح السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم

المالية والتغيرات التي تطرأ عليها.

ب- الإفصاح عن الحقوق والالتزامات المختلفة.

ج- أي معلومات مالية أو خارجية لا تتضمنها القوائم المالية

وتستخدم هذه الوسيلة عادة ضمن التقرير المالي لإدارة الشركة.

5 - القوائم والجداول المرافقة: وتستخدم هذه الطريقة للإفصاح عن المعلومات الإضافية والتفاصيل التي يصعب إظهارها في صلب القوائم المالية.

وتكون على شكل جداول وإحصائيات ورسوم بيانية .

6- تقرير رئيس الشركة أو رئيس مجلس إدارتها:

عادة ما يتم عرض تقرير رئيس الشركة أو رئيس مجلس الإدارة قبل عرض القوائم المالية للدلالة على أهمية المعلومات التي يجب أن يفصح عنها والتي بشكل عام تحدد سياسات الإدارة ونظرتها حول أعمال المنشأة تفرض أحكام القوانين التجارية المتعلقة بالشركات المساهمة على مجالس إدارة هذه الشركات أن تقدم تقريراً سنوياً، ترفقه مع البيانات الخاصة بالميزانية وحساب الأرباح والخسائر إلى الهيئة العامة العادية .

حيث توجب أحكام المادة (140/أ) من قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997 وتعديلاته على مجلس الإدارة إعداد التقرير السنوي لمجلس إدارة عن أعمال الشركة خلال السنة الماضية على أن يتم إعداده خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من انتهاء السنة المالية للشركة .

ويجب أن يشتمل هذا التقرير على ما يلي:

1- الأحداث غير المالية والتغيرات التي حدثت خلال السنة وتؤثر على

عمليات المنشأة مثل التغيرات في المراكز الإدارية العليا والسياسات

الرئيسية... الخ

2- التوقعات المستقبلية المتعلقة بمستقبل الصناعة والاقتصاد ودور

المنشأة فيها

3- خطط النمو والتوسع والتغييرات في العمليات في الفترات المقبلة.

4- النفقات الرأسمالية المتوقعة وأثارها.

5-الوضع الاقتصادي العام بما في ذلك الوضع المالي والنقدي الذي تعمل في ظلّه الشركة .

6- يجب أن يحتوي التقرير على تحليل موسع للأرقام المدرجة في الميزانية وأن يتطرق إلى خلفية تلك الأرقام مبينا المعلومات التي تستند عليها ، موضحا الوضع المالي للشركة بالشكل الذي يمكن مجلس الإدارة من تبني الاقتراحات التي تتعلق بتوزيع الأرباح والاحتياطات وتقليل الكلفة وزيادة الدخل وغيرها.

7- يرمي التقرير في الشركات المساهمة العامة إلى طمأنة المساهمين بان شؤون الشركة مدارة بالطريقة الصحيحة وأنها بأيدي قادرة على إدارتها الإدارة.

8 - شرح الاقتراحات والتوصيات التي يقدمها مجلس الإدارة لأخذ موافقة الهيئة العامة والتي تدخل ضمن اختصاصها المنصوص عليها بأحكام المادة (171) من قانون الشركات.

9- يذكر في التقرير نبذه عن توقعات الإنتاج والعوامل التي تؤدي إلى رفعة أو حفظه، ويلاحظ في ذلك الإنتاج مقارنة بين ما تحقق فعلا وما كان مخططا له، مع إلقاء بعض الضوء على الخطة المستقبلية، والنسب التي يتوقع الوصول إليها في العام القادم وتبريرات مجلس الإدارة لكل زيادة أو انخفاض في الإنتاج .

10 - يجب أن يرد في التقرير جميع ما يتطلب ذكره قانون الشركات وقانون هيئة الأوراق المالية والبنوك والتأمين والأنظمة والتعليمات المعمول بها بحيث يتضح للهيئة العامة وللسلطات الحكومية وللجمهور سير أعمال الشركة وانضباط الرقابة المالية فيها دون الإخلال بسرية أعمالها، أي عدم نشر معلومات لا يتطلب نشرها القانون ، من شأنها أن تضر بمصلحة الشركة وبمشاريعها

المستقبلية، مثل ذكر العدد الإجمالي لموظفي ومستخدمي وعمال الشركة والهيكل التنظيمي للشركة وبرامج التأهيل والتدريب لموظفي الشركة وصناديق الادخار والتأمين الصحي التي قامت أو تتوي الشركة القيام بها ، بيان أسماء كبار مالكي الأسهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم إذا كانت هذه الملكية تشكل ما نسبته 5% فأكثر والمزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشخاص الإدارة العليا والعقود والمشاريع والارتباطات التي عقدتها الشركة معهم.

7- **تقرير المراجع الخارجي وتعليقاته:** يعتبر تقرير المراجع الخارجي وسيلة إفصاح ثانوية وليست وسيلة رئيسة حيث إنه يمكن أن يؤكد إفصاح أو عدم إفصاح معلومات معينه عن طريق الملاحظات أو التحفظات التي يذكرها المراجع في تقريره مثل:

أ- الأثر النسبي نتيجة استخدام طرق محاسبية تختلف عن الطرق المتعارف عليها

ب- الأثر النسبي الناتج عن التغيير في طرق المحاسبية إلى طرق أخرى دون وجود مبررات لذلك التغيير .

ج- الاختلاف في الرأي بين المدقق والمنشأة بخصوص البيانات أو الطرق المحاسبية التي تتبعها المنشأة

8- وسائل أخرى مكملة للإفصاح: مثل استخدام:-

أ- المقارنات للقوائم المالية وكذلك المعلومات المقارنة عن سنوات سابقة مثل أرقام المبيعات أو المصاريف أو الأرباح الموزعة.. أو غير تلك لتحديد الاتجاهات وفهم وإفادة مستخدمي المعلومات.

ب- النسب المالية لمساعدة مستخدمي المعلومات على فهم المعلومات وتحديد اتجاهات الزيادة أو النقصان في أي بند من البنود بمقارنة هذه النسب مع مثيلاتها في السنوات السابقة أو مع مثيلاتها في المنشآت المماثلة.

متطلبات الإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية

- لا يوجد معيار واحد فقط يتناول الإفصاح المحاسبي إنما هناك معايير تتناول كيفية عرض القوائم المالية من حيث شكل ومحتوى وهيكل القوائم المالية والسياسات المحاسبية ، ومن أهم معايير المحاسبة الدولية التي تناولت الإفصاح ما يلي :-
- معيار المحاسبة الدولي رقم (1) ISA - تقديم البيانات المالية
 - معيار المحاسبة الدولي رقم (2) ISA - الجرد (المخزون)
 - معيار المحاسبي الدولي رقم (8) ISA - صافي الربح أو الخسارة للفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في الممارسات المحاسبية
 - معيار المحاسبي الدولي رقم (10) ISA - الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية
 - معيار المحاسبي الدولي رقم (16) ISA - الممتلكات والتجهيزات والمعدات
 - معيار المحاسبي الدولي رقم (18) ISA - الإيراد
 - معيار المحاسبي الدولي رقم (24) ISA - الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة
 - معيار المحاسبي الدولي رقم (32) ISA - الأدوات المالية: الإفصاح والعرض
 - معيار المحاسبي الدولي رقم (38) ISA - الأصول غير الملموسة
 - بالإضافة إلى معيار الإبلاغ المالي رقم (3) لإعداد التقارير المالية (الاندماج) وفيما يلي نتناول النقاط الرئيسة التي تخص الإفصاح والتي تم ذكرها في معايير المحاسبة الدولية ونبدأ ب:-

المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) - تقديم البيانات المالية

بموجب المعيار رقم (1) يجب أن تضع إدارة المنشأة في حساباتها الاعتبارات

العامة التالية لعرض القوائم المالية والتي تشمل على ما يلي :-

1- العرض العادل والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية

2- فرضية الاستمرارية للمنشأة

3- أساس الاستحقاق في المحاسبة

4- الثبات في العرض

5- الأهمية النسبية والمادية والتجميع

6- المقاصة

7- المعلومات المقارنة

8- تكرار عرض القوائم

تشتمل البيانات المالية على أربع قوائم يوضحها المعيار المحاسبي رقم 1 ويشرح

الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن توضح على متنها وكيفية ترتيب بنودها.

1- قائمة المركز المالي (الميزانية).

2- قائمة الدخل الشامل .

3- قائمة التدفقات النقدية (المعيار المحاسبي رقم 7)

4- بيان التغيرات في حقوق المساهمين

بالإضافة إلى السياسات المحاسبية و الإيضاحات التفسيرية.

وستتم مناقشة كل قائمة بشيء من الإيجاز وعلى النحو التالي :-

أولاً : الميزانية العمومية: يجب الإفصاح عما يلي :

1- تصنيف الأصول والالتزامات: يشترط ISA 1 يتطلب المعيار بأن تعرض

المنشأة الأصول والالتزامات حسب درجة سيولتها عندما يكون ذلك العرض

أكثر موثوقية وملاءمة من عرضها في صورة متداولة وغير متداولة.

يتطلب المعيار تصنيف الالتزامات المحتفظ بها لأغراض المتاجرة كالتزام

متداول .

- ووفقاً للمعيار رقم (1) فإنه يجب تصنيف الأصل على انه متداول عندما :
- أ- من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك أثناء الدورة التشغيلية العادية للمنشأة.
- ب- عندما يتم الاحتفاظ به للمتاجرة أو لأجل قصير ويتوقع بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية العمومية.
- ج- عندما يكون أصلاً نقدياً أو معادلاً للنقدية واستخدامه ليس مقيداً .
- 2- المعلومات الواجب عرضها في صلب الميزانية: كحد ادني ينبغي أن تتضمن الميزانية البنود التالية:
- الأراضي والمباني والمعدات.
 - الاستثمار العقاري.
 - الأصول المعنوية.
 - الأصول المالية.
 - الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها باستخدام طريقة حقوق الملكية.
 - الأصول البيولوجية.
 - أصناف المخزون:- ويتم تصنيفها فرعياً طبقاً لمعيار المخزون رقم (2) إلي بضاعة تامة الصنع، المواد الخام ، الإنتاج تحت التشغيل.
 - الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى
 - الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى.
 - النقدية وما في حكمها.
 - المخصصات:- يتم تصنيفها فرعياً إلى مخصصات مزايا العاملين وبنود أخرى
 - الالتزامات المالية
 - الالتزامات والأصول الضريبية السارية.
 - الالتزامات والأصول الضريبية المؤجلة.

- حقوق الأقلية المعروضة ضمن حقوق الملكية
 - رأس المال المصدر والمدفوع والاحتياطيات وعلاوة الأسهم.
 - الأصول المحتفظ بها للبيع ، الأصول المدرجة في مجموعة التصرف.
 - الالتزامات المدرجة ضمن مجموعة التصرف.
- 3- ومن المعلومات الأخرى الواجب الإفصاح عنها في صلب الميزانية أو في الأقسام الفرعية الملاءمة لكل فئة من رأس مال الأسهم يتم إيضاح:-
- الأسهم المصرح بها ، عدد الأسهم المصدرة والمدفوعة بالكامل ، عدد الأسهم المصدرة وغير المدفوعة بالكامل ، القيمة الاسمية للسهم أو إذا لم يكن لها قيمة اسمية ، تسويات الأسهم في بداية ونهاية السنة، الأسهم الممتازة والقيود على كل فئة ، أسهم الخزائن، الفروع ، أو الشركات الزميلة ، الأسهم المقدر إصدارها في ظل عقود مقدار طبيعة وغرض كل نوع من الأسهم المقدر إصدارها ، الخيار أو عقود البيع ، توزيعات الأسهم الممتازة المتراكمة التي لم يتم الاعتراف بها
- ثانيا - قائمة الدخل:** حسب المعيار الدولي رقم (1) هنالك ثلاث حالات لعرض البيانات في قائمة الدخل :
- الحالة الأولى :
- أ- كل بند من بنود الدخل والمصاريف، الربح أو الخسائر ومجموع تلك البنود التي تتطلب معايير محاسبة دولية أخرى أن يتم إظهارها في حقوق الملكية مباشرة. مثال ذلك:
- 1- إعادة تقييم الممتلكات، المصنع، والمعدات بموجب المعيار رقم 16.
 - 2- بعض أرباح أو خسائر ترجمة العملات الأجنبية بموجب المعيار رقم 21 "آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية".
 - 3 - التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية كما يتطلبها المعيار 39، الأدوات المالية ، الاعتراف والقياس .
- ب- صافي الربح أو الخسارة خلال الفترة
- وهنا يتم إظهار استثمارات المالكين وسحوباتهم من رأس المال و الحركات الخاصة بالأرباح المجمعة و رأس المال من خلال إيضاحات على القائمة .

الحالة الثانية :-

كما تتطلبه الحالة السابقة بالإضافة إلى إظهار مجموع البنود (أ) و (ب) الواردة أعلاه (ما يسمى بالدخل الشامل). وفي هذه الحالة أيضا يتم إظهار استثمارات المالكين وسحوباتهم من رأس المال و الحركات الخاصة بالأرباح المجمعة ورأس المال من خلال إيضاحات حول القائمة.

الحالة الثالثة :-

يتم إظهار الدخل أو الخسائر المعترف بها والتي لم يتم إظهارها في قائمة الدخل وكذلك إضافات أو سحوبات المالكين على رأس المال والحركات الأخرى الخاصة بالأرباح المجمعة و رأس المال.
كحد ادني ينبغي أن تتضمن قائمة الدخل البنود التالية:

- الإيرادات
- نتائج الأعمال أو النشاطات التشغيلية
- المصاريف المالية
- حصة أرباح وخسائر الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة والتي تعالج محاسبياً بطريقة حقوق الملكية
- الضرائب
- الربح أو الخسائر من العمليات العادية
- البنود غير الاعتيادية
- حقوق الأقلية
- صافي الربح أو الخسائر عن الفترة

ثالثا- قائمة التغييرات في حقوق المساهمين: يجب أن تظهر هذه القائمة ما يلي:

- صافي ربح أو خسارة الفترة
- الأثر التراكمي للتغيرات في السياسات المحاسبية وأثر تصحيح الأخطاء

- المعاملات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات
 - المطابقة بين القيمة المسجلة للأسهم العادية وعلو الإصدار والاحتياطات
 رابعا- قائمة التدفقات النقدية: يضع معيار المحاسبة الدولي رقم (7) متطلبات عرض قائمة التدفقات النقدية والإفصاح المرتبط بها وقد وضح أن معلومات التدفقات النقدية مفيدة في أنها توفر لمستخدمي القوائم المالية أساساً لتقييم قدرة المنشأة على توفير النقدية وما في حكمها وحاجة المنشأة إلى الإفادة من هذه التدفقات النقدية، تتضمن قائمة التدفقات النقدية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة عن فترة معينة . ويتم التقرير عن التدفقات النقدية من خلال أنواع من الأنشطة

- 1- أنشطة تشغيلية : عمليات تؤثر على صافي الدخل .
 - 2- أنشطة استثمارية : عمليات تؤثر على الأصول غير الجارية
 - 3- أنشطة تمويلية : عمليات تؤثر على حقوق الملكية والمديونية
- تظهر أهمية قائمة التدفقات النقدية في تحديد استطاعة الشركة على تحقيق الأهداف التالية :

- 1 . توليد تدفقات نقدية من العمليات التشغيلية .
 - 2 . المحافظة وتوسيع الأنشطة التشغيلية .
 - 3 . تسديد توزيعات الأرباح .
 - الفوائد، الاستحقاقات .
 - 4 . تسديد الأرصدة المدينة.
 - 5 . توليد أرباح مستقبلية .
- الاهتمام الأول يكون للتدفقات النقدية أكثر من الأرباح الصافية .
 يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفقاً لطريقتين :-
 أ- الطريقة المباشرة: التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية تختلف فيما بين النقدية المستلمة من العمليات التشغيلية وبين النقدية المدفوعة للعمليات التشغيلية.

و مزايا استخدام الطريقة المباشرة هي إظهار المصادر والاستخدامات للنقدية الناجمة عن العمليات التشغيلية المستلمة والمسددة و تسهيل عملية الفهم لدى المستثمرين .

ب- الطريقة غير المباشرة:- التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية تتحدد عن طريق التسوية الدخل المكتسب بتحويل العمليات التشغيلية من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي.

أما مزايا هذه الطريقة هي : التركيز على الاختلافات بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية ، و إظهار العلاقة بين قائمة الدخل، والميزانية العمومية ، قائمة التدفقات النقدية ، وأيضاً من مزاياها تخفيض تكاليف الإعداد ، وتحسين إعداد التقرير التكميلي أكثر مما هو باستخدام الطريقة المباشرة.

خامساً- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية: يشترط ISA 1 عرض إيضاحات متممة للقوائم المالية بحيث:

- تعرض معلومات على أساس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية المتبعة.
- تعرض المعلومات المطلوبة من جانب IFRSs غير المعروضة في صلب القوائم المالية الأربعة.
- تعرض معلومات إضافية غير مذكورة في صلب القوائم المالية الأربع ، ولكنها وثيقة الصلة مثل : اتفاقية امتياز الخدمة.

معيار المحاسبي الدولي رقم (2) ISA - الجرد

يهدف إلى عرض المعالجة المحاسبية للمخزون وفقاً لمدخل التكلفة التاريخية، حيث يتطرق إلى تحديد مبلغ تكلفة المخزون التي سيظهر بها في الميزانية العمومية، ويعرض المعيار إرشادات عملية لتحديد التكلفة وصافي القيمة القابلة للتحقق ومعادلات التكلفة وطرق تقويم المنصرف من المخزون والإفصاح عنه . يضم المخزون البضائع المشتراة لغرض إعادة البيع شاملة على سبيل المثال البضائع المشتراة من قبل تجار التجزئة لغاية إعادة البيع و الأراضي و الممتلكات الأخرى التي يحتفظ بها لإعادة بيعها ، كما يضم المخزون كذلك البضائع تامة الصنع أو تلك التي تحت التصنيع من قبل المشروع . كما تضم المواد الأولية و اللوازم التي تنتظر الاستخدام في العملية الإنتاجية . أما في حالة مقدم الخدمة فإن المخزون يضم تكاليف الخدمة كما وصفت في الفقرة 16 و التي لم يعترف المشروع بعد بالإيرادات المرتبطة بها .

متطلبات المعيار:

- 1- التكلفة ستشتمل على جميع التكاليف المطلوبة لجعل المخزون بوضعه القابل للبيع والمكان الخاص به.
 - أ. إذا تعذر استخدام طريقة التكلفة المحددة لكل بند من المخزون، يتوجب استخدام طريقة الوارد أولاً صادر أولاً، أو المعدل المرجح.
 - ب. تكلفة المخزون يعترف بها كمصروف في الفترة التي يتم فيها الاعتراف بالإيراد (عندما يباع المخزون)
- 2- في حالة تخفيض المخزون إلى قيمته القابلة للتحقق فإن الفرق يحمل كمصروف. وفي حالة عكس تلك القيمة المخفضة في فترة لاحقة فإن الفرق يدخل في قائمة الدخل وذلك بتخفيض تكلفة البضاعة المباعة في تلك الفترة.
- 3- عند جرد المخزون فإن الاعتبار الحاسم هو الملكية للمخزون و ليس بالضرورة الحيابة .

تقييم المخزون وإظهاره في القوائم المالية :

المخزون يجب أن يقيم بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع مطروحا منه التكلفة المطلوبة لاستكمال المخزون وبيعه .

تشمل تكاليف المخزون جميع العناصر التالية:

- تكلفة الشراء (بما فيها الضرائب، النقل، الرسوم الجمركية، ...الخ) صافية بعد الخصم التجاري.
- تكاليف التحويل (تتضمن الأعباء الصناعية الإضافية المتغيرة والثابتة)
- التكاليف الأخرى.

يجب أن لا يتضمن المخزون التكاليف التالية:

- 1- الكميات غير العادية من المواد التالفة .
- 2- تكاليف التخزين (إلى إذا كانت ضرورية في العملية الإنتاجية) .
- 3- المصاريف الإدارية غير المتعلقة بعملية الإنتاج .
- 4- المصاريف البيعية .
- 5- فروق العملة الأجنبية الناتجة عن الحصول على المخزون المقيم بالعملة الأجنبية.
- 6- تكاليف الاقتراض و التي تنتج عندما يتم شراء المخزون من خلال المدفوعات المؤجلة.

الإيضاحات المطلوبة تشتمل على ما يلي:

- السياسة المحاسبية المتبعة بما في ذلك صيغ التكلفة المستخدمة
- القيمة المسجلة للمخزون حسب الفئات الرئيسة
- قيمة المخزون المسجل بصافي القيمة القابلة للتحقق
- مبلغ التخفيضات المعكوسة
- قيمة المخزون المرهون مقابل تسديد التزام معين

•تكلفة المخزون المحمل على التكلفة خلال الفترة والإيضاحات الخاصة باستخدام طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً المبينة أعلاه.

إن أثر الخطأ في تقييم المخزون سوف يؤدي إلى :

1. إظهار صافي الربح بأعلى من حقيقته عندما يتم تقييم المخزون آخر المدة بأكثر من حقيقته.
2. إظهار صافي بأقل من حقيقته عندما يتم تقييم المخزون آخر المدة بأقل من حقيقته.
3. إظهار صافي الربح بأعلى من قيمته عندما يظهر المخزون أول المدة بأقل من قيمته الحقيقية.
4. إظهار صافي الربح بأقل من حقيقته عندما يظهر مخزون أول المدة بأكثر من حقيقته.

يوجد نظامان لجرد المخزون هما : الجرد الدوري / والجرد المستمر، ويختلف كل منهما عن الآخر في المعالجة المحاسبية لهذا العنصر ، وسنقوم فيما بعد بتوضيح الطريقتين مع بيان أثرهما على قيود اليومية

عناصر المخزون

يشمل المخزون كافة البضائع التي تعود ملكيتها إلى الوحدة الاقتصادية وبصرف النظر عن مكان خزنها أو عرضها، وتتضمن بالإضافة إلى ذلك السلع والمواد الأولية و المهمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها من الموردين ولم تدخل المخازن حتى تاريخ الجرد، كما تشمل أيضا البضائع الموجودة لدى الوكلاء كبضائع أمانة. و البضائع التي تم الاتفاق على شحنها للعملاء إلا أنه ولأسباب مختلفة لم تتمكن الوحدة الاقتصادية من شحنها.

ومن عناصر المخزون ما يلي:

1. البضائع بالطريق

يقصد بالبضائع بالطريق السلع تامة الصنع والنصف مصنعة والمواد الأولية و المهتمات الصناعية التي تم التعاقد على شرائها خلال الفترة المالية و التي لم تدخل فعلا في مخازن الوحدة الاقتصادية.

2. بضاعة الأمانة

تعتبر بضائع الأمانة إحدى عناصر مخزون آخر المدة ما دام لم يتم الوكيل بيعها لحساب الموكل. وهي بهذا المعنى عبارة عن بضائع تقوم الوحدة الاقتصادية بإيداعها لدى جهة ثانية بغرض تصريف البضاعة لحساب الموكل بالوكيل. وبضاعة الأمانة من الوسائل التسويقية التي تلقى رواجاً كبيراً في الحياة العملية لإسهامها في زيادة المبيعات.

3. طلبات العملاء:

قد يكون في نهاية الفترة التجارية العديد من الطلبات التي ترد للوحدة الاقتصادية من العملاء للحصول على البضائع إلا أنها لم تتمكن من شحنها إليهم. ولذلك فإن هذه البضائع تعتبر من عناصر مخزون آخر المدة التي يجب إدراجها بقوائم الجرد والإفصاح عنها بقائمة المركز المالي مع عناصر المخزون الأخرى، ويستثنى منها فقط البضائع التي يتم إيقاؤها لدى الوحدة الاقتصادية بناء على طلب العميل.

معيار المحاسبي الدولي رقم (8) ISA - صافي الربح أو الخسارة للفترة والأخطاء الأساسية والتغيرات في الممارسات المحاسبية

وفقاً لهذا المعيار السياسات المحاسبية هي (عبارة عن المبادئ و القواعد و الأعراف و الأحكام و الممارسات المتبعة لدى المنشأة في إعداد و تقديم البيانات المالية) .

والتغير في التقدير المحاسبي هو (مراجعة المقاييس المحاسبية والتي تعتمد على أحداث جديدة وخبرات إضافية وتطورات لاحقة وبعد نظر وحكم أفضل وهذه المراجعات لا تقلل من موثوقية العملية المحاسبية لأنها ملازمة لها) .
أما الأخطاء فهي (أخطاء فترات سابقة مكتشفة في الفترة الحالية ، و هي ذات أهمية بحيث تجعل البيانات المالية لإحدى الفترات المالية السابقة أو أكثر لا تعتبر موثوقة بتاريخ إصدارها وتتضمن :

- الأخطاء الحسابية
- أخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية
- السهو أو إساءة فهم وتفسير الحقائق
- الغش

فيما يلي متطلبات المعيار الدولي رقم 8 :

1- يسمح بالتغيير في السياسة المحاسبية فقط في ظل واحدة من الظروف التالية:

- أن يكون التغيير لازماً بموجب معيار أو تفسير ما .
- أن يوفر التغيير معلومات موثوقة وملائمة عن تأثيرات المعاملات والأحداث والظروف الأخرى.

2- يتم التركيز على معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية و تصحيح الأخطاء في حقوق الملكية (الطريقة المفضلة) و ليس في قائمة الدخل (المعالجة البديلة المسموح بها) . وفي حالة كون التعديلات الخاصة بالفترات السابقة لا يمكن تقديرها بشكل معقول، فتتم المحاسبة عن التعديل بصورة مستقبلية.

3- التغيير في التقدير المحاسبي تتم المحاسبة عنه بصورة مستقبلية. ويجب الإفصاح في البيانات عن طبيعة وتأثير التغيير في التقدير المحاسبي حتى لو كان التغيير في التقدير سيكون تأثيره مادياً فقط في الفترات المستقبلية. وفي حالة عدم القدرة على إعطاء قيمة لتأثير التغيير المحاسبي فإن ذلك يجب أن يوضح في البيانات المالية. و يعالج أثر التغيير في قائمة الدخل .

- 4- يتم تطبيق التغيير الطوعي في السياسات المحاسبية كما يلي :
- يتم تطبيق السياسات بأثر رجعي وكأن السياسة الجديدة طبقت دائماً ما لم يكن ذلك غير ممكن عملياً ، يتم تعديل الأرصدة الافتتاحية في أقرب فترة معروضة .
- 5- في حالة إتباع المعالجة المفضلة للتغيير في السياسات المحاسبية : يجب تطبيق التغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي (إلا إذا كان مبلغ التسوية الناتجة عن التغيير المرتبط بالفترة السابقة غير قابل للتحديد بدرجة معقولة) ، وعند تطبيق الأثر الرجعي على التغيير في السياسة المحاسبية ، يجب إجراء التسويات التالية :
- تتم إعادة بيان المعلومات المقارنة المقدمة عن الفترات السابقة بحيث تعكس التغيير الحاصل في السياسة المحاسبية ، ويتم احتساب التأثير في ظل الافتراض بان السياسة المحاسبية الجديدة طبقت دائماً .
 - يتم بيان الأثر التراكمي للتغيير (الناتج عن تطبيق السياسة المحاسبية على الفترات السابقة بأثر رجعي) مطروحاً منه ضرائب الدخل كتسوية للرصيد الافتتاحي (أول المدة) للأرباح المحتجزة.
 - يعاد بيان أية معلومات متصلة بالفترات السابقة مثل - الملخصات التاريخية للبيانات المالية.

6- عند اختيار المعالجة البديلة المسموح بها للتغيير في السياسات المحاسبية يتم إدراج الأثر التراكمي للتغيير (الناتج عن تطبيق السياسة المحاسبية بأثر رجعي) ناقص ضرائب الدخل في قائمة الدخل عن العام الحالي .

7- لا تعتبر القوائم المالية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS إذا كانت تحتوي على أخطاء مادية خاصة بفترة أو فترات سابقة . وفي المجموعة الأولى للقوائم المالية المصرح بإصدارها بعد اكتشافها . ويجب تصحيح الأخطاء المادية المتصلة بالفترة السابقة بأثر رجعي عن طريق :

-إعادة بيان المبالغ المقارنة عن الفترة أو الفترات السابقة المعروضة التي حدث بها الخطأ

- أو إعادة بيان الرصيد الافتتاحي للأصول والالتزامات وحقوق الملكية عن أسبق فترة معروضة .

8- البنود غير العادية يتم الإفصاح عنها وإظهارها ضمن الأنشطة غير التشغيلية (و هي الدخل أو المصروفات الناتجة عن أحداث أو عمليات تختلف بصورة واضحة عن الأنشطة العادية للمشروع ، كذلك لا يتوقع حدوثها على نحو متكرر أو منظم) وهي نادرة وخارجة عن سيطرة إدارة المنشأة. أمثلة منها مصادرة ملكية الموجودات الثابتة والأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية ، إلا أنه و في بعض الأحيان قد تعتبر الأحداث غير العادية لمشروع ما حدثاً عادياً لمشروع آخر ، مثل مطالبات حملة بوالص التأمين ، نتيجة الهزة الأرضية لا تعتبر غير عادية بالنسبة لشركات التأمين التي تقبل التأمين ضد هذه الأخطار .

من الأمور التي يجب تذكرها وبخاصة من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتحديدًا الخاصية الثانوية (الثبات) التي تنص بأنه يجب الثبات في استخدام أي طريقة محاسبية تم اعتمادها، وفي حالة التغيير يجب أن يتم قياس والإفصاح عن أثر ذلك التغيير، وهذا السؤال يقع ضمن الخاصية الثانوية تلك، ولحل ببساطة يتم الوصول إليه من خلال ثلاث خطوات: الأولى تحديد وضع حسابات الأصل قبل اتخاذ القرار، حيث إن الأثر سينعكس على السنوات السابقة لاتخاذ القرار، والسبب أن سنة اتخاذ القرار سيتم إتباع الطريقة الجديدة، ثانياً تكوين احتسابات افتراضية للسنوات الماضية فيما لو كانت الشركة تتبع الطريقة

الجديدة، ثالثاً مقارنة ناتج الطريقة القديمة والجديدة ومعرفة الفرق ومعالجته محاسبياً.

معيار المحاسبة الدولي رقم (10) ISA - الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية

يعرف معيار المحاسبة الدولي رقم 10 (الأحداث بعد تاريخ الميزانية العمومية) هي تلك الأحداث المرغوبة أو غير المرغوبة التي تقع بين تاريخ الميزانية العمومية وتاريخ المصادقة على إصدار البيانات المالية (إقرار مجلس الإدارة لإصدارها) للإصدار. تتضمن هذه الأحداث نوعين:

1- الأحداث التي توفر دليلاً على أحوال كانت قائمة في تاريخ الميزانية العمومية وتؤثر على التقديرات الملازمة لعملية إعداد القوائم المالية (أحداث مؤدية إلى التعديل بعد تاريخ الميزانية العمومية).

2- الأحداث التي توفر أدلة فيما يتعلق بظروف لم تكن موجودة في تاريخ الميزانية العمومية ، ولكن حدثت بعد ذلك التاريخ (أحداث غير مؤدية إلى التعديل بعد تاريخ الميزانية العمومية).

يجب على المنشأة أن تعدل بياناتها المالية بالنسبة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية والتي تقدم أدلة إضافية عن أحوال كانت قائمة في تاريخ الميزانية العمومية، من أمثلة هذه الأحداث ما يلي:

1- صدور حكم بعد تاريخ الميزانية في قضية كانت قائمة في تاريخ الميزانية العمومية حيث يتطلب ذلك تعديل المخصص الذي تم أخذه في السابق أو أخذ مخصص بدلاً من القيام بالإفصاح عن التزام محتمل فقط.

2- استلام معلومات جديدة بعد تاريخ الميزانية تشير إلى انخفاض قيمة أحد الأصول في تاريخ الميزانية، أو أن مخصص خسائر الانخفاض الذي تم أخذه في السابق يحتاج إلى تعديل، ومثال ذلك:

أ- إفلاس عميل بعد تاريخ الميزانية يؤكد على أن الخسارة في الذمة المدينة كانت قائمة سابقاً في تاريخ الميزانية وأن المنشأة تحتاج إلى تعديل القيمة المسجلة لتلك الذمة المدينة.

ب- بيع المخزون بعد تاريخ الميزانية العمومية يقدم أدلة حول القيمة القابلة للتحصيل (التحقق) في تاريخ الميزانية.

3- التحديد بعد تاريخ الميزانية لتكلفة أصول مشتراه أو للمبالغ المحصلة من بيع أصول قبل تاريخ الميزانية.

4- التحديد اللاحق لتاريخ الميزانية العمومية لمبلغ المدفوعات المتعلقة بمشاركة أرباح أو المكافآت إذا كان على المنشأة التزام حالي قانوني أو حكومي في تاريخ الميزانية العمومية للقيام بتلك المدفوعات نتيجة لأحداث قبل تاريخ الميزانية.

5- اكتشاف غش أو خطأ يدل على أن البيانات المالية لم تكن صحيحة.

أما بالنسبة للأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية والتي تشير إلى حالات ناشئة بعد تاريخ الميزانية العمومية فإنه لا يتم تعديل البيانات المالية بتأثيراتها، إلا أنه إذا كانت هذه الأحداث من الأهمية بحيث إن عدم الإفصاح عنها سيؤثر على قدرة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات والتقييمات المناسبة فإنه يتوجب على المنشأة الإفصاح عن المعلومات التالية عن الأحداث وفقاً لـ:

1- طبيعة الحدث اللاحق .

2- تقدير لتأثيره المالي أو إفادة بأنه لا يمكن تقدير هذا التأثير .

من أمثلة الأحداث الهامة التي قد تحدث بعد تاريخ البيانات المالية ولا تتطلب تعديل البيانات المالية بل تتطلب الإفصاح عنها ما يلي:

1- اندماج رئيس بعد تاريخ الميزانية العمومية

2- الإعلان عن خطة لإيقاف نشاط معين أو لبيع بعض الأصول.

3- انخفاض قيمة السوق للاستثمارات

استمرارية المنشأة

يجب أن لا يعد المشروع بياناته المالية على أساس استمرارية المنشأة إذا قررت الإدارة بعد تاريخ الميزانية العمومية إما نيتها لتسييل المشروع أو وقف نشاطه التجاري أو انه ليس لديها بديل واقعي سوى ذلك .

الإفصاح

1- يجب على المشروع أن يفصح عن التاريخ الذي تم عنده إقرار البيانات المالية لإصدارها ومن هو الذي أعطى هذا الإقرار إذا كان ملاك المشروع أو آخرون لديهم السلطة لتعديل البيانات المالية بعد الإصدار فإن على المشروع أن يفصح عن تلك الحقيقة .

2- إذا استلم المشروع معلومات بعد تاريخ الميزانية العمومية حول ظروف كانت قائمة بتاريخ الميزانية العمومية يتوجب على المشروع أن يحدث الإفصاحات التي لها علاقة بهذه الظروف في ضوء المعلومات الجديدة .

3- عندما تكون الأحداث غير المعدلة بعد تاريخ الميزانية العمومية على درجة من الأهمية بحيث إن عدم الإفصاح سوف يؤثر على قدرة المستخدمين للبيانات المالية لاتخاذ التقييمات والقرارات المناسبة يجب على المشروع أن يفصح عن المعلومات التالية لكل فئة مهمة من الحدث غير المعدل بعد تاريخ الميزانية العمومية :

1- طبيعة الحدث، و

2- تقدير لتأثيره المالي أو نص يفيد أن ذلك التقدير لا يمكن إجراؤه

معيار المحاسبة الدولي رقم (16) ISA - الممتلكات، والمعدات، والتجهيزات

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للأصول المذكورة والاعتراف بها. حيث يعرف هذه الأصول واهتلاكها والقيمة القابلة للاهلاك والحياة الإنتاجية والقيمة المتبقية والقيمة العادلة. كما يحدد المعيار عناصر تكلفة الأصل والنفقات اللاحقة المتعلقة به وإعادة تقييمه واستهلاكه واستبعاده. يعرف الممتلكات والمصانع والمعدات : بأنها أصول ملموسة :

- تحتفظ بها المنشأة لاستخدامها في إنتاج البضائع والخدمات، أو للإيجار للغير أو لأغراض إدارية .

- من المتوقع استخدامها لأكثر من فترة واحدة

أما الاهلاك : فهو التوزيع المنتظم للقيمة القابلة للاهلاك للأصل على مدى حياته الإنتاجية . والقيمة القابلة للاهلاك هي (كلفة الأصل أو أي مبلغ آخر يحل محله في القوائم المالية ناقصا القيمة الخردوية)

يعترف المعيار الدولي بهذا البند كأصل عند :

1. احتمال أن المنافع الاقتصادية المستقبلية سوف تتدفق من الأصل إلى المنشأة .

2. إمكانية قياس تكلفة الأصل بموثوقية .

وحسب هذا المعيار تقاس بالتكلفة قياساً أولياً بـ

1- عناصر التكلفة : وهي سعر الشراء ورسوم الاستيراد وضرائب

الشراء غير المستردة وأية تكاليف أخرى مباشرة متكبدة لجعل

الأصل جاهزا للاستخدام المقصود شريطة طرح الخصومات

التجارية والرديات .

2- النفقات اللاحقة : تضاف إلى القيمة المسجلة للأصل إذا كانت تؤدي

إلى زيادة المنافع الاقتصادية المتوقعة للأصل كزيادة العمر

الإنتاجي أو تحديث في أجزاء الأصل لتحقيق تحسينات جوهرية في

نوعية الإنتاج أو تمكين المنشأة من تخفيض نفقات التشغيل بشكل

كبير .

أما القياس المحاسبي اللاحق للممتلكات والمصانع والمعدات ب:-
• المعالجة الأساسية :

يجب أن يظهر الأصل بالتكلفة ناقصا مجمع للاهلاك وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة .

• المعالجة البديلة المسموح بها :

يجب أن يظهر الأصل بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم ناقصا أي مجمع لاحق للاهلاك وأية خسائر متراكمة في انخفاض القيمة . وعندما يعاد تقييم أحد بنود الممتلكات والمصانع والمعدات فإنه يجب إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي إليه البند المعاد تقييمه . في حال كانت نتيجة إعادة التقييم بالزيادة فإنه تضاف إلى حقوق المالكين تحت عنوان فائض إعادة التقييم ، ولكن يجب الاعتراف بزيادة إعادة التقييم كدخل في حدود ما اعترف به كمصروف سابقا نتيجة لانخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل.

أما في حال التخفيض فإنه يعترف به كمصروف ولكن يجب تحميل أي تخفيض إعادة تقييم إلى فائض إعادة تقييم الأصل في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم .

معيار المحاسبة الدولي 18 - الإيراد

يعرف الدخل ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية على أنه الزيادات في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلية أو تعزيزات في الأصول أو تخفيضات في الالتزامات ينجم عنها زيادات في حقوق الملكية، عدا تلك المتعلقة بإسهامات المشاركين في حقوق الملكية.

يضم الدخل كلاً من الإيراد والمكاسب. الإيراد هو دخل ينشأ ضمن سياق النشاطات العادية للمشروع ويشار إليه بمسميات مختلفة تضم المبيعات والرسوم والفائدة وأرباح الأسهم والإتاوات. إن الهدف من هذا المعيار هو وصف المعالجة المحاسبية للإيراد الناشئ عن أنواع محددة من العمليات والأحداث.

- يجب أن يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن الإيراد الناشئ عن العمليات والأحداث التالية:

- بيع البضائع،
- تقديم الخدمات، و..
- استخدام الآخرين لأصول المشروع والتي يتحصل منها فائدة و إيجارات وأرباح الأسهم ، و الإيجارات تتحقق من استخدام الغير لأصول المنشأة مثل ، براءة الاختراع أو العلامة التجارية المملوكة للمنشأة .

- يجب أن يقاس الإيراد بالقيمة العادلة للبدل أو المقابل الذي تم تحصيله أو المتوقع تحصيله، والذي يكون في العادة التدفق النقدي الخاص بالمعاملة المحاسبية .

- عندما تكون التدفقات النقدية أو ما يعادلها مؤجلاً، فقد تكون القيمة العادلة للمقابل أقل من القيمة الاسمية لمبلغ النقدية المقابل للاستلام وذلك نتيجة لعدم تحصيل فوائد من العميل وفي هذه الحالة يجري تحديد القيمة العادلة للمقابل بواسطة خصم كافة المبالغ التي ستستلم مستقبلاً باستخدام معدل فائدة ضمني.

- في حالة تبادل بضائع أو خدمات غير متشابهة (كما في عمليات المقايضة) يكون الإيراد هو القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات التي سيتم الحصول عليها، وفي حالة صعوبة قياس ذلك يؤخذ القيمة العادلة للبضائع أو الخدمات التي يتم مبادلتها.

- يتم الاعتراف بالإيراد عندما:

- يتم نقل المخاطر ومنافع الملكية إلى المشتري.
- يتم نقل السيطرة الإدارية إلى المشتري.
- يمكن قياس مبلغ الإيراد بشكل يمكن الاعتماد عليه.
- عندما يتوقع أن تتدفق منافع اقتصادية للمنشأة من جراء الإيراد.
- عندما يمكن قياس تكلفة العملية التجارية (شاملة التكاليف المستقبلية) بشكل يمكن الاعتماد عليها

وحسب هذا المعيار فإن متطلبات الإيضاح هي كما يلي:-

- السياسات المحاسبية الخاصة بتحقيق الإيراد.
- مبالغ الإيرادات الخاصة بالعمليات الرئيسية التشغيلية للمنشأة.
- الإيرادات التي تحققت من تبادل البضائع أو خدمات

عرض الإيرادات :

- يتم إظهار مصادر الإيرادات الرئيسية في أول بند من قائمة الدخل ويتم عرض الإيرادات الناجمة عن أكثر من مصدر واحد في بنود منفصلة.
- يتم عرض المبيعات عادةً كما يلي:

- يجب طرح مردودات ومسموحات المبيعات والخصومات النقدية من إجمالي المبيعات للوصول إلى صافي المبيعات ويمكن للمنشأة أن تعرض التفاصيل حسب ظروفها واختيارها.

- أن المعالجة المفضلة للخصومات النقدية هي خصمها من المبيعات.

الاعتراف بإيراد الخدمات :

1- يتم الاعتراف بإيراد الخدمات إذا توافرت الشروط التالية :

- أ- يمكن قياس مبلغ الإيراد بصورة موثوقة .
- ب- من المحتمل أن المنافع الاقتصادية سوف تتدفق إلى المشروع .
- ج- يمكن قياس مرحلة إنجاز العملية بشكل يمكن الوثوق منه بتاريخ الميزانية العمومية .

د- يمكن قياس التكاليف التي تم تكبدها من أجل العملية و التكاليف

اللازمة لإتمامها بشكل موثوق

2- عندما لا يمكن تقدير نتائج العملية التي تتضمن تقديم خدمات على نحو

موثوق ، فإنه يجب الاعتراف بالإيراد فقط في حدود المصروفات المتكبدة القابلة للاسترداد .

3- يعترف بأرباح الأسهم عندما يثبت حق حامل السهم باستلام العوائد .

معييار المحاسبة الدولي 24 - الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة

عرف المعيار التحكم بأنه (ملكية بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال منشآت تابعة لأكثر من نصف حق التصويت في المشروع، أو تملك حصة جوهريّة في حقوق التصويت و قدرة على توجيه السياسات المالية و التشغيلية لإدارة المشروع سواء بموجب تشريع أو اتفاق).

كما عرف التأثير الهام بأنه (المشاركة في قرارات المشروع الخاصة بالسياسات المالية و التشغيلية ونسبة التحكم في تلك السياسات (20%) بموجب ما حدده معيار المحاسبة الدولي رقم (28))

الإيضاحات المطلوبة حسب المعيار رقم 24 هي كما يلي:—

أ- طبيعة العلاقة (في حالة وجود علاقة التحكم) حتى في حالة عدم

وجود عمليات مالية بين الأطراف ذات العلاقة.

ب- أنواع العمليات بين الأطراف ذات العلاقة.

ت- عناصر العمليات بين الأطراف ذات العلاقة.

- مؤشر عن حجم العمليات إما في صورة مبالغ أو نسب.
- مبالغ أو نسب الأرصدة القائمة.
- سياسات التسعير

ث- يمكن الإفصاح بشكل إجمالي عن البنود ذات الطبيعة المشابهة إلا

إذا كان الإفصاح المنفصل ضرورياً لفهم آثار عمليات الأطراف

ذات العلاقة.

المعيار المحاسبي (32) الأدوات المالية: الإفصاح و العرض

يعرف معيار المحاسبة الدولي رقم 32 الأداة المالية بأنها أي عقد ينجم عنه أصل مالي لمنشأة و التزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى. ويعرف المعيار الأصل المالي بأنه أي أصل يكون عبارة عن :

أ. نقد

- ب. حق تعاقدى لاستلام نقد أو أصل مالي آخر من منشأة أخرى
- ج. حق تعاقدى لتبادل الأدوات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أن تكون إيجابية أو
- د. أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى
- كما تم تعريف الالتزام المالي بأنه أي التزام تعاقدى لغرض :
- أ. تسليم نقدية أو أصل مالي آخر لمنشأة أخرى أو
- ب. تبادل الأدوات المالية مع منشأة أخرى بموجب شروط من المحتمل أنها غير إيجابية
- وفقاً لهذه التعريفات فإن الأدوات المالية تضم قطاعاً عريضاً من الميزانية العمومية وتشتمل على أدوات رئيسة مثل الذمم المدينة و الذمم الدائنة والأسهم و السندات وأدوات مشتقة Derivative Instruments مثل عقود التبادل و العقود الآجلة والخيارات.
- عرض الأدوات المالية:

- يجب أخذ الأمور التالية في الاعتبار عند عرض الأدوات المالية :
- يجب على الجهة التي تصدر لأداة مالية تحتوي على عنصر التزام و حق ملكية (أداة مركبة) تجزئة مكوناتها إلى التزام أو حق ملكية.
 - هذا التصنيف يجب أن يعكس الجوهر وليس الشكل.
 - الأسهم الممتازة التي تنص على التسديد الإجباري من قبل الجهة المصدرة بمبلغ ثابت أو قبل للتحديد في تاريخ مستقبلي محدد تعتبر التزامات.
 - يجب قياس الأجزاء المكونة للأداة المالية المركبة كل على حده. فمثلاً في حالة السندات القابلة للتحويل إلى أسهم يتم قياس قيمة السند بصورة منفصلة عن قيمة القابلية للتحويل.
 - تدرج الفوائد، وأرباح الأسهم و الخسائر و المكاسب المتعلقة بأداة مالية أو جزء منها تم تصنيفها كالتزام مالي في قائمة الدخل كمصروف أو

إيراد، بينما يتم قيد التوزيعات لحاملي الأدوات المالية المصنفة كأداة ملكية) أسهم (من قبل المصدر على حقوق الملكية مباشرة).

- يتم إجراء مقاصة بين الأصل والالتزام المالي وإظهار صافي المبالغ في الميزانية العمومية عندما:
 - أ. يكون للمنشأة حق قابل للتنفيذ إجراء مقاصة بين المبالغ المعترف بها .
 - ب. تنوي المنشأة إما التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الأصول وتسوية الالتزامات في نفس الوقت.

الإفصاح:

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 الإفصاح حول الأمور التالية:

1. مدى وطبيعة وشروط أحكام الأدوات المالية :_ يجب الإفصاح عما يلي لكل فئة من الأصول المالية و الالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية سواء أكان معترفاً بها أم غير معترف بها:
 - أ. معلومات حول مدى وطبيعة الأدوات المالية بما في ذلك الشروط والأحكام ذات الأهمية التي قد تؤثر على مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية ودرجة التيقن منها.
 - ب. السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة بما في ذلك معيار الاعتراف و أساس القياس المستخدم .
- مخاطر معدل الفائدة : مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة التغيرات في معدلات الفائدة في السوق .
2. التعرض لمخاطر التغير في أسعار الفائدة: يجب الإفصاح عن معلومات حول تعرض المنشأة لمخاطر معدل الفائدة، لكل من الأصول المالية و الالتزامات المالية المعترف بها و غير المعترف بها: بما في ذلك ما يلي:
 - أ. تواريخ إعادة التسعير التعاقدية أو تواريخ الاستحقاق أيهما أقرب

ب. أسعار الفائدة الفعلية

3. التعرض لمخاطر الائتمان: بالنسبة لكل فئة من الأصول المالية المعترف بها وغير المعترف بها يجب على المنشأة أن تفصح عن معلومات حول تعرضها لمخاطر الائتمان بما في ذلك :
أ. المبلغ الذي يمثل بأفضل صورة أقصى تعرض لمخاطر الائتمان في تاريخ الميزانية العمومية دون الأخذ في الحسبان القيمة العادلة لأي ضمان في حالة إخفاق الأطراف الأخرى في أداء التزاماتهم وفقاً للأدوات المالية و

ب. التركزات الهامة لمخاطر الائتمان

4. مخاطر السوق : مخاطر تقلب قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار السوق ، سواء أكان سبب التغير عوامل خاصة بورقة مالية .
5. مخاطر الائتمان : مخاطر فشل أحد اطراف الأداة المالية في الدفاتر بالتزاماته مسببا بذلك خسارة مالية للطرف الأخر .
6. معلومات عن القيمة العادلة: لكل فئة من الأصول المالية و الالتزامات المالية المعترف بها و غير المعترف بها ، يجب على المنشأة أن تفصح عن :

أ. معلومات عن القيمة العادلة

ب. عندما لا يكون عملياً تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية فيجب الإفصاح عن هذه الحقيقة مع معلومات حول الصفات الأساسية للأداة المالية ذات العلاقة

7. بالنسبة للأصول المالية المسجلة بمبلغ يزيد على قيمتها العادلة : يجب الإفصاح عن الآتي :-

أ. المبلغ المسجل و القيمة العادلة إما بصورة فردية لكل أصل أو لمجموعات مناسبة من هذه الأصول الفردية .

ب. أسباب عدم تخفيض القيمة المسجلة بما في ذلك طبيعة الدليل الذي يوفر أساساً لاعتقاده الإدارة بأن القيمة المسجلة سيتم استرجاعها.

معيار المحاسبة الدولي 38 - الموجودات غير الملموسة

وبما أننا نتحدث عن التجارة الإلكترونية والتي تعتمد بشكل كبير على الأصول غير الملموسة كالبرمجيات وبرامج الحاسوب فإن هذا المعيار له أهمية بالغة في مجال هذه الدراسة .

عرف المعيار رقم 38 الأصل غير الملموس بأنه (أصل قابل للتحديد وغير نقدي بدون جوهر مادي محتفظ به لاستخدامه في إنتاج أو تزويد البضائع أو الخدمات أو لتأجيله للآخرين أو للأغراض الإدارية) .

ينطبق هذا المعيار على كافة الموجودات غير الملموسة التي لم يتم التعامل معها بصورة محددة في معايير محاسبية دولية أخرى. وينطبق المعيار ضمن بنود أخرى، على النفقات المتعلقة بما يلي:

- الدعاية، التأسيس، التدريب.
- أنشطة البحث والتطوير، الشهرة المولدة داخليا.

يتم الاعتراف بالأصل غير الملموس في البيانات المالية مبدئياً بالتكلفة فقط إذا:

- أ. استوفى الأصل تعريف الأصل غير الملموس وبشكل خاص يجب أن يكون هناك أصل قابل للتحديد وخاضع لسيطرة المنشأة ويمكن تمييزه بوضوح عن الشهرة .

ب. كان من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية التي تعزى إلى الأصل ستندفق إلى المنشأة.

ج. كان من الممكن قياس تكلفة الأصل بشكل موثوق به.

-وينطبق هذا المتطلب بسواء تم الحصول على الأصل خارجياً أو تم إنشاؤه داخلياً. كما يتضمن المعيار أيضاً معايير اعتراف إضافية للموجودات غير الملموسة المولدة داخلياً.

إذا لم يلبِ البند غير الملموس كلاً من تعريف الأصل غير الملموس وشروط الاعتراف به فإن معيار المحاسبة الدولي رقم 38 يتطلب أن يتم الاعتراف بالنفقات على هذا البند كمصروف عند تكبده، ولا يجوز للمنشأة أن تدرج هذه النفقات ضمن تكلفة أصل غير ملموس في تاريخ لاحق.

- نتيجة لشروط الاعتراف فإن كافة النفقات المتعلقة بالبحث يجب الاعتراف بها كمصاريف وتطبق نفس المعاملة على تكاليف التأسيس والتدريب والدعاية. ويمنع هذا المعيار بشكل محدد الاعتراف بالشهرة والعلامات التجارية وعناوين النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة في جوهرها والتي تم توليدها داخلياً. إلا أن بعض نفقات التطوير قد ينجم عنها الاعتراف بأصل غير ملموس (مثل ذلك بعض برامج الكمبيوتر المطورة داخلياً).

- في حالة اندماج الأعمال المصنف كشراء، يبني هذا المعيار على ما جاء في معيار المحاسبة الدولي رقم 22 "اندماج الأعمال" ويؤكد على أنه إذا لم يستوفِ البند غير الملموس كل من تعريف وشروط الاعتراف بالأصل غير الملموس فإن النفقات المتعلقة بهذا البند (والمدرجة ضمن تكلفة الشراء) يجب أن تشكل جزءاً من المبلغ الذي يعزى إلى الشهرة في تاريخ الشراء. ويعنى هذا، ضمن أمور أخرى، بأنه خلافاً للممارسات الجارية في بعض البلدان فإن نفقات البحث والتطوير الجارية المشتراة يجب عدم الاعتراف بها كمصروف فوراً في تاريخ الشراء ولكن يجب الاعتراف بها كجزء من الشهرة المعترف بها من تاريخ الشراء وإطفائها وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 22 إلا إذا استوفت شروط الاعتراف بها كأصل غير ملموس.

الاعتراف الأولي بالموجودات غير الملموسة :

يجب قياس الأصل مبدئياً بمقدار التكلفة .

بعد الاعتراف المبدئي في البيانات المالية يجب قياس الموجودات غير الملموسة وفقاً لإحدى الطريقتين التاليتين:

أ. المعالجة الأساسية: بالتكلفة التاريخية مطروحاً منها الإطفاء وأية خسائر انخفاض في القيمة، أو

ب- المعالجة البديلة المسموح بها: بمبالغ إعادة التقييم (بناءً على القيمة العادلة) مطروحاً منها أي إطفاء أو خسائر انخفاض في القيمة لاحقة. أن الفرق الرئيس في هذه المعالجة عن المعالجة في إعادة التقييم بالنسبة للممتلكات والآلات والمعدات وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم 16 هو أن إعادة التقييم للموجودات غير الملموسة يسمح بها فقط إذا تم تحديد القيمة العادلة بالرجوع إلى سوق نشط. ومن المتوقع أن تكون الأسواق النشطة نادرة بالنسبة للموجودات غير الملموسة.

متطلبات المعيار الرئيسية :

1. يجب عدم الاعتراف بالشهرة المولدة داخلياً على أنها أصل .
2. مرحلة البحث: يجب عدم الاعتراف بأي أصل غير ملموس ناتج من البحث (أو من مرحلة البحث لمشروع داخلي) ، ويجب الاعتراف بالإنفاق على البحث على انه مصروف عندما يتم تحمله .
3. مرحلة التطوير : يجب الاعتراف بالأصل غير الملموس الناشئ من تطوير (أو من مرحلة التطوير لمشروع داخلي) فقط إذا تمكن المشروع من بيان ما يلي :

- (أ) الجدوى الفنية لإكمال الأصل غير الملموس بحيث يصبح متوفرا للاستعمال أو البيع .
- (ب) نيتها لإكمال الأصل غير الملموس واستعماله أو بيعه .
- (ج) قدرتها على استعمال أو بيع الأصل .
- (د) كيف سيولد الأصل غير الملموس منافع اقتصادية مستقبلية محتملة ، ويجب على المشروع بيان وجود سوق لإنتاج الأصل غير الملموس أو الأصل غير الملموس نفسه .
- (هـ) توافر الموارد الفنية والمالية المناسبة والموارد الأخرى لإكمال تطوير واستعمال أو بيع الأصل غير الملموس .
- (و) قدرتها على قياس الإنفاق الذي يعزى إلى الأصل غير الملموس أثناء تطوره بشكل موثوق به .
4. يجب عدم الاعتراف بالأسماء التجارية المولدة داخليا والبيانات الإدارية وعناوين النشر وقوائم العملاء والبنود المشابهة في مادتها لذلك على أنها موجودات غير ملموسة .
5. المصروفات السابقة التي لا يعترف بها كأصل :- الإنفاق على بند غير ملموس الذي تم الاعتراف به المشروع في البيانات المالية السنوية السابقة أو في التقارير المالية المرحلية يجب عدم الاعتراف به كجزء من تكلفة أصل غير ملموس في تاريخ لاحق .
6. إذا أعيد تقييم أصل غير ملموس فإنه يجب إعادة تقييم كافة الموجودات الأخرى في فنته ، إلا إذا لم يكن هناك سوق نشط لهذه الموجودات .
7. عند تحمل نفقات لتوفير منافع مستقبلية للمشروع ، ولكن لا يتم امتلاك أصل غير ملموس أو أصل آخر في هذه الحالة يعترف بتلك النفقات على أنها مصروف مثل :

- أ- مصاريف ما قبل التشغيل أو التأسيس (تكاليف البدء) مثل التكاليف القانونية وتكاليف أعمال السكرتارية أثناء التأسيس .
- ب- الإنفاق على أنشطة التدريب.
- ج- الإنفاق على أنشطة الدعاية والإعلان.
- د- الإنفاق على تغيير موقع أو إعادة تنظيم جزء من المشروع أو كامل المشروع .

الإطفاء :- يتم إطفاء الأصول ذات العمر الإنتاجي المحدد وفقا لعمرها الإنتاجي دون تحديد سقف زمني لها .

1. قد تعطى الأصول غير الملموسة (الشهرة مثلا) عمرا إنتاجيا غير محدد على أن يفصح عن الأساس الذي اعتمد لإعطاء الأصل عمر إنتاجي غير محدد . أي لا يتم إطفاء الشهرة . ولكنها تخضع لاختبار التدني في القيمة وفقا للمعيار الدولي (36) .

2. يجب إخضاع الأصول غير الملموسة ذات العمر المحدد إلى المراجعة الدائمة وإذا ثبت ما يدعم أن عمر هذه الأصول قد لا يكون غير محدد فيجب تحديد عمر إنتاجي لها وتعامل بعد ذلك وفقا للتغير في التقديرات المحاسبية - أي بأثر مستقبلي .

إن الإفصاح المطلوبة من الموجودات غير الملموسة سوف تمكن المستخدمين من فهم، ضمن أمور أخرى أنواع الموجودات غير الملموسة المعترف بها في البيانات المالية والحركة التي تمت عليها خلال السنة. كما يتطلب المعيار الإفصاح عن مبلغ نفقات البحث والتطوير المعترف بها كمصاريف خلال السنة.

تكاليف تطوير برامج الكمبيوتر:

بشكل عام يتم الاعتراف بالتكاليف المتعلقة بتطوير برامج الكمبيوتر كمصاريف عند تكبدها ، أما التكاليف المرتبطة بشكل واضح بمنتج محدد ومتميز والذي تكون الشركة قادرة على التحكم به وله منفعة مستقبلية تزيد على التكلفة وتتجاوز سنة واحدة فيتم الاعتراف بها كأصل غير ملموس، وتتضمن تلك التكاليف تكاليف الموظفين العاملين في فريق التطوير وجزءاً مناسباً من المصاريف العامة ذات العلاقة.

النفقات التي تزيد وتحسن من منفعة برامج الكمبيوتر أكثر من المواصفات والعمر الأصلي لها يتم الاعتراف بها كتحسينات رأسمالية وتضاف إلى التكلفة الأصلية للبرامج . يتم إطفاء تكاليف تطوير برامج الكمبيوتر المعترف بها كأصل باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية التي لا تتجاوز ثلاث سنوات . أما التكاليف المرتبطة بصيانة برامج الكمبيوتر الحالية فيتم تسجيلها كمصروفات عند تكبدها .

معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (3) إعداد التقارير المالية (الاندماج)

صدر هذا المعيار المعدل في كانون ثاني 2008 وساري المفعول اعتباراً من 2009/7/1 ، وقد تضمن المعيار في فترة سابقة تعديلات هامة بدء سريان مفعولها اعتباراً من بداية عام 2005 تعزز الاتجاه العام لوضعي المعايير بتبني مفهوم القيمة العادلة من خلال إلغاء طريقة توحيد المصالح واعتماد طريقة الشراء عند المحاسبة عن اندماج الأعمال وكذلك جاء المعيار لتعزيز الملاءمة والموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات المحاسبية التي تقدمها المنشأة حول اندماج الأعمال. يهدف هذا المعيار إلى بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات اندماج منشآت الأعمال، ويتطلب أن يتم اعتماد طريق الشراء للمحاسبة عن اندماج الأعمال وبالتالي فإن المقتني (الدامج) Acquirer سيقوم بالاعتراف بالأصول والالتزامات المحتملة المتعلقة بالمنشأة المشتراه (المندمجة) Acquiree بقيمتها العادلة بتاريخ الاندماج، ويتم الاعتراف بالشهرة كأصل .

كما هدف المعيار إلى:-

- تحديد القوائم المالية المطلوبة عند الاندماج
- كيفية تطبيق طريقة الشراء في حالة اندماج الشركات .
- أسس الاعتراف بأصول الشركة المقتناة والتزاماتها المحتملة القابلة للتحديد (بالقيمة العادلة) في تاريخ الاقتناء .
- تحديد السياسات المحاسبية لمعالجة شهرة المحل وانخفاض قيمتها .
- الإفصاح المطلوب
- أشكال اقتناء حقوق الملكية في الشركات الأخرى والمعالجات المحاسبية والمعايير واجبة التنفيذ :-

المعيار الدولي	المعالجة المحاسبية	نسبة الملكية
IAS 39	القيمة العادلة	أقل من 20%
IAS 28	محاسبة حقوق الملكية	بين 20% - 50%
IAS 27	التوحيد والاندماج	أكثر من 50%
IAS 31	المشروعات المشتركة	حالات أخرى
IFRS 3	تجميع الأعمال	حالات أخرى

عرف المعيار عملية تجميع أو اندماج الأعمال وحالاتها بأنه:-
تجميع منشآت أو أنشطة أعمال منفصلة لتكوين منشأة واحدة معدة للقوائم المالية وينتج عنها سيطرة المنشأة المقتتية على منشأة أو أكثر (منشأة مقتتاة) .
ويمكن تنفيذ عملية الاندماج من خلال إصدار أدوات حقوق ملكية أو سداد نقدي أو نقدية معادلة أ، أصول أخرى .

متطلبات المعيار والتعديلات الرئيسة عليه :

1. يتطلب المعيار أن تتم المحاسبة عن كافة اندماجات منشآت الأعمال بطريقة الشراء .

2. يجب أن يتم تحديد الطرف الدامج (المشتري) في كل اندماج منشآت أعمال داخلية ضمن نطاقه ، وتحديد تاريخ التملك .

3. يجب على المنشأة الدامجة (المشترية) أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة (نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى) والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج (المشترية).

التكاليف المتعلقة بالتملك Acquisition-related costs

تكاليف التملك وهي التكاليف التي تتحملها المنشأة لتفعيل عملية الاندماج مثل المصاريف القانونية، أتعاب المحاسبين، أتعاب المقيمين والرسوم المهنية الأخرى ، المصاريف الإدارية والعمومية ، ورسوم تسجيل وإصدار الأوراق المالية للديون ولحقوق الملكية، والرسوم المهنية تتم معالجتها كمصاريف فترة في السنة التي يتم تحملها بها . باستثناء واحد وهو وهو الاعتراف بتكاليف إصدار الأوراق المالية للديون أو لحقوق الملكية وفقاً لمعياري المحاسبة الدوليين بموجب معيار 32 و 39.

4. يتم الاعتراف بالالتزامات المحتملة التي تم نقلها من الشركة المشترية إلى الشركة المشترية عند اندماج الأعمال إذا كانت هذه الالتزامات عبارة عن التزام حالي ناشئ من أحداث سابقة ويمكن قياس قيمته العادلة بشكل موثوق ، نتيجة لذلك وخلافاً لمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (37) ، تعترف المنشأة بالالتزام المحتمل في اندماج الأعمال بتاريخ التملك حتى لو لم يكن مرجحاً حدوث تدفق نقدي صادر في الفترة اللاحقة .

5. يجب على المنشأة المشترية في كل اندماج أعمال قياس أي حصة غير مسيطرة (حقوق الأقلية) في المنشأة المشترية إما على أساس القيمة العادلة (القيمة السوقية لأسهم الأقلية) أو بموجب حصتها في صافي الأصول المحددة في الشركة المشترية . ولم يتضمن المعيار قبل التعديل على إظهارها بالقيمة العادلة .

6. يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات المتملكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات، عدا الأصول المصنفة كأصول غير متداولة معدة للبيع بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم (5) والتي يجب قياسها (بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع المقدرة) .

7. الشهرة: يعترف المشتري (الدمج) بالشهرة كأصل بتاريخ الاقتناء، وتقاس مبدئياً بالزيادة في تكلفة الشراء على القيمة العادلة لصافي الأصول بتاريخ الاقتناء، وهي ما تعرف بالشهرة الموجبة Goodwill . ويتم احتسابها وفق هذا المعيار كما يلي :

الشهرة = (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطرة) - القيمة العادلة لصافي أصول الشركة المشتراة والالتزامات المحتملة .

8. إذا كانت تكلفة الشراء (القيمة العادلة للمقابل المقدم في تاريخ الاندماج + قيمة الحصص غير المسيطرة) أقل من القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة فإن هناك شهرة سالبة Bad will والتي تسمى حديثاً "الشراء بأسعار مخفضة" والتي يجب أن تعالج كدخل مباشرة في قائمة الدخل . وذلك بعد التحقق من القيم العادلة للأصول والالتزامات المتملكة وكذلك القيمة العادلة للبدل المقدم لمالكي الشركة المشتراة والقيمة العادلة للحصص غير المسيطرة .

9. الشهرة المعترف بها نتيجة عملية اندماج سابقة يتم التوقف عن إطفائها اعتباراً من 2004/3/31، ويتم إقفال مجمع الإطفاء في حساب الشهرة .

خامسا :- مشاكل تطبيق الإفصاح المحاسبي :-

إن الوفاء بالإفصاح المحاسبي وفقا لما تتطلبه المعايير الدولية والأعراف المحاسبية لا يتم في معظم الأحوال بشكل مرضٍ أو كامل ، بالتالي فإن درجة الالتزام به - كما يجب أن يكون - ضعيفة إلى حد ما نتيجة للأمور التالية(رضوان حلة،2001) :-

- 1- متطلبات الإفصاح وإجراءات المراجعة في بعض الأحيان صعبة الفهم والتطبيق
- 2- عدم وجود وعي كافٍ بالمفاهيم العامة للمحاسبة.
- 3- ندرة المحاسبين المؤهلين.
- 4- محاولة الإدارة إظهار صورة جيدة عن المركز المالي للمنشأة وكذلك نتائج عملياتها
- 5- عدم وجود وعي بالتغيرات الجديدة في متطلبات الإفصاح بسبب ضعف المصادر المالية.

النشر الإلكتروني للتقارير المالية (الإفصاح الإلكتروني)

نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل و التسارع في جميع مجالات الحياة عموما وتأثير ذلك التقدم على طبيعة الأعمال والمنشآت ،وبما أن علم المحاسبة هو علم اجتماعي يتكيف مع التطورات في البيئة الخارجية والداخلية للمنشآت فقد جاء الإفصاح الإلكتروني كاستجابة طبيعية لدخول الإنترنت لعالم الأعمال، فمن نهاية التسعينيات أصبحت المعلومات والتقارير المالية تصدر على شبكة الإنترنت . فالإفصاح الإلكتروني بصورة عامة - هو العملية التي يتم من خلالها تقديم الوسائط المطبوعة بصيغة يمكن استقبالها وقراءتها عبر شبكة الإنترنت ، هذه الصيغة تتميز بأنها صيغة مضغوطة Compacted ومدعومة بوسائط وأدوات كالأصوات والرسوم ونقاط التوصيل Hyperlinks التي تربط القارئ بمعلومات فرعية أو بمواقع على شبكة الإنترنت. (ww.c4arab.com) كذلك عرف (زياد السقا،2006) الإفصاح الإلكتروني ب" نشر المعلومات التقليدية الورقية بوساطة

تقنيات جديدة تستخدم الحواسيب وبرامج النشر الإلكتروني في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها .

و عرف (توفيق ، 2002 :ص 255) الإفصاح الإلكتروني ب" قيام الوحدة الاقتصادية بإنشاء مواقع لها على الشبكات الدولية للمعلومات بهدف تحقيق نشر سريع وفوري لمعلومات مالية وغير مالية عديدة على قطاعات واسعة من المستخدمين المتصلين بالشبكة "

نستج أن الإفصاح الإلكتروني هو نشر المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالمنشأة من خلال شبكة الإنترنت مستغلين تقنيات الإنترنت في تقديم المعلومات بشكل يسهل فهمها .

ويتم الإفصاح المحاسبي للتقارير والقوائم المالية على شبكة الإنترنت من خلال مجموعة من الأساليب أهمها : استخدام الجداول الإلكترونية Excel ، برنامج العرض الحركي PowerPoint Program ، العرض عن طريق الفيديو ، حيث تقوم بعض الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة بإضافة بعض مقاطع الفيديو Video Clips لكي توضح بعض إنجازاتها ونجاحاتها في نشاطها الاقتصادي والمالي ، فهي ترى أن هذا العرض على مواقعها على شبكة المعلومات يوضح أكثر للمستخدم الإنجازات التي تحققت وبصورة مرئية ، وهو ما يسهم في تحقيق مزيد من ثقة المستخدمين في الوحدة الاقتصادية (عبد الوهاب ، 2005 :ص 14).
ويمكن إيعاز انتشار هذا النوع من الإفصاح إلى المزايا الناتجة عن تطبيقه والتي تشمل ما يلي (لطي، 2005):

- 1- عرض المعلومات عن طريق الإنترنت أقل تكلفة من طباعتها وتوزيعها ورقيا.
- 2- زيادة كمية ونوعية المعلومات المتاحة وتوفيرها في أقل وقت .
- 3- توفير المعلومات لعدد كبير من المستخدمين ، وقد يكون بعضهم غير معروف مما يؤدي إلى حرية أكبر في الحصول على البيانات .
- 4- إن سرعة توصيل نتائج الأعمال (من البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية) سوف يؤدي إلى تحقيق فائدة أكبر منها للجهات

التي تستخدمها في اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالوحدة الاقتصادية المعنية ، وهو ما يسهم في تحقيق خاصية الملاءمة للمعلومات المحاسبية من خلال توافر المعلومات ضمن التوقيت المناسب وبدون أي تأخير يمكن أن ينتج عن عملية النقل والتوصيل.

5- تتحقق خاصية الحيادية في توصيل البيانات والمعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية من خلال تأمين إيصالها إلى كافة الجهات وبنفس الشكل والمحتوى وبنفس الوقت أيضاً .

6- إمكانية تحقيق التغذية العكسية بصورة فورية ، حيث إن الاتصال عبر شبكة الإنترنت سوف يسهم في تأمين الاتصال السريع من قبل الجهات المستخدمة ومعرفة ردود أفعالها ونتائج قراراتها المتخذة في ضوء البيانات والمعلومات التي توفرها التقارير والقوائم المالية المنشورة على الشبكة .

7- تسهيل إجراء المقارنات بين البيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة على الشبكة ، سواء بالبيانات المتوافرة لسنوات سابقة عن الوحدة الاقتصادية أو بالبيانات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة على الشبكة لوحدات اقتصادية أخرى لنفس الفترة الزمنية ، وهو ما يحقق خاصية القابلية للمقارنة .

على الرغم من فوائده إلا أن للإفصاح الإلكتروني سلبياته التي لا يمكن التغاضي عنها ويمكن إيجاز تلك السلبيات بما يلي (توفيق ، 2002):

1- حدود المعلومات: إذ يصعب على مستخدمي المعلومات معرفة حدود المعلومات والتعرف على مصدرها ، وبالتالي معرفة فيما إذا كانت تلك المعلومات تمت مراجعتها أو هل هي معتمدة ومدى حداتها .

2-انتقائية المعلومات : قد يتم توفير المعلومات التي تكون في صالح المنشأة الأمر الذي يتطلب وضع حد معين لنوعية البيانات الواجب الإفصاح عنها .

3-كثافة المعلومات : إذ يتم تقديم معلومات كثيرة بتكلفة قليلة مما يؤدي إلى إرباك مستخدم المعلومات المالية .

4- صحة وسلامة المعلومات : إذ تتميز المعلومات المتاحة ورقيا بقلّة تعرضها إلى التزوير والتلاعب على عكس المعلومات الإلكترونية بسبب عدم تأمين الموقع الإلكتروني وتعرضه إلى هجمات القرصنة والفيروسات.

5-القابلية للمقارنة : قد يصعب مقارنة المعلومات الإلكترونية بسبب عدم معيارية عرض المعلومات مما يؤدي إلى تقديم معلومات مضللة .

المنظمات المحاسبية الدولية والإفصاح الإلكتروني

كان للانتشار الإلكتروني المتزايد للتقارير المالية على الإنترنت أثرٌ واضح على تفعيل وتنشيط دور التنظيمات المحاسبية المهنية الدولية لمواجهة تلك التحديات إذ قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية في عام 1999 م بإصدار إيضاح بعنوان "تقارير الأعمال على شبكة الإنترنت Business Reporting on the Internet"

هدف هذا الإيضاح إلى الإشارة إلى ما يلي :

- التكنولوجيات المتاحة حالياً للإبلاغ عن الأعمال التجارية الإلكترونية .
- تحديد الشركات في جميع أنحاء العالم التي تنشر بياناتها على الإنترنت وقد حددت 660 شركة في 22 بلدا .
- هذا النوع من الأعمال التجارية الإلكترونية يحتاج إلى معايير لتنظيم إصدار التقارير .

- استغلال التغيرات التكنولوجية التي تلوح في الأفق بحيث يمكن تحسين تقارير الأعمال التجارية الإلكترونية (وبخاصة القدرة على تجاوز شبكة الإنترنت باسم "الصحيفة الإلكترونية" لتسهيل تحميل وتحليل البيانات المالية).
 - استعراض العوامل وراء انتشار الإبلاغ المالي عن الأعمال التجارية على الشبكة العالمية.
 - ويلخص العديد من التكنولوجيات المختلفة المستخدمة من قبل مصممي الويب للتقارير الإلكترونية ووجد الإيضاح أن هذه التكنولوجيات تعتمد على بعضها بعضا ، مما يعني أنه يمكن لمصمم استخدام أي مزيج من هذه التقنيات لتطوير موقعه على شبكة الإنترنت.
 - يناقش هذا الفصل أيضا بيئات الإبلاغ الإلكترونية في ظل الرقابة الوطنية والأنظمة الرقابية مثل ادغار وسيدار في الولايات المتحدة وكندا ،
 - اقترح الإيضاح على هذه اللجنة أن تنتظر بجدية في وضع "مدونة سلوك" التي من شأنها أن تغطي كلا من الشكل والمضمون من الجوانب المستندة إلى الويب الإبلاغ الأعمال.
 - يقترح الإيضاح بأنه لإضافة قيمة إلى مستخدمي المعلومات ، من الأهمية بمكان أن يستجيب واضعو المعايير الدولية ومنظمات أخرى إلى هذه التكنولوجيات الجديدة ، والتي يمكن أن تحسن كثيرا من أعمال البحث على الإنترنت والتقارير اللاحقة.
 - تطرق الإيضاح إلى مناقشة الفرص والتحديات وانعكاساتها على مهنة المحاسبة واللجنة الدائمة ، وصياغة المعايير الدولية.
- كما قام مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في عام 2000 بإصدار مشروع بعنوان "النشر الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال
- "Electronic Distribution Of business Reporting Information

بحيث حدد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ضمن التقارير المنشورة على الإنترنت ولقد شملت ما يلي :

أولاً: العلاقات مع المستثمرين والتي تتضمن :

- 1- نظرة عامة إلى الشركات , إستراتيجية الشركة وأهدافها
 - 2- نظرة عامة إلى الصناعة ، والقضايا والفرص المتاحة
 - 3- إستراتيجية المنشأة لزيادة القيمة للمساهمين
 - 4- وصف لمجلس الإدارة وقدرته على تنفيذ الإستراتيجية المبينة
- ثانياً : حوكمت الشركات والتي تتضمن :

- 1- أسماء والخلفيات من أعضاء مجلس
 - 2- مدونة لقواعد السلوك للشركات
 - 3- تواريخ اجتماع الهيئة العامة للمساهمين
- ثالثاً: المعلومات المالية و التي تشمل

- 1- التقارير المالية الفصلية والسنوية
 - 2- الإيضاحات والملحقات
- رابعاً: الصحف وتشمل:-

- 1- النشرات الإخبارية
- 2-التقارير الصحفية عن الشركة

خامساً : العروض والأحداث والتي تشمل:

البحث المباشر على الشبكة ومحاضر والدعوات إلى المؤتمرات للمستثمرين
سادساً : المسؤوليات البيئية والاجتماعية: إذ يجب أن يسلط التقرير الضوء على
المسؤولية الاجتماعية للشركة

ومن المشاريع المهنية في الولايات المتحدة الأمريكية أيضا مشروع قام به معهد
المحاسبين القانونيين الأمريكي. (AICPA) عام 2004 إذ قام باختيار أهم عشرة
موضوعات في تكنولوجيا المعلومات وهي:

1- أمن ورقابة المعلومات

2- النشاط الإلكتروني

3- النشر الإلكتروني للتقارير المالية E- based Business and Financial Reporting

4- سرية وخصوصية المعلومات

5- الكفاءة التكنولوجية والتدريبية

6- استرداد البيانات المفقودة

7- الأشخاص المؤهلون في تكنولوجيا المعلومات

8- جودة الخدمة

9- المراجعة الإلكترونية Electronic Audit Trail

10- مقدمو البرامج

كما حددت مجموعة من معايير التقرير على الإنترنت ، والتي ينبغي التأكد من وجودها وتنفيذ الوحدة الاقتصادية لها عند نشرها التقارير والقوائم المالية الخاصة بها على مواقعها على شبكة الإنترنت بالآتي(عبد الوهاب ، 2005: 9-25)

1. تحديد الجزء من موقع الوحدة الاقتصادية على الإنترنت الذي يتم عرض التقرير المالي فيه بحدود تفصله عن باقي أجزاء الموقع حتى يسهل للمستخدمين الوصول إليه ، وأنه يخضع إلى الرقابة والمتابعة بوساطة مراقب الحسابات.

2. عند نشر القوائم والتقارير المالية بشكل أكثر تفصيلاً عن القوائم المالية المنشورة بالطرق التقليدية فإن على الوحدة الاقتصادية أن تؤكد أن البيانات المنشورة بموقعها على الإنترنت تطابق البيانات المنشورة تقليدياً إلا أنها تحتوي على تفاصيل أكثر ، فضلاً عن ضرورة ذكر المبادئ المحاسبية التي استخدمتها في إعداد تلك القوائم إذا كان هناك تغيير في المبادئ المستخدمة عن الفترات السابقة .

3. إذا قامت الوحدة الاقتصادية بنشر تقريرها المالي على مواقعها بالإنترنت بلغات مختلفة عن لغة التقرير الأصلية فينبغي أن يقوم مراقب الحسابات الخارجي بمراجعة تلك التقارير على مسئولية الوحدة الاقتصادية ، وإذا لم تكلفه الوحدة الاقتصادية بذلك فإن عليها أن تنص على ذلك صراحة بكل تقرير

مترجم ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن يتم نشر التقرير المالي بلغته الأصلية على نفس الموقع وفي مكان محدد لكي يمكن للمستخدمين القيام بالمقارنة إذا رغبوا في ذلك .

4. ينبغي الإبقاء على مكان وصفحات التقرير في نفس الموقع على شبكة الإنترنت بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليه عند الحاجة ، وينبغي أن يكون ذلك لفترة محددة معلنة على نفس الموقع ، على أن يتم تحديد تاريخ النشر وتاريخ آخر تعديل تم عليه – إن وجد – والعمل على تحديث أسعار الأسهم المعلنة من قبل منذ بدء تاريخ النشر للتقارير والبيانات المالية .

5. ينبغي أن يتم تقديم البيانات الأساسية للمستخدمين بشكل يمكن تحميله على الأقراص الصلبة الخاصة بأجهزة الحاسوب المكونة لنظم معلوماتهم لكي يمكنهم إجراء التحليلات المالية على معلومات التقرير دون الحاجة إلى الرجوع مرة أخرى إلى موقع الوحدة الاقتصادية التي قامت بالنشر على شبكة الإنترنت .

6. عدم تضارب محتويات التقارير المالية المنشورة على الإنترنت مع محتويات التقارير المعدة بصورة تقليدية والمنشورة بالصحف .

تأثير بيئة التجارة الإلكترونية على الإفصاح

أن غياب التوثيق المستندي وترافقه مع مخاطر التجارة الإلكترونية له أثر مباشر على أساس أو قاعدة العمليات ، ويسهم بمشكلة جديدة متعلقة بعملية تحقق الإيراد والاعتراف به.

فتحت عنوان الاعتراف بالإيراد وتحققه ، أوصت لجنة المحاسبة الأمريكية عام 1964 بأنه يمكن تحسين مفهوم التحقق إذا طبقت المقاييس التالية :

1- يجب أن يكون الإيراد قابلاً للقياس.

2- يجب أن يدعم صحة التحقق قياس نتيجة حدوث عملية تبادلية مع أطراف خارجية.

3- يجب حدوث الحدث الحاسم وهو بأن الإيراد يجب أن يتحقق عند إتمام معظم العمل أو المهمة في عملية الاكتساب . وينتج عن هذا الاختبار الاعتراف بالإيراد في أوقات مختلفة لمنظمات الأعمال المختلفة.

إن استعمال مفهوم أو معيار "التحقق" عادة ما ينتج عنه الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع ، ومع ذلك ، فإن توقيت الاعتراف قد يكون مسبقا أو يتم تأخيره حسب طبيعة العملية وبالنظر إلى درجات التأكد المختلفة . فعندما يكون هناك درجة عالية من التأكد مرتبطة مع تحقق الإيراد ، فإن الاعتراف بالإيراد قد يسبق نقطة البيع ، وعلى العكس من ذلك ، كلما كانت درجة عدم التأكد عالية بالنسبة لارتباطها بتحقيق الإيراد ، زاد الاتجاه بصورة أكبر لتأخير الاعتراف بالإيراد.

من الجدير بالذكر ، أن معايير المحاسبة وضعت أسسا لمعالجة عملية الاعتراف بالإيراد في ظل ظروف عديدة ضمن التجارة التقليدية الموثقة ، ولكنها لم تضع أسسا خاصة لمعالجة الاعتراف بالإيراد في ظل التجارة الإلكترونية غير الموثقة.

تحت ظروف خاصة للاعتراف بالإيراد، ذكر المعيار المحاسبي الأمريكي رقم SFAS No. 48 تحت عنوان "الاعتراف بالإيراد عند وجود حق رد السلعة" أن على البائع الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع عندما يوجد حق الرد فقط حين تلبى الشروط التالية:

- 1- أن يكون سعر البيع محددًا أو ثابتًا بتاريخ البيع.
- 2- أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزمًا بالدفع للبائع.
- 3- أن يتحمل المشتري مخاطر الخسائر نتيجة السرقة أو تلف البضاعة.

- 4- أن يكون الجوهر الاقتصادي للمشتري بعيدا كل البعد عن الجوهر الاقتصادي للبائع .
- 5- أن لا يكون للبائع التزامات رئيسة للأداء المستقبلي بالنسبة لإعادة بيع السلعة.
- 6- إمكانية التقدير المعقول للمردودات المستقبلية.
- وفي حالة عدم تلبية هذه الشروط ، يتوجب تأجيل الاعتراف إلى أول نقطة يكون عندها قد انتهى حق الإرجاع .
- وقد ذكرت نشرة لجنة الأوراق المالية الأمريكية SEC رقم SAB No. 101 ، بأنه لا يجوز الاعتراف بالإيراد إلا إذا تحقق أو هنالك إمكانية لتحقيقه ، وتم اكتسابه وفقا للمعايير التالية:
- 1- وجود دلائل مقنعة بالإثبات.
 - 2- تحديد سعر البيع من قبل البائع للمشتري .
 - 3- تم تسليم البضاعة أو تمت تأدية الخدمة .
 - 4- عملية التحصيل مؤمنة بشكل معقول .
- ونستطيع القول بأن الإيراد المتولد عبر قنوات التجارة الإلكترونية ، لا يتماشى مع بعض من شروط الاعتراف بالإيراد . فالمعيار الأمريكي رقم 48 وضمن الشرط رقم (2) " أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزما بالدفع للبائع" يجعل الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع مستحيلا ، والسبب أن عملية الدفع ضمن آلية التجارة الإلكترونية ، آلية محفوفة بالمخاطر وقد تكون إذا ما تم التلاعب بها عملية وهمية ويقابلها خروج حقيقي للبضائع من عند التاجر . لو أردنا استخدام الاعتراف بالإيراد عند وصول النقد بدل نقطة البيع لما أمكن ذلك والسبب بأن النقد وفي

حالة التلاعب لن يصل ، ولا بد أن نتذكر أن التلاعب لم ينجم عن إدارة الشركة بل عن جهة خارجية غير معروفة .

وبالنسبة للشرط رقم (3) وفي نفس المعيار "أن يتحمل المشتري مخاطر الخسائر نتيجة السرقة أو تلف البضاعة" ، وفي حالة التلاعب ، فمن هو المشتري؟ لا أحد يعرف والمتحمل الأول والأخير لهذه الخسارة هو الشركة البائعة ، وهنا يتبادر إلى الذهن ، ما هي الآلية المناسبة للاعتراف إذن؟

ولو نظرنا إلى نشرة الأوراق المالية رقم 101 والمستندة على معايير المحاسبة الأمريكية ، لوجدنا أن كلا من المعيار رقم (1) "وجود دلائل مقنعة بالآليات" والمعيار رقم (4) "عملية التحصيل مؤمنة بشكل معقول" ، مفقودان بشكل شبه كامل في الإيرادات المتولدة من خلال التجارة الإلكترونية.

الإطار النظري

الدراسات السابقة ذات الصلة

ويتضمن ما يلي :

- 1 - الدراسات باللغة العربية
- 2 - الدراسات باللغة الانجليزية

الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

1- زياد هاشم السقا و خليل إبراهيم الحمداني " الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية" ، 2006 .

هدفت هذه الدراسة إلى :-

1. توضيح مفهوم إدارة الخطر في ظل استخدام تقنيات المعلومات في الوحدات الاقتصادية.
2. توضيح مفهوم النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية وأهميته في تقرير فاعلية نظم المعلومات المحاسبية.
3. تحديد أهم المتطلبات اللازمة لتقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية.

وكان أهم ما توصلت إليه الدراسة ما يلي:

1. هناك علاقة ذات أهمية وتأثير كبيرين لإدارة الخطر في ظل استخدام وسائل تقنيات المعلومات في الوحدات الاقتصادية بصورة عامة، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذه الأهمية وهذا التأثير سوف يزدادان كلما كان هناك استخدام أكثر للوسائل التقنية الحديثة في أي وحدة اقتصادية ، الأمر الذي تزداد معه أهمية الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة دراسة عناصر الخطر المتعلق بذلك وتحليلها والوقوف على أسبابها ومن ثم تحديد الأساليب اللازمة لمعالجة أي خلل يمكن أن يحدث من خلال العمليات المتعلقة بالحصول على تلك التقنيات وتخزينها وتشغيلها وصيانتها ... وهكذا.
2. يمثل النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على إمكانية الإفادة من وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الوحدة الاقتصادية إلى الجهات ذات العلاقة.

3. قد يصاحب النشر الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية العديد من المشاكل منها مصداقية هذه القوائم ، وثقة المستخدمين بما ورد فيها وللإفصاح المصاحب لها ، حيث إن المستخدم للقوائم المالية لا يضمن أن تكون تلك القوائم المنشورة على مواقع الإنترنت هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل مراقب الحسابات الخارجي ، والسبب في ذلك هو إمكانية تغيير محتوياتها بسهولة من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية أو بوساطة آخرين من خبراء استخدام الإنترنت.

4. نظراً لكون الاتصالات في الوقت الحاضر غالباً ما تتعلق باستخدام الإنترنت في العديد من الأغراض فإن الأمر يتطلب الأخذ بنظر الاعتبار ضرورة التحقق من أمن الإنترنت ، حيث يتلخص هدف جميع مستخدمي الإنترنت في الحصول على المعلومات ونقلها بشكل آمن.

5. إن استخدام شبكة الإنترنت لنشر التقارير والقوائم المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظراً لتعدد استخدامات وسائل تقنيات المعلومات في مختلف المجالات وبصورة خاصة في مجالات الأعمال المختلفة ، وإن استخدامها في عمل نظم المعلومات المحاسبية سوف يتركز بدرجة كبيرة في تبادل البيانات والمعلومات سواء في داخل الوحدات الاقتصادية نفسها أو مع بعضها بعضاً ، وبالتالي فإن هناك حاجة كبيرة إلى استخدام شبكة الإنترنت لأغراض نشر وتوزيع التقارير والقوائم المالية وتوصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها، مما يشكل ضرورة أخرى يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية أخذها بالاعتبار ألا وهي العمل على تحقيق أمن المعلومات التي يتم نشرها وذلك من خلال ضرورة العمل على تحقيق أمن الإنترنت واعتباره أحد الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات المحاسبية صيانتها وتدقيقها والمحافظة عليها.

- 2- دراسة ظاهر القشي بعنوان (مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية) عام 2003. هدف الدراسة هو التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية ومن ثم تطوير نموذج للربط بين المعلومات المحاسبية والتجارة الإلكترونية وقد وصلت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:-
- أ- إن التجارة الإلكترونية كتقنية متطورة أثرت على جميع المجالات المهنية بشكل عام ومهنة المحاسبة ومهنة التدقيق بشكل خاص.
- ب- إن التجارة الإلكترونية تعمل في بيئة فريدة من نوعها بحيث إن العمليات التي تتم من خلالها عمليات غير ملموسة الطابع تفتقد لآلية التوثيق في اغلب مراحلها ،وهذا يؤدي إلى وجود مشكلتين :-
- المشكلة الأولى: آلية التحقق والاعتراف بالإيراد المتولد من عمليات التجارة الإلكترونية
- المشكلة الثانية : آلية تخصيص الضرائب على مبيعات وإيرادات عمليات التجارة الإلكترونية
- ج- إن بعض هيئات المحاسبة والتدقيق قد تنبعت لمشاكل التجارة الإلكترونية وضرورة تأهيل منتسبيها بالتقنيات الفنية لمواجهة المشاكل الجديدة المرافقة لبيئة التجارة الإلكترونية
- د- إن النظرية المحاسبية وبشكلها الحالي لم تستطع معالجة آلية التحقق والاعتراف بإيرادات التجارة الإلكترونية
- طور الباحث نظاما ربط به نظام الشركة المحاسبي وموقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت وذلك ضمن سياسات وإجراءات تقنية ومحاسبية تعتمدها الشركة ويتم التدقيق عليها من جهة خارجية مؤهلة محاسبيا وتكنولوجيا .

3- محمد شريف توفيق " أثر التجارة الإلكترونية علي تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية: دراسة أختبارية بالتطبيق على استخدام القطاع المصرفي لوسائل دفع النقود الكترونية وخدماتها المرتبطة بأنظمة البنك الفوري (الالكتروني) "2006.

هدف هذا البحث إلى التعرف على التأثيرات التي يحدثها تبني المنشأة لأنظمة التجارة الإلكترونية على تطوير نظام المعلومات المحاسبية عموماً وبصفة خاصة على المصرفية منها، وذلك بدراسة الاستخدام المعاصر للقطاع المصرفي المصري لوسائل دفع نقود الكترونية وخدماتها المرتبطة بأنظمة البنك الفوري (الالكتروني) ولقد تناول البحث ذلك من خلال الدراسة النظرية لهذه التأثيرات وإجراء دراسة تطبيقية لاستخدام كل وحدات هذا القطاع لهذا النمط المستحدث من الخدمات المبتكرة لأنظمة التجارة الإلكترونية المصرفية علي شبكة "الإنترنت" والمحاسبة الآلية عنها وأيضاً من خلال إجراء دراسة اختبارية لخصائص البنوك التي تقدم هذا النوع من الخدمات ، ولأهم تأثيرات أنظمة التجارة الإلكترونية علي تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية المصرفية المطبقة بعينة البحث.

وقد أسفرت المقارنات أحادية المتغير Unvaried Comparisons التي أجراها الباحث عن وجود فروق معنوية - على مستوى كل البنوك - بين مجموعتي البنوك التي تقدم خدمات البنك الفورية وتلك التي لا تقدمها بالنسبة لمتغيرات حجم الأصول والودائع والقروض وحقوق الملكية، هذا بينما لم تظهر فروق معنوية بين المجموعتين بالنسبة لمتغيرات المعدل التقريبي لكفاية رأس المال ومعدل التوظيف. كذلك اثبت اختبار فرضيات البحث من خلال التحليل متعدد المتغيرات Multivariate أن متغيرات الحجم للبنك ونمط الملكية وطبيعة النشاط التجاري وعدد كروت الخدمات الإلكترونية المقدمة تمثل أهم المتغيرات المعنوية المفسرة لاستخدام مواقع "الويب" كأداة لمباشرة التجارة الإلكترونية المصرفية من خلال البنك الفوري. كما أن متغيرات الحجم والبنك الفوري هي أهم المتغيرات المفسرة لتطبيق الإفصاح الإلكتروني المصرفي كأهم مخرجات

نظام المعلومات المحاسبية المصرفية تأثرا بممارسة التجارة الإلكترونية المصرفية. وقد حددت الدراسة إن تنفيذ عمليات التجارة الإلكترونية عموما يمكن أن يتم من خلال: (أ) أنظمة تبادل البيانات الكترونيا Electronic Data Interchange (EDI)، (ب) وأنظمة التجارة على الإنترنت (واجهات المحال على الإنترنت/ وأنظمة تبادل البيانات الكترونيا عبر الإنترنت) Commerce (the Internet on the Internet (Internet Storefronts/ EDI over). وفي ظل ارتفاع تكلفة النظام الأول، فقد انتهت الدراسة إلي أن النظام الثاني انسب حاليا لمعظم المنشآت (الشركات) المصرية. وقد عرضت الدراسة أساليب المحاسبة عموما عن أعمال التجارة الإلكترونية - في ظل النظام الثاني - وهو ما يمكن أن يتحقق وفقا لثلاثة أساليب :-

الأسلوب الأول: تطوير الأدلة الإلكترونية للحسابات ضمن الأنظمة الآلية العربية الحالية لتشمل حسابات الأستاذ العام للإيرادات والمصروفات وغيرها المتعلقة بالتجارة الإلكترونية علي أن تظهر نتائجها بقسم مستقل بقائمة الدخل، ويراعي أن تكون هذه الأنظمة الآلية قادرة على:

1- تصفح الشبكة

2- فتح موقع أو مواقع التجارة الإلكترونية للمنشأة

3- تنفيذ عمليات المحاسبة عن العمليات الإلكترونية للمنشأة بخاصية

المحاسبة الإلكترونية/ التجارة الإلكترونية

الأسلوب الثاني: من خلال شبكة المعلومات الدولية وذلك بالمحاسبة جزئيا عن المصروفات إلكترونيا - ضمن الأنظمة المحاسبية اللاتينية الحالية - من خلال مواقع "الإنترنت" المحاسبية

الأسلوب الثالث: ضرورة تطوير تطبيقات محاسبية عربية مستحدثة للمحاسبة

عن أعمال التجارة الإلكترونية بحيث تأخذ في الحسبان اعتبارين هما:

(أ) التكامل مع الأنظمة الآلية المحاسبية العادية وتتاح بها خاصية المحاسبة

الإلكترونية/ التجارة الإلكترونية.

(ب) استخدام تكنولوجيا XML

كما أظهر البحث أنه لا تتوافر حالياً أي معايير محاسبية دولية ولا محلية لتنظيم مختلف مجالات (القياس والإفصاح) العمليات المحاسبية التي تتم بوسائل دفع بنقود إلكترونية، وذلك باستثناء المعيار المحاسبي الأمريكي رقم 91 الصادر عام 1986 والذي اقتصر فقط على معايير المحاسبة عن نفقات بطاقات الائتمان.

4- احمد جمعة و عطالله خليل بن وراذ "معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات : التطورات الحالية، آفاق جديدة" 2002 .

هدف البحث إلى دراسة وتحليل مدى اهتمام الاتحاد الدولي للمحاسبين بموضوع تكنولوجيا المعلومات من خلال البحث عن التطورات الحالية لمعايير التدقيق الدولية، وهدف البحث إلى دراسة وتحليل طبيعة بيئة تكنولوجيا المعلومات وعلاقتها بمهنة التدقيق ومخاطرها وتأثيرها في أداء مهمة التدقيق . ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

- 1- توجد علاقة بين بيئة تكنولوجيا المعلومات ومهنة المحاسبة والتدقيق ولكن المشكلة التي تواجه كلاً من المحاسب والمدقق هي أدلة الإثبات بشأن العمليات التجارية المبرمجة والعمليات القابلة للبرمجة والتي تتزايد بمعدلات سريعة في ظل التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت .
- 2- توجد العديد من المخاطر المؤثرة على إجراءات التدقيق (اختبارات الرقابة والاختبارات الجوهرية) نتيجة بيئة تكنولوجيا المعلومات (الشبكات) وهذه المخاطر يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنواع هي :
 - أ- مخاطر ناجمة عن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات مثل:
 - عدم مناسبة إجراءات الأمن الطبيعية لمنع السرقة والوصول غير المشروع أو الإفصاح غير الملائم إلى المعلومات .
 - التعرض لدرجة الحرارة العالية والماء والنار والكوارث الطبيعية .

- عدم كفاية الإجراءات أو عدم سلامة خطط الطوارئ .
- عدم كفاية مكونات حوائط النار والمراقبة اللازمة ضد محاولات الوصول إلى المعلومات .
- عدم كفاية التشفير .
- ب- مخاطر ناجمة عن تكنولوجيا معلومات عمليات الأعمال:
 - والتي صنفتم إلى ثلاثة أنواع :-
 - 1- مخاطر الاحتيال الناتج عن وجود التزام تجاري ومالي من قبل شركات وهمية .
 - 2- مخاطر أمن المعلومات مثل : الدخول غير المصرح به إلى ملفات البيانات ، تغيير محتويات البيانات وتحويلها ، اصطناع بيانات أو ملفات وهمية ، اعتراض البيانات أثناء نقلها .
 - 3- مخاطر تتعلق بالمكونات الإلكترونية التي تشمل :
 - البيانات التي يتم تخزينها على ذاكرة الحاسب ، التطبيقات التي تستخدم في تشغيل البيانات ، أجهزة الحاسب ونظم التشغيل ، قنوات الاتصالات عبر الشبكة .
 - من الأمثلة على المخاطر التي تتعرض لها المكونات :
 - عدم إمكانية الاتصال بشبكة التجارة الإلكترونية .
 - عطل منظومة التجارة الإلكترونية من حيث تكامل الوظائف الأساسية.
 - اقتحام برامج الحماية وحرمان المشترك من سرية ملفاته .
 - ج- مخاطر ناجمة عن تطبيقات تكنولوجيا معلومات مثل :-
 - وجود مشاكل الفيروسات وأخطاء في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات .
 - التغييرات غير المنسقة أو غير الموثقة في البرامج .
 - عدم كفاية ضوابط الإدخال والمعالجة والإخراج المصممة بشأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات .

- عدم كفاية إجراءات تأمين أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات .

3- يوجد اهتمام عالمي بشأن بيئة تكنولوجيا المعلومات من قبل لجان الاتحاد الدولي للمحاسبين IEC - IAPSC - ITC - IFAC والتي أصدرت العديد من البيانات والمعايير والمسودات والدراسات المتعلقة بالتدقيق .

5- احمد جمعة ومؤيد خنفر "انعكاسات بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية على تقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلية"، 2001.

هدفت الدراسة إلى تحليل الجوانب المختلفة انعكاسات بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية على تقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلية بهدف تحسين كفاءة وفعالية عمل المدقق . وقد عرضت الدراسة ثلاثة جوانب أساسية للمشكلة تتمثل ب:

أ- ماهية بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية .

ب- طبيعة الرقابة الداخلية .

ج- إجراءات التدقيق.

ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :-

أ- توجد العديد من المخاطر في بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية سواء أكانت بشرية ، فيروسات ، ومادية وجميع هذه المخاطر تؤثر على استمرارية المنشآت ، وعلى كفاءة وفعالية عملية التدقيق في بيئة الحاسوب نظراً لتأثيرها على مصداقية البيانات والمعلومات المدققة .

ب- توجد ثلاث بيئات لأنظمة المعلومات الإلكترونية هي :

1- بيئة أنظمة الحاسبات الشخصية المستقلة .

2- بيئة أنظمة الحاسبات المباشرة .

3- بيئة أنظمة قاعدة البيانات .

ج- تختلف إجراءات التدقيق باختلاف أنظمة المعلومات الإلكترونية ففي بيئة أنظمة الحاسبات الشخصية المستقلة لا يقوم المدقق بأداء اختبارات الالتزام بل يقوم بأداء الاختبارات الجوهرية مع استخدام أكثر لتقنيات التدقيق باستخدام

الحاسوب، بينما في أنظمة الحاسبات المباشرة فإن المدقق يقوم بأداء اختبارات الالتزام للضوابط التطبيقية ، والاختبارات الجوهرية للمعاملات ونتائج المعالجات بدلا من اختبارات الضوابط عندما تكون الاختبارات الجوهرية أكثر فعالية ، ومن ناحية أخرى فإن المدقق إذا قرر الاعتماد على الضوابط العامة في بيئة أنظمة حاسبات قاعدة البيانات فإنه يؤدي اختبارات الالتزام أو الاختبارات الجوهرية .

د- تتطلب خصائص بيئة أنظمة الحاسبات المباشرة ، وحاسبات قاعدة البيانات من المدقق لتحقيق فعالية أكبر للتدقيق أداء الفحص للتطبيقات المحاسبية الجديدة قبل تنفيذها عن فحصها بعد تركيبها حيث قد يوفر ذلك للمدقق فرصة لطلب أعمال إضافية مثل إضافة التدقيق التلقائي أو تصميم ضوابط للتطبيقات ، كما يوفر ذلك أيضا للمدقق الوقت لتطوير واختبار إجراءات التدقيق قبل استخدامها .

6- فهم أبو العزم " مصداقية المعلومات المالية على الإنترنت وحدود مسؤولية المراجع " ، 2001.

ناقش الباحث أهم المشاكل التي ظهرت نتيجة نشر المعلومات المالية عبر الإنترنت وتأثيرها على مصداقية و أمن هذه المعلومات من حيث استخدام الروابط بين القوائم المالية المراجعة و غير المراجعة مما يؤدي إلى تضليل لقارئ هذه القوائم وعدم تمكنه من التفريق بينهما. كذلك فإن بعض الشركات تقوم بنشر معلومات مالية غير خاضعة إلى فحص المراجع و غير معدة وفق المعايير المحاسبية. كما أن قيام بعض الشركات بعرض معلومات جزئية أو ملخصة قد يؤدي بالقارئ إلى فهم خطأ للوضع المالي للشركة نتيجة عدم رؤيته لتفاصيل البيانات المالية. وتقوم بعض الشركات بإعادة صياغة قوائمها المالية بطريقة قد تؤدي إلى تغيير الرسالة التي يريد المراجع توصيلها إلى القارئ و كذلك فإن نشر التقارير خارج مراقبة المراجع قد يؤدي إلى تغيير مضمون التقارير أو القوائم المالية لصالح إدارة الشركة. كما أن التحريف في المعلومات المالية قد يكون من أشخاص خارج الشركة و ذلك لمصالح شخصية أو لمجرد العبث.

وجد الباحث أن بعض شركات المراجعة و الشركات العميلة قامت باتخاذ إجراءات للحد من تلك المشاكل من بينها وضع علامات إلكترونية تخبر المستخدم عند الانتقال من القوائم المالية المدققة إلى القوائم غير المدققة وعند الخروج عن نطاق القوائم المالية و وضع عبارات تصف التنسيق المتبع في عرض المعلومات وتبين كيف يتم تحديثها. وتقوم بعض الشركات بإضافة برامج ذكية في موقع الشركة لتسهل للمستخدم الحصول على المعلومة الدقيقة والملاءمة له. كما تستخدم بعض الشركات الوسائل الرقابية الحديثة لأمن المعلومات وحماية تقرير المراجع مثل استخدام التوقيع الرقمي من قبل الشركة المراجعة ومراقبة موقع الشركة بشكل دوري من قبل المراجع لضمان مصداقية المعلومات الواردة فيه. و من الحلول المستخدمة لمنع التزييف في تقرير المراجع أن يكون التقرير في موقع الشركة المراجعة و أن يكون هناك رابط بين موقع الشركة و موقع العميل. كما اقترح الباحث أن ينص العقد بين المراجع و العميل على ما إذا كان العميل ينوي نشر التقارير المالية على الإنترنت و تحديد عناوين المواقع التي سيتم فيها النشر. وأن يكون موقع الشركة من اهتمامات المراجع الداخلي وأن تكون هناك لجنة تهتم بأمن المعلومات في الشركة. و أن على الشركة أن تبين المعلومات الجزئية أو غير المدققة بعبارة توضح ذلك مثل "هذه المعلومات جزئية أو غير مدققة". كما يجب إصدار معايير و إرشادات تبين كيفية إصدار المعلومات المالية عن طريق الوسائط المتعددة. و حول مسؤولية المراجع عن المعلومات المالية على الإنترنت يرى الباحث أن المراجع غير مسئول عن أمن المعلومات أو الغش أو التزييف في المعلومات على موقع الشركة أو أي موقع آخر، لكنه مسئول عن القوائم المالية و تقرير المراجع الموجودة في موقع العميل و عليه أن يتأكد من صحتها و أنها مطابقة للمعلومات التي أقرها. أما

المعلومات المالية خارج نطاق القوائم المالية فهي إما أن تكون ملزمة في هذه الحالة يجب على المراجع التأكد من أنه يجب الإفصاح عنها وكيف تم إعدادها ومدى توافقها مع المعلومات المراجعة. وإما أن تكون معلومات اختيارية لا يجب مراجعتها لكن يجب قراءتها لتأكد من خلوها من المعلومات التي تخالف المعلومات المراجعة.

ثانيا الدراسات باللغة الانجليزية

1-Denis Cormier, Ledoux and Magnan " استخدام المواقع الإلكترونية

كمنصة للإفصاح عن أداء الشركات المساهمة "

(The use of web sites as disclosure platform for corporate performance) 2009

هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة عن ثلاثة أسئلة : السؤال الأول ما هو مجال ونماذج الإفصاح عن أداء الشركات على الإنترنت؟ ، السؤال الثاني ما هي محددات هذا المجال؟ ، السؤال الثالث هل الإفصاح عن أداء الشركات على الإنترنت ملائم لتقييم إرباح الشركات ؟

وقد طبقت الدراسة على 189 شركة كندية تفصح عن بياناتها على موقعها الإلكتروني كما تم جمع بيانات مالية من قاعدة البيانات الكندية Canadian financial database ومن دليل الأسهم (stock guide) وقد ركزت الدراسة على الشركات التي تضع موقعها الإلكتروني على نموذج html (والكلمة اختصار لـ Language Markup Text Hyper) وهي اللغة المستخدمة لإنشاء صفحات الإنترنت

ولقد توصلت الدراسة إلى الإجابات التالية :

إجابة السؤال الأول بان هناك ثلاثة نماذج مستخدمة في الإفصاح أ- النموذج الأول هو الإفصاح عن الأعمال business-related disclosure والذي يشمل الإفصاح عن الجودة، رضا الزبائن، التطور والابتكار والنمو .

ب- النموذج الثاني الإفصاح المالي financial -related disclosure والذي يشمل ممارسات الحوكمة وكفاءة الإنتاج

ج- النموذج الثالث الإفصاح الاجتماعي social-related disclosure والذي يشمل الموارد البشرية والمسؤولية الاجتماعية

أما إجابة السؤال الثاني فقد وجد الباحثون إن علاقة التكلفة والمنفعة أهم محددات الإفصاح على المواقع الإلكترونية

وإجابة السؤال الثالث استراتيجيات الإفصاح على المواقع الإلكترونية يؤثر على تقييم الأرباح بطرق مختلفة بحيث تعتمد هذه الطرق على طبيعة المعلومات المفصح عنها

قدمت هذه الدراسة نظرة شاملة للإفصاح المالي وغير المالي باستخدام الإنترنت ولكنها لم تتطرق إلى مخاطر الإفصاح الإلكتروني ومدى تأثير المحتوى المعلوماتي للبيانات المفصح عنها بهذه المخاطر وهو ما سيميز دراسة الباحثة عن هذه الدراسة.

" Banphot Vatanasombut and Igbaria, Stylianou, Waymond-2
" Information systems continuance intention of web- based applications customers: - the case of online banking", 2008

هدفت الدراسة إلى تطوير نموذج لتطبيقات المعلومات المحاسبية في الاحتفاظ باهتمام العملاء بشكل مستمر ، ذلك أن انتشار استخدام الإنترنت دفع الكثير من الشركات إلى عرض بضاعتها أو خدماتها من خلال مواقعها الإلكترونية وهذا الأمر أدى إلى أضعاف من قدرتها على الاحتفاظ بعملائها لغياب الاتصال المباشر معهم . علما بأن الاحتفاظ باهتمام العملاء يقود المنشأة إلى التوسع والنمو من خلال زيادة ربحيتها .

ولقد تناولت الدراسة نظرية الالتزام – الثقة Commitment- Trust Theory أي العلاقة بين التزام المنشأة بعودها التي تقدمها إلى عملائها وثقة العميل بأداء المنشأة.

وقد حللت الدراسة العناصر التي تؤثر على هذه العلاقة إلى

1- العناصر التي تؤثر على التزام المنشأة :

أ- المنفعة المترتبة على هذه العلاقة Relationship Benefit: تتم

المنفعة عندما يشعر العميل بفاعلية وفائدة المنتج أو الخدمة المقدمة له

ب- تكاليف إنهاء العلاقة Relationship termination cost

ج- امتلاك السلطة user empowerment أي امتلاك الرقابة والحرية

في تنفيذ قراراتها .

د- المصلحة العامة shared value والتي تعتمد على مدى فهم

الشركاء لتأثير سلوكهم وسياساتهم على تحقيق المصلحة العامة

2- العناصر التي تؤثر على ثقة العميل :

أ- الاتصال communication والتي يجب أن تضمن مأمونية وموثوقية

المعلومات المقدمة وتقديمها في الوقت المناسب.

ب- أدراك الأمان Perceived Security من خلال منع أو التقليل من :-

1- جرائم الكمبيوتر

2- التشابك والاختلاط بين المعلومات

3- الاعتداء على البيانات

4- الأخطاء في البيانات

لقد طبقت الدراسة على قطاع البنوك الكندية بحيث وزعت الاستبيانات على

4667 مستخدماً ممن يفيدون من خدمات البنوك على مواقعها الإلكترونية خلال

فترة ستة أشهر .

توصلت الدراسة إلى أن أهم العوامل المؤثرة على اهتمام العملاء هو عامل

امتلاك المنشأة للسلطة والحرية في اتخاذ قراراتها و عامل أدراك الأمان باستخدام

التطور التكنولوجي لضمان امن و موثوقية المعلومات المتوافرة عبر مواقع

المنشآت على الإنترنت.

3- Miklos Vasarhelyi and Michael G. Alles "تماذج التقارير
المحاسبية التقليدية و الاقتصاد الحالي : الفرص و التحديات لأبحاث أنظمة
المعلومات المحاسبية"

"The "now" economy and the traditional accounting reporting model: Opportunities and challenges for accounting information systems research ", 2008.

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات والفرص المتاحة أمام استخدام المنشأة لنظم المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات في ظل البيئة الاقتصادية الحالية والتي تتصف بالتغيير السريع نتيجة استخدام الإنترنت والوسائل التكنولوجية الحديثة والذي يسمى الاقتصاد الحقيقي real-time economy وتأثير ذلك على قدرة الشركات عند الاتصال بالأطراف المختلفة والتي لها مصالح معها stakeholder وتقديمها للمعلومات التي يحتاجون إليها، وقدرتها على التفاعل والتكيف مع التغييرات المستمرة في بيئتها.
ركزت الدراسة على أربع نقاط أساسية:

- 1- فهم عملية اتخاذ القرارات
- 2- فهم الاختلافات بين مستويات القرارات والتي قد تكون على مستوى المنظمة أو مستوى محلي أو مستوى الخارجي أو مستوى خاص .
- 3- فهم الخصائص النوعية المحاسبية للمعلومات مثل
 - أ- التوقيت المناسب للمعلومات
 - ب- جمع المعلومات
 - ج- الاستخدام المناسب للمعلومات
 - د- مصادر المعلومات

4- فهم المعلومات التي يحتاجها أصحاب المصالح stakeholder
توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الحالي يتطلب من الشركات تبني نموذج جديد يساعدها في اتخاذ القرارات في ظل التغيير المستمر لبيئة الأعمال ،
فالفجوة بين النموذج الحالي للتقارير المحاسبية والفروض المحاسبية تزداد

عمقا وتؤدي إلى أن تكون المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية أقل فائدة .

4-Cathreine .C.Lacross and Richard A. Bernardi " الإفصاح كرمز للأخلاقيات على المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة : دراسة قبل وبعد تطبيق قانون ساربنز -أوكسلي (Disclosures of codes of ethics on corporate websites:-A pre-and pos- Sarbanes-Oxley longitudinal study), 2006

هدفت الدراسة إلى فحص فيما إذا كانت الشركات الأمريكية التي تفصح عن بياناتها عبر مواقعها الإلكترونية تطبق القواعد الأخلاقية مقارنة بالشركات الدولية وذلك قبل وبعد تطبيق ساربنز اوكسلي (Sarbanes-Oxley SOX) هو قانون أمريكي يوجب على الشركات أن تضمن وتعتمد المعلومات المالية من خلال أنظمة الرقابة الداخلية. حسب هذا القانون فإنه سيتم تحميل الرئيس التنفيذي CEO و مدير القطاع المالي CFO مسؤولية شخصية عن إعلان بيانات مالية خطأ. وتفصح عنها بما يتناسب مع مفهوم الشفافية ، إذ إن موضوع أخلاقيات الشركات ليس موضع الاهتمام الرئيس لدى الكثير من الشركات وقد برزت هذه المشكلة بشكل كبير بعد فضيحة شركة WorldCom و كارثة شركة Enron . وقد طبقت الدراسة على 97 شركة أمريكية و 100 شركة دولية لها مواقع إلكترونية وعلى البيانات المنشورة على مواقعها الإلكترونية ، تم اخذ العينة من Fortune Global 500 .

فقد جمع الباحث البيانات على أربع نقاط زمنية :

- شهر حزيران لعام 2002 وشهر كانون الثاني لعام 2003 قبل صدور القانون
- شهر آذار لعام 2003 وشهر حزيران لعام 2003 بعد صدور القانون

وقد وجدت الدراسة أن لقانون Sarbanes-Oxley SOX تأثيراً ايجابياً على الشركات الأمريكية والدولية معاً للإفصاح عن القواعد الأخلاقية على المواقع الإلكترونية فلقد كانت هناك اختلافات مهمة في مراقبة الشركات للمعلومات المنشورة على مواقعها الإلكترونية بعد القانون عنه قبل إصداره فبعد انهيار شركة WorldCom وشركة Enron أصبحت الشركات أكثر حساسية بما يتعلق بنمو التوقعات العامة من قبل المجتمع المالي حول هذه الشركات ، كما وجدت الدراسة اختلافات مهمة بين الشركات الأمريكية والشركات الدولية بخصوص أخلاقيات الشركات ولم تستطع الدراسة تحديد فيما إذا كان الاختلاف نتيجة اختلاف الثقافات أم نتيجة عدة عوامل مشتركة .

تتميز دراسة الباحثة عن هذه الدراسة بأنها تتناول مخاطر التجارة الإلكترونية على المحتوى المعلوماتي للبيانات بالإضافة إلى القواعد الأخلاقية الواجب مراعاتها عند الإفصاح عن البيانات المالية.

5- Jennifer Hamilton and Lorna Gillies " تأثير تطور التجارة

الإلكترونية على تفضيلات المستهلك - نماذج الإفصاح المعلوماتي " The " impact of e-commerce developments on consumer welfare – information disclosure regimes" (2003) .

هدفت الدراسة إلى البحث في سلوك المستهلك عند اتخاذ قرار الشراء فالمعلومات التي تفصح عنها الشركات عبر مواقعها الإلكترونية تلعب دوراً مهماً في مساعدة المستهلكين عند اتخاذ قرار أكثر عقلانية ، إذ أن المشتريين يبحثون دائماً عن المعلومات قبل اتخاذ القرارات .

كما ناقشت الدراسة كيفية تفاعل المستهلك مع المعلومات عبر المواقع الإلكترونية ومدى تأثير نظم التحكم بالإفصاح disclosure regimes و تأثير الوسائل الحديثة عبر الإنترنت لتوصيل البضائع المشتراة على قرارات المستهلكين مقارنة بالوسائل التقليدية .

وقد طبقت الدراسة على الشركات البريطانية التي تمارس التجارة الإلكترونية وتمت مقارنة النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع نتائج لدراسات أخرى طبقت على الشركات الأوروبية ولقد توصلت الدراسة إلى أن عدم فهم وتحديد سلوك المستهلك عند اتخاذ القرارات يعتبر فشلاً في توفير نموذج لنظم التحكم بالإفصاح و وجدت الدراسة أن التوسع في استخدام الإنترنت كقناة لتوصيل البضائع شكل تحدياً للإفصاح عن المعلومات .

6- احمد أبو موسى " دراسة التهديدات الأمنية التي تواجه الأنظمة المحاسبية المحوسبة " A Study of the perceived security threats of " computerized accounting information systems CAIS "(2006)

بحنت الدراسة في تحليل التهديدات التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة CAIS في الدول النامية والتي لخصتها الدراسة بما يلي :-

- 1- الكوارث الطبيعية والكوارث المتعمدة مثل الحريق أو انقطاع الطاقة وفقدان البيانات
- 2- منع أو إخفاء مخرجات النظام
- 3- إظهار مخرجات غير صحيحة
- 4- سرقة البيانات والمعلومات
- 5- طباعة المخرجات من قبل أشخاص غير مخولين
- 6- الاطلاع على البيانات من قبل أشخاص غير مخولين
- 7- إتلاف البيانات من قبل أشخاص غير مخولين
- 8- إعطاء مستندات حساسة إلى أشخاص غير أمناء لتمزيقها
- 9- مشاركة كلمة السر لأكثر من موظف
- 10- توزيع معلومات إلى أشخاص غير مؤهلين لاستخدام تلك المعلومات

طبقت الدراسة على 66 بنكاً مصرياً بحيث وزعت الاستبيانات في كل بنك على رئيس وحدة التدقيق الداخلي ورئيس وحدة الحاسوب .

توصلت الدراسة إلى أن أكثر التهديدات التي تتعرض لها الأنظمة المحوسبة في البنوك المصرية كانت ما يلي:

1- الكوارث الطبيعية والكوارث المتعمدة مثل الحريق أو انقطاع الطاقة وفقدان البيانات

2- إدخال البيانات من قبل أشخاص غير مخولين

3- مشاركة كلمة السر لأكثر من موظف

4- طباعة المخرجات من قبل أشخاص غير مخولين

5- توزيع معلومات إلى أشخاص غير مؤهلين لاستخدام تلك المعلومات

7- دراسة مشتركة بين معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA ومعهد

المحاسبين القانونيين الكندي CICA عام 2002 بعنوان (Exposure Draft by AICPA/CICA Trust Services, Principles and Criteria (Incorporating Systrust and Web Trust, Trust Services

بحيث كانت مقترحات هذه الدراسة تقديم مقترحات لجميع الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية والراغبة في توكيل مدقق حسابات خارجي من هذه الهيئات المحاسبية المشاركة بالدراسة، الآلية والإجراءات التي يقوم بها المدقق لضمان حماية نظامها المحاسبي من المخاطر المرافقة للتعامل بالتجارة الإلكترونية . ويتكون هذا المشروع من: توضيح مفصل عن طبيعة التجارة الإلكترونية ، المخاطر المرافقة للتعامل بالتجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، الأثر العالمي لموضوع الخصوصية، سلبية العمليات المحاسبية في غياب التوثيق المستندي، آلية حماية المعلومات ، وأخيرا توضيح للمبادئ الكفيلة بحماية صفحات التصفح عبر الإنترنت واهم هذه المبادئ ما يلي :

الحماية من الاختراقات غير المصرح بها، جاهزية النظام للعمل وفقا للسياسات الموضوعية، سلامة وتكامل الإجراءات ، الخصوصية على الشبكة ، والسرية . كما قدمت الدراسة توضيحا للإجراءات المرافقة للمبادئ الكفيلة بحماية صفحات التصفح عبر الإنترنت ويمكن تلخيصها بما يلي:

- 1- السياسات و تنص على أن على الشركة تعريف وشرح سياساتها المتماشية مع المبادئ المنصوص عليها في المشروع
- 2- شبكات الاتصالات و تنص على الشركة ربط سياساتها المعلنة بالمستخدمين المرخصين
- 3- الإجراءات Procedures و تنص على انه يجب على الشركة استغلال الإجراءات اللازمة التي تؤهلها إلى تحقيق أهدافها المعلنة
- 4- المراقبة Monitoring و ينص على الشركة مراقبة نظامها بحذر وذلك لاتخاذ الإجراء اللازم عند الضرورة لتتماشى مع سياساتها المعلنة.

الفصل الثالث : الطريقة والإجراءات

- المقدمة
- منهجية الدراسة
- أداة الدراسة و مقياس أداة الدراسة
- مجتمع وعينة الدراسة
- نسبة الاستجابات
- صدق وثبات أداة القياس
- التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة
- الصدق المعياري
- تحليل العوامل الديموغرافية
- خصائص الدراسة
- تأثير العوامل الديموغرافية على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع
- اختبار الفرضيات
- اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة بشأن متغيرات الدراسة العينة

الطريقة والإجراءات

المقدمة

لغايات دراسة وتقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية تم تطوير استبيان لجمع البيانات حول متغيرات الدراسة المستقلة (الفيروسات ، هجمات القرصنة، الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية ، التسارع التكنولوجي) والمتغير التابع الإفصاح المحاسبي . وزعت الاستبيانات على مفردات العينة الإحصائية والمكونة من 400 مفردة تم استرداد 350 استبيان من الاستبيانات الموزعة وتم حذف 18 استبياناً لوجود قيم متطرفة فيها .

واستخدمت الباحثة الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) SPSS لفحص أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على الإفصاح المحاسبي للشركات التي لها مواقع على الإنترنت. وقد استخدمت الدراسة الأساليب والتقنيات الإحصائية الآتية :

- 1- الإحصاء الوصفي (التكرارات ، المتوسط الحسابي الانحراف المعياري والنسب المئوية لوصف إجابات العينة على فقرات الدراسة).
- 2- معامل ثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha أستخدم هذا المعامل لتحديد ثبات أداة القياس (الاستبيان) في قياس أثر المخاطر التي تتعرض لها التجارة الإلكترونية على متطلبات الإفصاح المحاسبي .
- 3- تم استخدام التحليل الوصفي من خلال نسب (Skewness) لغايات التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات والذي يشير إلى أن البيانات تبدو طبيعية عندما تكون نسبة الخطأ المعياري واقعة بين $+1,96$ - عندما تكون الفا عند مستوى ذات دلالة إحصائية (0,05).
- 4- تم استخدام معامل الارتباط بيرسون correlation لبيان قوة العلاقة بين المتغيرات .

5- كما تم استخدام قيمة معامل تباين التضخم VIF (Variance Inflation Factor) والتي تبين فيما إذا كان هناك ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة أم لا وهو ما يسمى بالارتباط المتشعب أو المتعدد Multicollinearity .

6- وبما أن الدراسة قد استخدمت أكثر من متغير مستقل مع متغير تابع واحد فقد تم الاعتماد على التحليل الاستدلالي باستخدام الانحدار المتعدد في اختبار الفرضيات وإيجاد العلاقة بين المتغيرات معتمدةً على تحليل العلاقة الثنائية (Bivariate Analysis) لإيجاد العلاقة بين كل متغير مستقل على حدة مع المتغير التابع ، بالإضافة إلى إيجاد علاقة المتغيرات المستقلة مجتمعة مع بعضها كدفعة واحدة مع المتغير التابع مستخدمةً التحليل المتعدد (Multiple Regression)

7- استخدمت الباحثة معامل الانحدار بيتا **Beta** حتى يتم برهنة أن معامل الانحدار ذو دلالة إحصائية ، بحيث تتم من خلالها مقارنة كل متغير مع الآخر ، والمتغير الذي له قيمة بيتا أكبر يكون الأكثر تأثيراً على المتغير التابع.

8- استخدمت R Square لتقييم معادلة الانحدار ، إذ تشير إلى نسبة التباين للمتغير التابع نتيجة تأثير المتغيرات المستقلة ، فإذا كانت R Square تساوي 1 فإن هذا يعني بأن هناك علاقة خطية قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة

9- أيضاً تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA لاختبار مدى وجود فروق في آراء العينة حول متغيرات الدراسة تعزى إلى متغير آخر .

10- كما تم استخدام اختبار T-TEST لاختبار الفرضيات والإجابة عن أسئلة الدراسة .

منهجية البحث

لقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي ،حيث استخدمت الاستبيان في قياس أثر مخاطر التجارة الإلكترونية على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

أداة الدراسة

- تم تجميع بيانات الدراسة عن طريق الاستبيان والتي وزعت على كل من:
- المديرين الماليين في الشركات.
 - رؤساء أقسام معالجة البيانات (إدارة موقع الشركة على الإنترنت)
 - الموظفين في قسم المحاسبة
 - إدارة التدقيق الداخلي

مقياس أداة الدراسة

تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي لقياس الأهمية النسبية لعناصر الاستبيان من قبل المستجيبين ، حيث تم إعطاء الأوزان التالية لمقياس الدراسة .

الجدول رقم (4)

المقياس المستخدم في الدراسة

العنصر	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
	1	2	3	4	5

مجتمع وعينة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين ،الموظفين في قسم المحاسبة، رؤساء أقسام معالجة البيانات (إدارة موقع الشركة على الإنترنت) وإدارة التدقيق الداخلي في الشركات المساهمة العامة والخاصة والتي تمارس التجارة الإلكترونية

في الأردن ، والبالغة 161 شركة ولقد تم تحديد الشركات المساهمة التي تمارس التجارة الإلكترونية على النحو التالي :

- 1- قامت الباحثة بحصر الشركات المساهمة (العامة والخاصة) والتي لها موقع الكتروني على شبكة الإنترنت وذلك من خلال سجلات غرفة تجارة عمان .
- 2- ولغايات تحديد أي الشركات - التي تم حصرها في الخطوة الأولى - تستخدم الموقع الإلكتروني لأنشطة تجارية وأيها تستخدم الموقع لأغراض الدعاية والإعلان ، قامت الباحثة بزيارة كل موقع بصفتها - أي الباحثة - عميلة ترغب الشراء لكي تستطيع فرز الشركات التي تمارس التجارة الإلكترونية ، وتوصلت الباحثة إلى 161 شركة تستخدم الموقع لممارسة الأنشطة التجارية (أنظر الملاحق لغايات الاطلاع على أسماء هذه الشركات) .

وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة من المديرين الماليين ،الموظفين في قسم المحاسبة، رؤساء أقسام معالجة البيانات(إدارة موقع الشركة على الإنترنت) وإدارة التدقيق الداخلي في تلك الشركات (698) مفردة .وبالاعتماد على جدول تحديد حجم العينة بناء على حجم المجتمع من كتاب (sekaran,2003,page294) جدول Sample Size for Population Size بلغ حجم العينة (248) ،إلا أن الباحثة وزعت الاستبيانات على 400 مفردة خوفا من عدم استرداد عدد كبير من الاستبيانات الموزعة .

والجدول رقم (5) يوضح المعلومات المتعلقة بعينة الدراسة وعدد الاستبيانات التي أعيدت من المستجيبين :-

جدول رقم (5) نسبة الاستجابة على الاستبيانات

عدد الاستبيانات الموزعة	400 استبانته
استبيانات لم يتم استلامها	38 استبانته
استبيانات غير مكتملة	12 استبانته
عدد المستجيبين ونسبة استجابتهم	350 استبانته بنسبة (87.5 %)
عدد الاستبيانات التي تم حذفها لوجود قيم متطرفة Outliers	18 استبانته

وقبل مناقشة نتائج الاختبارات الإحصائية التي أجريت على البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيانات لابد الإشارة أولاً إلى الاختبارات التي أجرتها الباحثة على أداة القياس المستخدمة (الاستبيان) للتأكد من صدق وثبات الأداة وثانياً التأكد من التوزيع الطبيعي للبيانات ثالثاً التأكد من عدم وجود علاقات بين المتغيرات المستقلة مع بعضها بعضاً .

أولاً : صدق وثبات أداة القياس

ولغايات التأكد من صدق وثبات أداة القياس وهي الاستبيان قامت الباحثة بإجراء الاختبارات التالية :

أ- صدق الأداة (Instrument Validity)

عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين وقد بلغ عددهم (7) يعملون أعضاء هيئة تدريس في حقل المحاسبة لمعرفة ملاءمة الفقرات ووضوحها وأسلوب الكتابة ، وهل الفقرات تقيس متغيرات الدراسة ، وقد أخذت الباحثة بآراء 80% من مجموع المحكمين .

ب- ثبات الأداة أو الثقة (Instrument Reliability)

لتأكيد ثبات الأداة فقد وزعت الباحثة الاستبيانات على 20 محاسباً . وقد استخدمت الباحثة اختبار كرونباخ ألفا ، وحسب هذا الاختبار إذا كانت النتيجة 70% فما فوق فإن ثبات الأداة جيد ، أما إذا كانت النتيجة بين 60% و 70% يعتبر ثبات الأداة مقبولاً ، وإذا كانت النتيجة مادون ال 60% تعتبر الأداة ضعيفة . (Hair et al, 2006)

وقد كانت نتائج الثبات لأداة الدراسة كما يلي :

جدول رقم (6) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

المتغيرات	كرونباخ ألفا
الإفصاح المحاسبي	%78
الفيروسات	%71
هجمات القرصنة	%69
الأخطاء البشرية	%80
التسارع التكنولوجي	%70

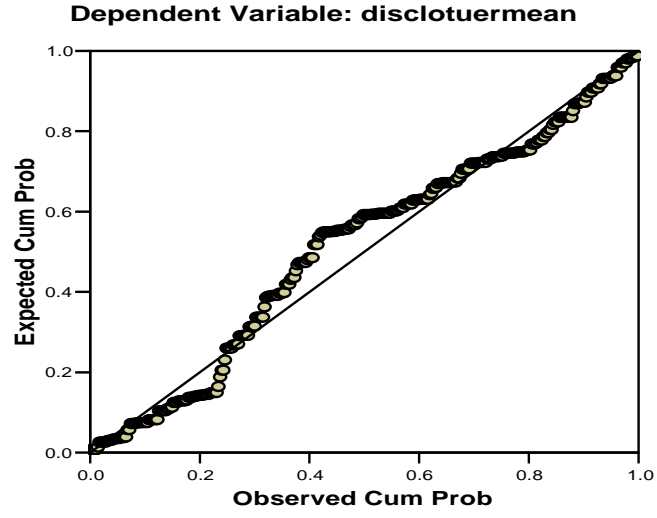
نلاحظ من الجدول أعلاه بان نتائج اختبار كرونباخ الفا لأداة الدراسة كانت نتائج جيدة ومقبولة مما يدعم ثبات الأداة المستخدمة في جمع البيانات للدراسة .

ثانياً: التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة

استخدمت الباحثة اختبارات التوزيع الطبيعي Normality والعلاقة الخطية Linearity بالإضافة إلى التشتت والتباين في إجابات العينة بعد جمع البيانات النهائية من عينة الدراسة. وقد كانت النتائج على النحو التالي :

أولاً: تبين أن العلاقة خطية من خلال الرسم البياني للمتغيرات التالي:

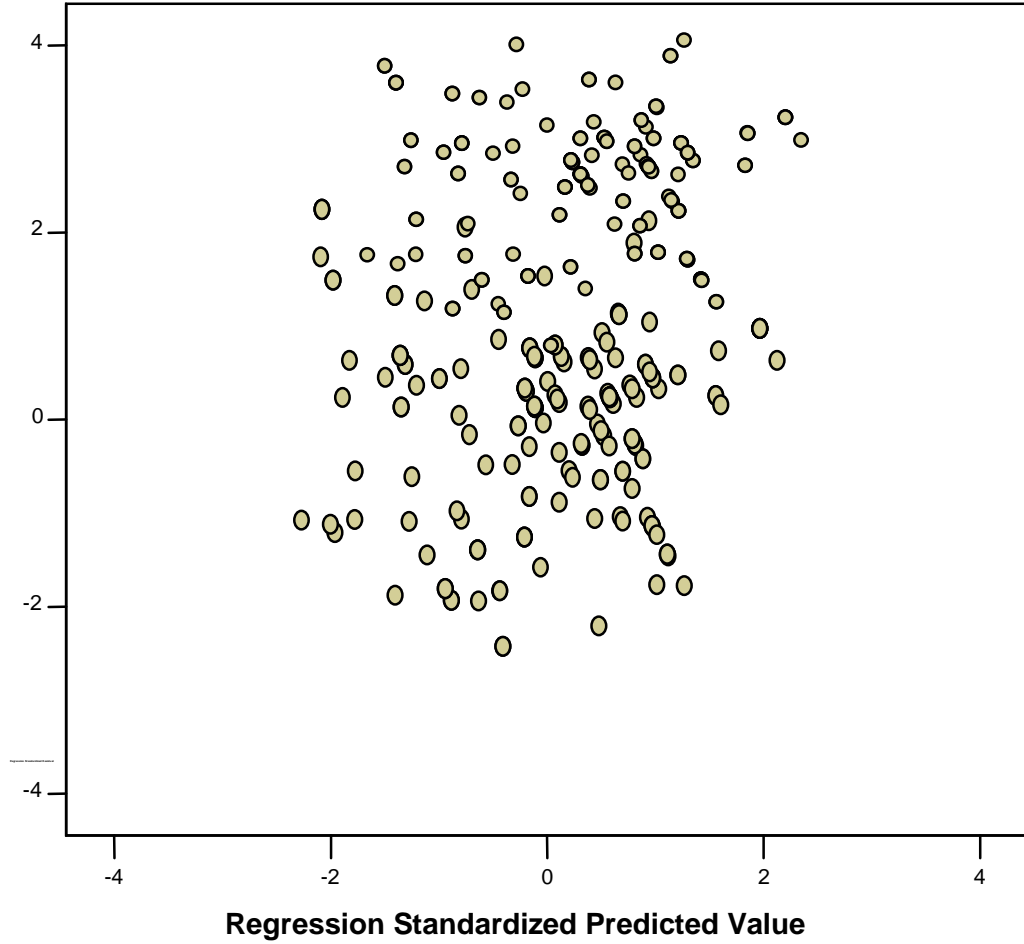
Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



ثانياً: أما بالنسبة لقياس تشتت البيانات فإن الرسم التالي يوضح وجود تشتت في البيانات حول متوسط المتغير التابع

Scatter plot

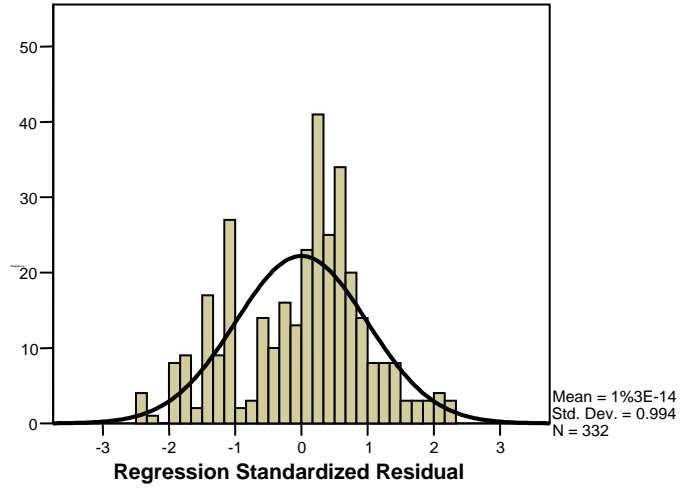
المتغير التابع : الإفصاح المحاسبي



ثالثاً : أما بالنسبة للتوزيع الطبيعي للبيانات فإن الرسم التالي يوضح بأن البيانات قد اتخذت الشكل الجرسى Bell Distribution ذا المتوسط الحسابي صفر والانحراف المعياري 1 مما يؤكد أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً مع التأكيد على أهمية أن تتوزع البيانات ضمن مدى $3+$ و $3-$. (Hair et al, 2006)

Histogram

المتغير التابع : الإفصاح المحاسبي



كما تم استخدام التحليل الوصفي من خلال نسب (Skewness) والذي يشير إلى أن البيانات تبدو طبيعية عندما تكون نسبة الخطأ المعياري واقعة بين $+1,96$ عندما تكون ألفا عند مستوى ذات دلالة إحصائية (5%). . (Hair et al, 2006)

وهذا ما يظهر في الجدول رقم (7) حيث إن نسب الخطأ المعياري للمتغيرات يقع ضمن المدى الطبيعي وهذا يدل على أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا . وهكذا تصبح البيانات جاهزة لاستخدام الانحدار المتعدد من أجل اختبار الفرضيات .

جدول رقم (7) نسب الخطأ المعياري

المتغيرات	عدد المستجيبين	Skewness (الميل) Std .error statistic	النسبة
		الخطأ المعياري الإحصائية	
الفيروسات	332	,134	-,609
هجمات القرصنة	332	,134	-,479
الأخطاء البشرية	332	,134	-,322
التسارع التكنولوجي	332	,134	-,561
الإفصاح المحاسبي	332	,134	-,196

ثالثاً: الصدق المعياري Criterion Validity

هذا النوع من الاختبار تم من خلال اختبار العلاقة بين الأربعة المتغيرات المستقلة من جهة وبين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع من جهة أخرى .
 إذ إن معامل الارتباط بيرسون correlation يبين قوة العلاقة بين متغيرين حيث يكون الارتباط عند مستوى ذات دلالة إحصائية 1% قويا ومؤكدا وبأن ما نسبة 99 % من العلاقة عشوائية ، وعند مستوى دلالة إحصائية 5% مؤكدة .
 وقد أكد hair et al .2006 بأن الارتباط العالي 90% فما فوق يعتبر مؤشرا على وجود ارتباط داخلي قوي بين المتغيرات (Collinearity) . ملحق رقم (2)

كما أشار إلى أن قيمة معامل تباين التضخم VIF (Variance Inflation Factor) المرتفعة تدل على وجود ارتباط داخلي عالٍ بين المتغيرات المستقلة وهو ما يسمى بالارتباط المتشعب أو المتعدد Multicollinearity ، علما بأن قيمة VIF مرتبطة بشكل مباشر بقيمة معامل آخر يسمى TOL(Tolerance) حيث لاحظ hair et al .2006 بأن قيمة TOL عند 0,10 متفقة مع قيمة VIF إذا كانت 10 أو أكثر.

بمعنى آخر إذا كانت قيم TOL أكبر من 10, لكل متغير وقيم VIF 10 أو أكثر فإن ذلك يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرات، مما يؤدي إلى أن تكون الأسئلة المطروحة في الاستبيان تقيس نفس المتغيرات مما يتطلب حذف المتغيرات المترابطة من الدراسة، لذا حرصت الباحثة على إجراء هذه الاختبارات للتأكد من عدم وجود علاقات قوية بين المتغيرات المستقلة، ولقد وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية في جدول رقم (8)

جدول رقم (8) الارتباط الداخلي للمتغيرات (Collinearity)

Collinearity statistics		Model
VIF	TOL	المتغيرات
1.689	,592	الفيروسات
1.345	,744	هجمات القرصنة
1.349	,741	الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية
1.511	,662	التسارع التكنولوجي

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نتائج تشخيص العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع بعضها بعضا Multicollinearity Diagnostics قبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد للمتغيرات بان العلاقة بين المتغيرات المستقلة متدنية وهذا يدل على عدم وجود ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة بعضها بعضا بالتالي عدم استبعاد أي من المتغيرات المستقلة وهو المطلوب.

تحليل العوامل الديموغرافية :

تم قياس العوامل الديموغرافية التالية ضمن الاستبيانات الموزعة على أفراد العينة :

- المؤهل العلمي - التخصص - المسمى الوظيفي - الخبرة العملية
وفيما يلي ملخص البيانات الديموغرافية التي جمعت من العينة في الجدول رقم (9) .

جدول رقم (9) تحليل العوامل الديموغرافية

العوامل الديموغرافية	الخصائص	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	بكالوريوس	237	71.4%
	درجة علمية أعلى	95	28.6%
التخصص	المحاسبة	288	86.7%
	تخصص آخر	44	13.3%
المسمى الوظيفي	مدير مالي	88	26.5%
	رئيس قسم معالجة البيانات	44	13.3%
	محاسب	172	51.8%
	مدقق حسابات داخلي	28	8.4%
الخبرة العملية	أقل من 5 سنوات	78	23.5%
	من 5 - 10 سنوات	120	36.1%
	أكثر من 10 سنوات	134	40.4%

نلاحظ من الجدول بأن 71.4% من المستجيبين حاصلون على درجة البكالوريوس بينما من يحملون درجات علمية أعلى فقد شكلوا نسبة 28.6% أي أن معظم المستجيبين يحملون شهادة البكالوريوس .
كما نلاحظ بأن 86.7% من المستجيبين هم من تخصص المحاسبة ، أما أصحاب الاختصاصات الأخرى فقد شكلوا نسبة 13.3% وهي نسبة ضئيلة ، علماً بأنهم

من تخصصات البرمجيات ،النظم المعلوماتية والحاسوب تتم الاستعانة بهم من أجل متابعة الموقع الإلكتروني للشركات على الإنترنت .

تم توزيع الاستبيانات على كل من له علاقة بأعداد القوائم المالية ونشرها على موقع الإنترنت من موظفي قسم المحاسبة في الشركات المساهمة العامة والخاصة. وكانت النتائج بأنه أجاب على الاستبيانات 26.5% مديريين ماليين وهم مسئولون عن متابعة أعداد ونشر القوائم المالية ، كما شكل رؤساء أقسام معالجة البيانات ما نسبته 13.3% ممن أجاب عن الاستبيانات بينما كانت النسبة الأكبر للمحاسبين الذين شكلوا ما نسبته 51.8% من المستجيبين ،أما مدققوا الحسابات فقد كانت النسبة 8.4% فقط .

أما ما يتعلق بالخبرة فقد بلغت نسبة المستجيبين الذين لهم خبرة تزيد على 10 سنوات 40.4% ، وبين 5-10 سنوات بلغت 36.1% والأقل من 5 سنوات نسبة 23.5%.

خصائص الدراسة

جدول رقم (10) الوسط الحسابي والأهمية النسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لفئة المديرين الماليين

الرقم	عبارات الاستبيان			المدير المالي	
	المتوسط الحساب	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية		

المتغير التابع الإفصاح المحاسبي

1	تلتزم الشركة بالفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية	4.8750	0.4238	97.5%
2	تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي	4.761	0.6251	95.22%
3	يجري إعداد البيانات المالية بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور .	4.7614	0.6251	95.23%
4	عند إعداد البيانات المالية يتم التأكد من جاهزية قابليتها للفهم من قبل مستخدمي هذه البيانات.	4.6364	0.9245	92.73%
5	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية ملائمة لحاجات متخذي القرارات بحيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية .	4.8295	0.5915	96.59%
6	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.	4.8068	0.5437	96.14%
7	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية يمكن الاعتماد عليها	4.7273	0.8127	94.55%
8	تتأكد الشركة من أن البيانات تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث التي تمت في الشركة بشكل معقول.	4.8182	0.5978	96.36%
9	المعلومات المقدمة في القوائم المالية تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.	4.8182	0.3879	96.36%

10	المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيز.	4.5795	0.7838	%91.59
11	تتبنى الشركة درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول أو تقليل للالتزامات.	4.6477	0.7884	%92.95
12	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة .	4.6477	0.6616	%92.95
13	تتأكد الشركة من أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.	4.6250	0.9507	%92.5
14	تحرص الشركة على عدم التأخر في تقديم البيانات كي لا تفقد ملاءمتها .	4.6932	0.7784	%93.86
15	يتم التعديل على التقديرات وفق أسس مدروسة ومعلنة	4.5682	0.9919	%91.36
16	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم إعلام المستخدمين وأثار هذه التغيرات .	4.8864	1.0874	%97.73
17	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم الإفصاح عن الأثر التراكمي لتغير المحاسبي في قائمة الدخل للسنة الحالية	4.4773	0.9344	%89.55
18	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي تؤدي إلى تعديلات في قيم الأصول أو الالتزامات قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية	4.4318	1.0261	%88.64
19	يتم تسوية الأصول أو الالتزامات إذا وقعت أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية أدت إلى توفير معلومات إضافية تساعد في تحديد قيم الأصول أو الالتزامات	4.2159	1.2452	%84.32
20	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تشير إلى ظروف نشأت بعد ذلك التاريخ بحيث يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تضليل مستخدمي القوائم	4.8636	1.0524	%97.27

			المالية	
21	4.2727	1.229	%85.45	تحرص الشركة على تجميع البيانات وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعا لخصائصها الاقتصادية .
22	4.1364	1.3577	%82.73	تصنف البيانات إلى :- أ- عناصر تقيس المركز المالي للشركة (أصول، التزامات ، حقوق ملكية)
23	4.1705	1.3237	%83.41	ب- عناصر تقيس الأداء في قائمة الدخل (إيرادات ومصاريف)
24	4.8182	1.1401	%96.36	تحرص الشركة عند الاعتراف بعناصر البيانات المالية تحقيق 1- شرط احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من هذه العناصر .
25	4.4205	1.0904	%88.41	2- شرط موثوقية القياس
26	3.9659	1.5120	%79.32	يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادي المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في التزام .
				المتغير المستقل الفيروسات
27	4.5367	1.2307	%90.73	إعداد نسخة من البرمجيات المشتراه أو المطورة داخليا وحفظها في مكان امن بحيث يمكن استرجاع نسخة نظيفة عند الحاجة .
28	3.8409	1.2677	%76.82	الاحتفاظ بسجل لكل عمليات التعديل في برامج التطبيقات بحيث يتم تسجيل جميع وقائع نقل البرامج المعدلة إلى المستخدمة في العمل .
29	3.2727	1.4201	%65.45	توعية الموظفين بعدم تحميل أي برنامج مجلوب من الخارج في حاسباتهم الشخصية .
30	227%3	1.3894	%60.45	عدم أجازة البرامج للاستخدام العام في المنشأة إلا بعد اجتيازها بنجاح الاختبارات اللازمة للتأكد من خلوها من الفيروسات .
31	3.5568	1.3718	%71.14	عند فحص البرمجيات للتأكد من خلوها من الفيروسات

			يتم ذلك على جهاز مستقل غير مرتبط بالشبكة	
32	تركيب برامج على الشبكة الداخلية لأجهزة الحاسب الرئيسي للتحقق من الفيروسات والقيام بتحديث تلك البرامج باستمرار	455%3	1.3554	%60.91
33	وضع برنامج عازل للفيروسات في الجهاز الذي يصل بين الشبكة الداخلية والعالم الخارجي لمنع وصول الفيروسات	341%3	1.4340	%60.68
34	تدريب الموظفين على كيفية الوقاية ضد الفيروسات والتعامل معها عند العثور عليها ومعالجة أثارها	4.3295	0.8266	%86.59
35	أخذ نسخ احتياطية من البيانات على فترات منتظمة ومعلومة ومعلنة للجميع ومن ثم حفظها في مكان امن.	3.8180	1.1601	%76.36
36	استخدام التوقيع الرقمي في جميع معاملات البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت حتى يتمكن نظام التشغيل من التحقق من صحة التوقيعات على البرامج قبل السماح بتشغيلها	4.6136	0.6146	%92.27
37	تحديد مسئولية التعامل مع البيانات وتسجيل وقائع استخدام الملفات وقواعد البيانات	4.3864	0.6853	%87.73
38	نشر إجراءات محددة وواضحة على المستخدمين لإتباعها في حالة ظهور الفيروسات لديهم	4.3750	0.9010	%87.50
39	عدم السماح بنسخ البرمجيات الأصلية بوساطة الموظفين سواء بحجبها عنهم أو بإصدار التعليمات بذلك	4.2386	0.9097	%84.77
40	عدم السماح بنقل الملفات أو البرامج على أقراص مرنة بوساطة الموظفين الذين قد يريدون مواصلة العمل في المنزل وذلك لعدم ضمان خلو أجهزتهم من الفيروسات.	4.4773	0.8439	%89.55
المتغير	المستقل هجمات القرصنة			
41	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام كلمة السر	4.4318	0.8276	%88.64

42	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام البطاقة الذكية	4.3977	1.0563	%87.95
43	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام بصمات العضوية	4.5000	0.7731	%90.00
44	التحقق من شرعية استخدام الموظفين للشبكة و وصولهم إلى المعلومات حسب الصلاحيات	4.4205	0.6200	%88.41
45	استخدام كلمة سر منفردة لا يمكن استنتاجها وتغييرها بانتظام	4.1250	0.9323	%82.50
46	لا يتشارك الموظفون كلمات السر بينهم	4.2500	0.9129	%85.00
47	التأكد من حماية كافة الوسائل المنقولة مثل الأقراص الصلبة التي يمكن نزعها والأقراص المرنة	4.3523	0.6440	%87.05
48	تتأكد الشركة من حماية البيانات المتراسلة بين الخادم الويب و المستخدم : بحيث لا يمكن اعتراض أو قراءة أو تعديل البيانات المرسله من المستخدم مثل الرقم السري و البيانات المالية إلى خادم الويب و بالعكس	4.2386	1.0394	%84.77
49	استخدام برامج جدران النار للحد من حدوث الاختراقات	4.3750	0.9262	%87.50
50	التأكد من أن يكون لدى كل من طرفي تبادل البيانات القدرة على التحقق من هوية الطرف الآخر والتعريف بنفسه كما لو كانت الأعمال التجارية و المالية تؤدي وجهها لوجه	4.2386	1.0283	%84.77
51	التأكد من معرفة الموظفين للأساليب المعتادة التي يمكن استخدامها لاختراق أنظمة الشركة من قبل الآخرين	3.7386	1.1685	%74.77
52	الاختراق الداخلي الذي قد يتعرض له موقع الشركة على الإنترنت أكثر تأثيراً على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة منه من الاختراق الخارجي	3.9318	1.0148	%78.64
53	يؤدي الاختراق إلى تغيير البيانات المنشورة على	4.4205	1.0701	%88.41

			موقع الشركة كونها تعتمد على معادلات حسابية تتغير فيها النتائج النهائية بتغير رقم واحد .	
54	3.9659	1.2385	النشر الإلكتروني أكثر عرضاً للاختراقات منه في حالة النشر التقليدي باستخدام الأوراق	%79.32
55	4.5367	1.0308	يصعب اكتشاف الاختراق الداخلي مقارنة بالاختراق الخارجي	%90.73
56	3.8409	1.2768	تؤدي الاختراقات الخارجية إلى تعطل الشبكة وتلف البيانات بالتالي تؤدي إلى التأثير على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة في القوائم المالية	%76.82
المتغير			المستقل الأخطاء	
57	3.3636	1.4076	تقوم الشركة برسمة تكلفة تطوير الموقع الإلكتروني	%67.27
58	3.1932	1.3718	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة نقل سهم الملكية	%63.86
59	3.7727	1.1114	تعترف الشركة بالمبيعات فقط عندما يتم توريد البضائع والخدمات	%75.45
60	4.1477	1.1894	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة تحويل العملات الأجنبية	%82.95
61	3.6364	1.4947	إذا سمحت الشركة لمنشآت أخرى أن تقوم بالدعاية على موقعها الإلكتروني الخاص فإن الشركة تجري تسوية للإيرادات باستخدام صفقات المقايضة .	%72.73
62	568%4	1.2718	التأكد من انه لم يعد لدى أي موظف سابق أي حق في الدخول على أنظمة الشركة	%81.14
63	4.1364	1.2971	من المتطلبات لتحقيق حماية المعلومات المتراسلة عبر الإنترنت عدم القدرة على الإنكار *	%82.73
64	341%4	1.2544	اتخاذ إجراءات عقابية حيال الموظفين الذين يتعمدون أو يستمرون في عدم احترام سياسات ومعايير وإجراءات امن المعلومات	%80.68
65	3.4886	1.4384	جميع الموظفين ملمين بالإجراءات الأمنية المتعلقة بواجباتهم ومهامهم ومسئولياتهم	%69.77
66	3.8750	1.3881	التأكد من معرفة الموظفين بمن يتصلون وكيفية	%77.50

			الاتصال بهم في حالة وقوع أخطاء	
67	70.68%	1.4852	3.5341	تدريب الموظفين بشكل مستمر على طرق امن أنظمة المعلومات والشبكة
68	75.68%	1.4179	3.7841	تتأكد الشركة من توفير الإجراءات و الممارسات بحيث يقوم خادم الويب بعملة و لا يتمكن من الوصول إلى البيانات على خادم الويب إلا الأشخاص المخولين
69	86.59%	0.8266	4.3295	إن قلة الخبرة العملية للموظفين تؤثر على المحتوى
				المعلوماتي للبيانات المنشورة على الإنترنت
70	86.82%	1.0922	4.3409	إن إهمال بعض الموظفين وعدم اكرائهم لأداء عملهم بالشكل الصحيح قد يشوه البيانات المعروضة على موقع الشركة على الإنترنت
71	96.82%	0.4767	4.8409	تسهل بعض الموظفين في تبادل كلمات السر بين بعضهم قد يؤدي إلى استخدام غير صحيح لها مما يؤدي إلى تحريف البيانات المنشورة على الإنترنت
72	93.41%	0.7690	4.6705	عدم وجود شخص يتابع البيانات المنشورة على الإنترنت بعد نشرها ومقارنتها مع البيانات الأصلية قد يؤدي إلى تسهيل عملية تحريف البيانات .
73	93.41%	0.7690	4.6705	عدم وعي الموظفين بأهمية سرية المعلومات قد يسهل عملية تحريف البيانات المنشورة
74	90.00%	1.0721	4.5000	الأخطاء التي قد ترتكب أثناء جمع البيانات وتحضيرها قد يؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات
75	67.27%	0.7656	4.7386	اللامبالاة في إعداد البيانات وإدخالها أو حتى التعامل معها قد يؤدي إلى التأثير في البيانات المنشورة على الإنترنت
76	63.86%	0.6903	4.7273	استخدام الترميز الخاطئ قد يؤدي لإحداث أخطاء في البيانات المنشورة على الإنترنت

				المتغير
				المستقل التسارع التكنولوجي
77	0.9877	4.6136	%92.27	وسائل تحضير أو تجميع البيانات قد لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات
78	0.7271	4.7614	%95.23	التقنيات الجديدة تتطلب وجود موظفين بمهارات عالية وهذا يعنى دفع رواتب عالية الأمر الذي ممكن ان تتجاهله الشركة في سبيل تخفيض النفقات
79	0.4355	4.7500	%95.00	يؤثر ضعف الشركة في مواكبة التطورات التقنية الحديثة مقارنة بمنافسيها على أداءها
80	0.9079	4.4432	%88.86	تقادم أجهزة الحاسوب المستخدمة قد يؤدي إلى أخطاء في إدخال ومعالجة البيانات
81	0.9468	4.4886	%89.77	إن ربط الشركات بالإنترنت والتقدم السريع لهذه التكنولوجيا أدى إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها هذه الشركات كسرقة بياناتها أو اختراقها من أكثر من مكان
82	0.7271	4.5114	%90.23	وسائل تحضير أو تجميع البيانات لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات
83	0.991	4.5795	%91.59	تقادم الأجهزة المستخدمة في عمليات إدخال ومعالجة البيانات يؤدي إلى فقدان بعض القيم خلال إرسالها أو قياسها
84	0.8734	4.6364	%92.73	عدم متابعة صيانة الأجهزة يؤثر على معالجة البيانات
85	1.0482	4.4318	%88.64	تتعرض شبكات الاتصال إلى سوء استخدام الناجم عن الإعطاب الطبيعية في المكونات المادية مثل انقطاع التيار الكهربائي وعطل الأجهزة الإلكترونية المصاحبة مما يؤثر على البيانات
86	1.2050	4.2045	%84.09	عند تعطل الأجهزة تكون البيانات أكثر عرضة للاستخدام غير المقبول من قبل المبرمجين، أفراد

			الصيانة الخ....	
87	التطور السريع في التقنيات المستخدمة في تطوير برامج الفيروسات وعدم قدرة الشركة على تطوير إمكانياتها لمواجهة هذه الفيروسات يزيد من فرص تحريف والتلاعب بالبيانات	4.2955	1.0631	%85.91
88	عدم القدرة على توفير برامج حماية يؤدي إلى تزايد الأخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	4.2159	1.1885	%84.32

يوضح الجدول رقم (10) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل من إجابات المديرين الماليين عن عبارات الاستبيان التي تقيس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ، وبالرجوع إلى الجدول السابق ذكره يمكن تحليل إجابات عينة الدراسة (فئة المديرين الماليين) بالنسبة لكل متغير على الوجه الآتي:-

- 1- فيما يتعلق بالمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي) والذي تقيسه العبارات من 1-26 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت %88.37 (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 16 إذ بلغت الأهمية النسبية %97،73 وأدنى نسبة للعبارة 26 إذ بلغت الأهمية النسبية %79.32. (للاطلاع على الترتيب التنازلي لإجابات مفردات العينة عن أسئلة الدراسة والتي تقيس متغيرات الدراسة أنظر الملاحق)
- 2- فيما يتعلق بالمتغير المستقل (الفيروسات) والذي تقيسه العبارات من 27-40 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت %77.92 (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 36 إذ بلغت الأهمية النسبية %92.27 وأدنى نسبة للعبارة 30 إذ بلغت الأهمية النسبية %60.45.

- 3- أما فيما يتعلق بالمتغير المستقل (هجمات قرصنة الإنترنت) والذي تقيسه العبارات من 41-56 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 84.7% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 55 إذ بلغت الأهمية النسبية 90.73% وأدنى نسبة للعبارة 51 إذ بلغت الأهمية النسبية 74.77%.
- 4- أما المتغير المستقل (الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية) والذي تقيسه العبارات من 57-76 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 81.84% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 71 إذ بلغت الأهمية النسبية 96.82% وأدنى نسبة للعبارة 76 إذ بلغت الأهمية النسبية 63.86%.
- 5- وأخيراً فيما يتعلق بالمتغير المستقل (التسارع التكنولوجي) والذي تقيسه العبارات من 77-88 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 89.89% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 78 إذ بلغت الأهمية النسبية 95.23% وأدنى نسبة للعبارة 86 إذ بلغت الأهمية النسبية 84.09%.

جدول رقم (11) الوسط الحسابي والأهمية النسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لفئة رئيس
قسم معالجة البيانات

الرقم	عبارات الاستبيان		
	رئيس قسم معالجة البيانات	المتوسط الحساب	الانحراف المعياري
	الأهمية النسبية		
المتغير التابع الإفصاح المحاسبي			
1	تلتزم الشركة بالفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية	4.9091	0.3621
2	تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي	4.8182	0.4952
3	يجري إعداد البيانات المالية بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور .	4.8409	0.5683
4	عند إعداد البيانات المالية يتم التأكد من جاهزية قابليتها للفهم من قبل مستخدمي هذه البيانات.	4.6364	0.7735
5	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية ملائمة لحاجات متخذي القرارات بحيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية .	4.8295	0.5258
6	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.	4.8068	0.7193
7	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية يمكن الاعتماد عليها	4.8182	0.6912
8	تتأكد الشركة من أن البيانات تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث التي تمت في الشركة بشكل معقول.	4.9091	0.3621
9	المعلومات المقدمة في القوائم المالية تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.	4.7727	0.5650
10	المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيز.	4.6818	0.7079
11	تتبنى الشركة درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام	4.6818	0.8289

			الضرورة لإجراء التقديرات المطلوبة بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول أو تقليل للالتزامات.	
12	4.7273	0.5852	%94.55	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة .
13	4.7500	0.8105	%95.00	تتأكد الشركة من أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.
14	4.8182	0.6912	%96.36	تحرص الشركة على عدم التأخر في تقديم البيانات كي لا تفقد ملاءمتها .
15	4.7500	0.7510	%95.00	يتم التعديل على التقديرات وفق أسس مدروسة ومعلنة
16	4.5682	0.8996	%91.36	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم إعلام المستخدمين وأثار هذه التغيرات .
17	4.5909	0.87120	%91.82	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم الإفصاح عن الأثر التراكمي لتغير المحاسبي في قائمة الدخل للسنة الحالية
18	4.5000	1.0000	%90.00	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي تؤدي إلى تعديلات في قيم الأصول أو الالتزامات قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية
19	4.5000	1.0452	%90.00	يتم تسوية الأصول أو الالتزامات إذا وقعت أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية أدت إلى توفير معلومات إضافية تساعد في تحديد قيم الأصول أو الالتزامات
20	4.5455	0.9010	%90.91	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تشير إلى ظروف نشأت بعد ذلك التاريخ بحيث يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية
21	4.4773	1.0452	%89.55	تحرص الشركة على تجميع البيانات وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعا لخصائصها الاقتصادية .
22	4.3409	1.2749	%86.82	تصنف البيانات إلى :- أ- عناصر تقيس المركز المالي للشركة (أصول

			،التزامات ، حقوق ملكية)	
23	ب- عناصر تقيس الأداء في قائمة الدخل (إيرادات ومصاريف)	4.3409	1.2189	%86.82
24	تحرص الشركة عند الاعتراف بعناصر البيانات المالية تحقيق	4.6136	0.9205	%92.27
25	1- شرط احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من هذه العناصر	4.6136	0.8685	%92.27
26	2- شرط موثوقية القياس	4.2500	1.3490	%85.00
	يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في التزام .			
	المتغير المستقل الفيروسات			
27	إعداد نسخة من البرمجيات المشتراه أو المطورة داخليا وحفظها في مكان امن بحيث يمكن استرجاع نسخة نظيفة عند الحاجة .	909%4	1.1777	%81.82
28	الاحتفاظ بسجل لكل عمليات التعديل في برامج التطبيقات بحيث يتم تسجيل جميع وقائع نقل البرامج المعدلة إلى المستخدمة في العمل .	4.1591	1.0985	%83.18
29	توعية الموظفين بعدم تحميل أي برنامج مجلوب من الخارج في حاسباتهم الشخصية .	3.6136	1.3846	%72.27
30	عدم أجازة البرامج للاستخدام العام في المنشأة إلا بعد اجتيازها بنجاح الاختبارات اللازمة للتأكد من خلوها من الفيروسات .	3.4545	1.4052	%69.09
31	عند فحص البرمجيات للتأكد من خلوها من الفيروسات يتم ذلك على جهاز مستقل غير مرتبط بالشبكة	3.7955	1.3221	%75.91
32	تركيب برامج على الشبكة الداخلية لأجهزة الحاسب الرئيسي للتحقق من الفيروسات والقيام بتحديث تلك البرامج باستمرار	3.1395	1.4221	%62.79
33	وضع برنامج عازل للفيروسات في الجهاز الذي	3.5000	1.4864	%70.00

			يصل بين الشبكة الداخلية والعالم الخارجي لمنع وصول الفيروسات	
34	0.7921	4.4773	تدريب الموظفين على كيفية الوقاية ضد الفيروسات والتعامل معها عند العثور عليها ومعالجة أثارها	%89.55
35	1.2665	3.9773	أخذ نسخ احتياطية من البيانات على فترات منتظمة ومعلومة ومعلنة للجميع ومن ثم حفظها في مكان امن.	%79.55
36	0.5613	4.6818	استخدام التوقيع الرقمي في جميع معاملات البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت حتى يتمكن نظام التشغيل من التحقق من صحة التوقيعات على البرامج قبل السماح بتشغيلها	%93.64
37	0.6954	4.4318	تحديد مسؤولية التعامل مع البيانات وتسجيل وقائع استخدام الملفات وقواعد البيانات	%88.64
38	0.8488	4.4773	نشر إجراءات محددة وواضحة على المستفيدين لإتباعها في حالة ظهور الفيروسات لديهم	%89.55
39	0.8651	4.3636	عدم السماح بنسخ البرمجيات الأصلية بوساطة الموظفين سواء بحجبها عنهم أو بإصدار التعليمات بذلك	%87.27
40	0.6985	4.5227	عدم السماح بنقل الملفات أو البرامج على أقراص مرنة بوساطة الموظفين الذين قد يريدون مواصلة العمل في المنزل وذلك لعدم ضمان خلو أجهزتهم من الفيروسات.	%90.45
المتغير			المستقل القرصنة	
41	0.8712	4.4091	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام كلمة السر	%88.18
42	0.9782	4.4773	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام البطاقة الذكية	%89.55
43	0.5377	4.6136	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام بصمات العضوية	%92.27
44	0.7281	4.4318	التحقق من شرعية استخدام الموظفين للشبكة و وصولهم إلى المعلومات حسب الصلاحيات	%88.64
45	0.8337	4.3409	استخدام كلمة سر منفردة لا يمكن استنتاجها وتغييرها	%86.82

			بانظام	
46	لا يتشارك الموظفون كلمات السر بينهم	4.4091	0.8441	%88.18
47	التأكد من حماية كافة الوسائل المنقولة مثل الأقراص الصلبة التي يمكن نزعها والأقراص المرنة	4.5227	0.5494	%90.45
48	تتأكد الشركة من حماية البيانات المتراسلة بين الخادم الويب و المستخدم : بحيث لا يمكن اعتراض أو قراءة أو تعديل البيانات المرسله من المستخدم مثل الرقم السري و البيانات المالية إلى خادم الويب و بالعكس	4.4091	0.9480	%88.18
49	استخدام برامج جدران النار للحد من حدوث الاختراقات	4.5455	0.8199	%90.91
50	التأكد من أن يكون لدى كل من طرفي تبادل البيانات القدرة على التحقق من هوية الطرف الآخر والتعريف بنفسه كما لو كانت الأعمال التجارية و المالية تؤدي وجهها لوجه	4.4773	0.8488	%89.55
51	التأكد من معرفة الموظفين للأساليب المعتادة التي يمكن استخدامها لاختراق أنظمة الشركة من قبل الآخرين	4.000	1.0565	%80.00
52	الاختراق الداخلي الذي قد يتعرض له موقع الشركة على الإنترنت أكثر تأثيراً على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة منه من الاختراق الخارجي	4.2045	0.8513	%84.09
53	يؤدي الاختراق إلى تغيير البيانات المنشورة على موقع الشركة كونها تعتمد على معادلات حسابية تتغير فيها النتائج النهائية بتغير رقم واحد .	4.682	0.9976	%81.36
54	النشر الإلكتروني أكثر عرضاً للاختراقات منه في حالة النشر التقليدي باستخدام الأوراق	3.9545	1.1403	%79.09
55	يصعب اكتشاف الاختراق الداخلي مقارنة بالاختراق الخارجي	3.9773	1.0672	%79.55
56	تؤدي الاختراقات الخارجية إلى تعطيل الشبكة وتلف البيانات بالتالي تؤدي إلى التأثير على المحتوى	3.8636	1.1928	%77.27

			المعلوماتي للبيانات المنشورة في القوائم المالية	
			المتغير المستقل الأخطاء في تطبيق السياسات الحاسبية	
73.64%	1.4269	3.6818	تقوم الشركة برسمة تكلفة تطوير الموقع الإلكتروني	57
69.55%	1.3892	3.4773	تتخذ الشركة السياسات الحاسبية الصحيحة عند معالجة نقل سهم الملكية	58
82.73%	1.0251	4.1364	تعترف الشركة بالمبيعات فقط عندما يتم توريد البضائع والخدمات .	59
89.09%	1.0220	4.4545	تتخذ الشركة السياسات الحاسبية الصحيحة عند معالجة تحويل العملات الأجنبية	60
78.18%	1.4112	3.9091	إذا سمحت الشركة لمنشآت أخرى أن تقوم بالدعاية على موقعها الإلكتروني الخاص فإن الشركة تجري تسوية للإيرادات باستخدام صفقات المقايضة .	61
85.00%	1.1639	4.2500	التأكد من انه لم يعد لدى أي موظف سابق أي حق في الدخول على أنظمة الشركة	62
86.82%	1.0985	4.3409	من المتطلبات لتحقيق حماية المعلومات المتراسلة عبر الإنترنت عدم القدرة على الإنكار *	63
86.36%	1.1159	4.3182	اتخاذ إجراءات عقابية حيال الموظفين الذين يتعمدون أو يستمرون في عدم احترام سياسات ومعايير وإجراءات امن المعلومات	64
75.00%	1.3490	3.7500	جميع الموظفين ملمين بالإجراءات الأمنية المتعلقة بواجباتهم ومهامهم ومسئولياتهم	65
84.55%	1.2363	4.2273	التأكد من معرفة الموظفين بمن يتصلون وكيفية الاتصال بهم في حالة وقوع أخطاء	66
80.45%	1.3891	227%4	تدريب الموظفين بشكل مستمر على طرق امن أنظمة المعلومات والشبكة	67
75.91%	1.4073	3.7955	تتأكد الشركة من توفير الإجراءات و الممارسات بحيث يقوم خادم الويب بعمله و لا يتمكن من الوصول إلى البيانات على خادم الويب إلا الأشخاص	68

			المخولين	
69	89.55%	0.7921	4.4773	إن قلة الخبرة العملية للموظفين تؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة على الإنترنت
70	92.73%	0.9173	4.6364	إن إهمال بعض الموظفين وعدم اكترائهم لأداء عملهم بالشكل الصحيح قد يشوه البيانات المعروضة على موقع الشركة على الإنترنت
71	99.09%	0.3015	4.9545	تساهل بعض الموظفين في تبادل كلمات السر بين بعضهم قد يؤدي إلى استخدام غير صحيح لها مما يؤدي إلى تحريف البيانات المنشورة على الإنترنت
72	98.18%	0.3621	4.9091	عدم وجود شخص يتابع البيانات المنشورة على الإنترنت بعد نشرها ومقارنتها مع البيانات الأصلية قد يؤدي إلى تسهيل عملية تحريف البيانات .
73	97.27%	0.5537	4.8636	عدم وعي الموظفين بأهمية سرية المعلومات قد يسهل عملية تحريف البيانات المنشورة
74	97.27%	0.6321	4.8636	الأخطاء التي قد ترتكب أثناء جمع البيانات وتحضيرها قد يؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات
75	98.64%	0.3340	4.9318	اللامبالاة في إعداد البيانات وإدخالها أو حتى التعامل معها قد يؤدي إلى التأثير في البيانات المنشورة على الإنترنت
76	96.36%	0.6567	4.8182	استخدام الترميز الخاطئ قد يؤدي لإحداث أخطاء في البيانات المنشورة على الإنترنت
			المتغير المستقل التسارع التكنولوجي	
77	97.73%	0.6182	4.8864	وسائل تحضير أو تجميع البيانات قد لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات
78	99.09%	0.3015	4.9545	التقنيات الجديدة تتطلب وجود موظفين بمهارات عالية وهذا يعنى دفع رواتب عالية الأمر الذي ممكن ان تتجاهله الشركة في سبيل تخفيض النفقات
79	88.95%	0.3211	4.4477	يؤثر ضعف الشركة في مواكبة التطورات التقنية

			الحديثة مقارنة بمنافسيها على أداءها	
80	0.565	4.7727	تقادم أجهزة الحاسوب المستخدمة قد يؤدي إلى أخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	%95.45
81	0.8174	4.7273	إن ربط الشركات بالإنترنت والتقدم السريع لهذه التكنولوجيا أدى إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها هذه الشركات كسرقة بياناتها أو اختراقها من أكثر من مكان	%94.55
82	0.5532	4.7955	وسائل تحضير أو تجميع البيانات لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات	%95.91
83	0.7555	4.8182	تقادم الأجهزة المستخدمة في عمليات إدخال ومعالجة البيانات يؤدي إلى فقدان بعض القيم خلال إرسالها أو قياسها	%96.36
84	0.6679	4.8636	عدم متابعة صيانة الأجهزة يؤثر على معالجة البيانات	%97.27
85	0.7339	4.7955	تتعرض شبكات الاتصال إلى سوء استخدام الناجم عن الإعطاب الطبيعية في المكونات المادية مثل انقطاع التيار الكهربائي وعطل الأجهزة الإلكترونية المصاحبة مما يؤثر على البيانات	%95.91
86	0.8004	4.6818	عند تعطل الأجهزة تكون البيانات أكثر عرضة للاستخدام غير المقبول من قبل المبرمجين، أفراد الصيانة الخ....	%93.64
87	0.7708	4.6818	التطور السريع في التقنيات المستخدمة في تطوير برامج الفيروسات وعدم قدرة الشركة على تطوير إمكانياتها لمواجهة هذه الفيروسات يزيد من فرص تحريف والتلاعب بالبيانات	%93.64
88	0.9205	4.6136	عدم القدرة على توفير برامج حماية يؤدي إلى تزايد الأخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	%92.27

يوضح الجدول رقم (11) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل من إجابات رؤساء أقسام معالجة البيانات عن عبارات الاستبيان التي تقيس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ، وبالرجوع إلى الجدول السابق ذكره يمكن تحليل إجابات عينة الدراسة (فئة رؤساء أقسام معالجة البيانات) بالنسبة لكل متغير على الوجه الآتي:-

1 - فيما يتعلق بالمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي) والذي تقيسه العبارات من 1-26 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 93.15% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارتين 1 و 8 إذ بلغت الأهمية النسبية 98.18 % وأدنى نسبة للعبارة 26 إذ بلغت الأهمية النسبية 85%.

2- فيما يتعلق بالمتغير المستقل (الفيروسات) والذي تقيسه العبارات من 27-40 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 80.98% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 36 إذ بلغت الأهمية النسبية 93.64% وأدنى نسبة للعبارة 32 إذ بلغت الأهمية النسبية 62.79%.

3- أما فيما يتعلق بالمتغير المستقل (هجمات قرصنة الإنترنت) والذي تقيسه العبارات من 41-56 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 85.88% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 43 إذ بلغت الأهمية النسبية 92.27% وأدنى نسبة للعبارة 56 إذ بلغت الأهمية النسبية 77.27%.

4- أما المتغير المستقل (الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية) والذي تقيسه العبارات من 57-76 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية

النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 86.82% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 71 إذ بلغت الأهمية النسبية 99.09% وأدنى نسبة للعبارة 58 إذ بلغت الأهمية النسبية 69.55%.

5- وأخيراً فيما يتعلق بالمتغير المستقل (التسارع التكنولوجي) والذي تقيسه العبارات من 77-88 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 95.06% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 78 إذ بلغت الأهمية النسبية 99.09% وأدنى نسبة للعبارة 79 إذ بلغت الأهمية النسبية 88.95%.

جدول رقم (12) الوسط الحسابي والأهمية النسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لفئة المحاسبين

الرقم	عبارات الاستبيان		المحاسب	
	المتوسط الحساب	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	
المتغير التابع الإفصاح المحاسبي				
1	4.6453	0.6087	92.91%	تلتزم الشركة بالفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية
2	4.2849	0.9082	85.70%	تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي
3	4.2849	0.9943	85.70%	يجري إعداد البيانات المالية بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور .
4	4.1453	1.0634	82.91%	عند إعداد البيانات المالية يتم التأكد من جاهزية قابليتها للفهم من قبل مستخدمي هذه البيانات.
5	4.4535	0.9004	89.07%	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية ملائمة لحاجات متخذي القرارات بحيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية
6	4.6071	1.0253	92.14%	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.
7	4.2907	1.0245	85.81%	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية يمكن الاعتماد عليها
8	4.4942	0.8685	89.88%	تتأكد الشركة من أن البيانات تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث التي تمت في الشركة بشكل معقول.
9	4.3547	0.8285	87.09%	المعلومات المقدمة في القوائم المالية تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها

			وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.	
10	4.2326	1.0671	%84.65	المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيز.
11	4.3605	0.8774	%87.21	تتبنى الشركة درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول أو تقليل للالتزامات.
12	4.2965	0.8914	%85.93	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة .
13	4.2733	1.0150	%85.47	تتأكد الشركة من أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.
14	4.2558	1.0450	%85.12	تحرص الشركة على عدم التأخر في تقديم البيانات كي لا تفقد ملاءمتها
15	4.1686	0.9797	%83.37	يتم التعديل على التقديرات وفق أسس مدروسة ومعلنة
16	3.9709	1.2064	%79.42	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم إعلام المستخدمين وأثار هذه التغيرات .
17	3.9709	1.1365	%79.42	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم الإفصاح عن الأثر التراكمي لتغير المحاسبي في قائمة الدخل للسنة الحالية
18	3.9767	1.1545	%79.53	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي تؤدي إلى تعديلات في قيم الأصول أو الالتزامات قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية
19	3.6802	1.3624	%73.60	يتم تسوية الأصول أو الالتزامات إذا وقعت أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية أدت إلى توفير معلومات إضافية تساعد في تحديد قيم الأصول أو الالتزامات
20	4.0058	1.1420	%80.12	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تشير

			إلى ظروف نشأت بعد ذلك التاريخ بحيث يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية	
21	3.7558	1.3545	75.12%	تحرص الشركة على تجميع البيانات وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعا لخصائصها الاقتصادية .
22	3.8837	1.2132	77.67%	تصنف البيانات إلى:- أ- عناصر تقيس المركز المالي للشركة (أصول،التزامات ، حقوق ملكية)
23	3.5058	1.4245	70.12%	ب- عناصر تقيس الأداء في قائمة الدخل (إيرادات ومصاريف)
24	3.7500	1.3118	75.00%	تحرص الشركة عند الاعتراف بعناصر البيانات المالية تحقيق 1- شرط احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من هذه العناصر .
25	4.2035	1.0313	84.07%	2- شرط موثوقية القياس
26	3.6395	1.3586	72.79%	يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في التزام .

المتغير المستقل الفيروسات

27	4.0523	1.0444	81.05%	إعداد نسخة من البرمجيات المشتراه أو المطورة داخليا وحفظها في مكان امن بحيث يمكن استرجاع نسخة نظيفة عند الحاجة .
28	4.0640	1.093	81.28%	الاحتفاظ بسجل لكل عمليات التعديل في برامج التطبيقات بحيث يتم تسجيل جميع وقائع نقل البرامج المعدلة إلى المستخدمة في العمل .
29	3.6512	1.2866	73.02%	توعية الموظفين بعدم تحميل أي برنامج مجلوب من الخارج في حاسباتهم الشخصية .
30	3.2093	1.339	64.19%	عدم أجازة البرامج للاستخدام العام في المنشأة

			ألا بعد اجتيازها بنجاح الاختبارات اللازمة للتأكد من خلوها من الفيروسات .	
31	3.7035	1.3330	%74.07	عند فحص البرمجيات للتأكد من خلوها من الفيروسات يتم ذلك على جهاز مستقل غير مرتبط بالشبكة
32	3.1395	1.3082	%62.79	تركيب برامج على الشبكة الداخلية لأجهزة الحاسب الرئيسي للتحقق من الفيروسات والقيام بتحديث تلك البرامج باستمرار
33	3.3140	1.3356	%66.28	وضع برنامج عازل للفيروسات في الجهاز الذي يصل بين الشبكة الداخلية والعالم الخارجي لمنع وصول الفيروسات
34	4.2093	0.8933	%84.19	تدريب الموظفين على كيفية الوقاية ضد الفيروسات والتعامل معها عند العثور عليها ومعالجة أثارها
35	3.9186	1.0620	%78.37	أخذ نسخ احتياطية من البيانات على فترات منتظمة ومعلومة ومعلنة للجميع ومن ثم حفظها في مكان امن.
36	4.5756	0.63068	%91.51	استخدام التوقيع الرقمي في جميع معاملات البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت حتى يتمكن نظام التشغيل من التحقق من صحة التوقيعات على البرامج قبل السماح بتشغيلها
37	4.2442	0.5670	%84.88	تحديد مسئولية التعامل مع البيانات وتسجيل وقائع استخدام الملفات وقواعد البيانات
38	4.2035	0.8812	%84.07	نشر إجراءات محددة وواضحة على المستفيدين لإتباعها في حالة ظهور الفيروسات لديهم
39	4.1163	0.8775	%82.33	عدم السماح بنسخ البرمجيات الأصلية بوساطة الموظفين سواء بحجبها عنهم أو بإصدار التعليمات بذلك
40	4.3314	0.8856	%86.63	عدم السماح بنقل الملفات أو البرامج على

			أقرص مرنة بوساطة الموظفين الذين قد يريدون مواصلة العمل في المنزل وذلك لعدم ضمان خلو أجهزتهم من الفيروسات .
--	--	--	--

المتغير المستقل هجمات القرصنة

41	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام كلمة السر	4.2093	0.9687	%84.19
42	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام البطاقة الذكية	4.2093	1.0330	%84.19
43	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام بصمات العضوية	4.3721	0.8590	%87.44
44	التحقق من شرعية استخدام الموظفين للشبكة و وصولهم إلى المعلومات حسب الصلاحيات	4.2733	0.7420	%85.47
45	استخدام كلمة سر منفردة لا يمكن استنتاجها وتغييرها بانتظام	4.1512	1.0031	%83.02
46	لا يتشارك الموظفين كلمات السر بينهم	4.2384	0.8558	%84.77
47	التأكد من حماية كافة الوسائل المنقولة مثل الأقراص الصلبة التي يمكن نزعها والأقرص المرنة	4.2442	0.8368	%84.88
48	تتأكد الشركة من حماية البيانات المتراسلة بين الخادم الويب و المستخدم : بحيث لا يمكن اعتراض أو قراءة أو تعديل البيانات المرسله من المستخدم مثل الرقم السري و البيانات المالية إلى خادم الويب و بالعكس	4.1570	0.9875	%83.14
49	استخدام برامج جدران النار للحد من حدوث الاختراقات	4.1919	0.9873	%83.84
50	التأكد من أن يكون لدى كل من طرفي تبادل البيانات القدرة على التحقق من هوية الطرف الآخر والتعريف بنفسه كما لو كانت الأعمال التجارية و المالية تؤدي وجهها لوجه	4.0988	0.95305	%81.98

51	التأكد من معرفة الموظفين للأساليب المعتادة التي يمكن استخدامها لاختراق أنظمة الشركة من قبل الآخرين	3.8895	1.1468	%77.79
52	الاختراق الداخلي الذي قد يتعرض له موقع الشركة على الإنترنت أكثر تأثيراً على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة منه من الاختراق الخارجي	3.8779	1.0827	%77.56
53	يؤدي الاختراق إلى تغيير البيانات المنشورة على موقع الشركة كونها تعتمد على معادلات حسابية تتغير فيها النتائج النهائية بتغير رقم واحد	3.8547	1.1275	%77.09
54	النشر الإلكتروني أكثر عرضاً للاختراقات منه في حالة النشر التقليدي باستخدام الأوراق	3.5465	1.326	%70.93
55	يصعب اكتشاف الاختراق الداخلي مقارنة بالاختراق الخارجي	3.8953	1.1085	%77.91
56	تؤدي الاختراقات الخارجية إلى تعطل الشبكة وتلف البيانات بالتالي تؤدي إلى التأثير على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة في القوائم المالية	3.6221	1.2897	%72.44

المتغير المستقل الأخطاء في تطبيق

السياسات المحاسبية

57	تقوم الشركة برسمة تكلفة تطوير الموقع الإلكتروني	3.6977	1.2098	%73.95
58	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة نقل سهم الملكية	3.3081	1.378	%66.16
59	تعترف الشركة بالمبيعات فقط عندما يتم توريد البضائع والخدمات .	3.6337	1.271	%72.67
60	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة تحويل العملات الأجنبية	4.1512	1.0598	%83.02
61	إذا سمحت الشركة لمنشآت أخرى أن تقوم	3.8721	1.2686	%77.44

			بالدعاية على موقعها الإلكتروني الخاص فإن الشركة تجري تسوية للإيرادات باستخدام صفقات المقايضة .	
%84.19	1.0498	4.2093	التأكد من انه لم يعد لدى أي موظف سابق أي حق في الدخول على أنظمة الشركة	62
%84.07	1.10786	4.2035	من المتطلبات لتحقيق حماية المعلومات المتراسلة عبر الإنترنت عدم القدرة على الإنكار *	63
%77.21	1.239	3.8605	اتخاذ إجراءات عقابية حيال الموظفين الذين يتعمدون أو يستمرون في عدم احترام سياسات ومعايير وإجراءات امن المعلومات	64
%65.81	1.03496	3.2907	جميع الموظفين ملمين بالإجراءات الأمنية المتعلقة بواجباتهم ومهامهم ومسئولياتهم	65
%75.70	1.3356	3.7849	التأكد من معرفة الموظفين بمن يتصلون وكيفية الاتصال بهم في حالة وقوع أخطاء	66
%66.40	1.3753	3.3198	تدريب الموظفين بشكل مستمر على طرق امن أنظمة المعلومات والشبكة	67
%75.81	1.3689	3.7907	تتأكد الشركة من توفير الإجراءات و الممارسات بحيث يقوم خادم الويب بعملة و لا يتمكن من الوصول إلى البيانات على خادم الويب إلا الأشخاص المخولين	68
%86.98	08345	4.3488	إن قلة الخبرة العملية للموظفين تؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة على الإنترنت	69
%85.47	0.9917	4.2733	إن إهمال بعض الموظفين وعدم اكتراثهم لأداء عملهم بالشكل الصحيح قد يشوه البيانات المعروضة على موقع الشركة على الإنترنت	70
%93.95	0.5737	4.6977	تساهل بعض الموظفين في تبادل كلمات السر بين بعضهم قد يؤدي إلى استخدام غير صحيح لها مما يؤدي إلى تحريف البيانات المنشورة	71

			على الإنترنت	
72	عدم وجود شخص يتابع البيانات المنشورة على الإنترنت بعد نشرها ومقارنتها مع البيانات الأصلية قد يؤدي إلى تسهيل عملية تحريف البيانات .	4.3953	0.9020	%87.91
73	عدم وعي الموظفين بأهمية سرية المعلومات قد يسهل عملية تحريف البيانات المنشورة	4.3837	0.9633	%87.67
74	الأخطاء التي قد ترتكب أثناء جمع البيانات وتحضيرها قد يؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات	4.2733	1.0656	%85.47
75	اللامبالاة في إعداد البيانات وإدخالها أو حتى التعامل معها قد يؤدي إلى التأثير في البيانات المنشورة على الإنترنت	4.5000	0.8885	%90.00
76	استخدام الترميز الخاطئ قد يؤدي لإحداث أخطاء في البيانات المنشورة على الإنترنت	4.3895	0.9456	%87.79

المتغير المستقل التسارع التكنولوجي

77	وسائل تحضير أو تجميع البيانات قد لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات	4.3488	1.0233	%86.98
78	التقنيات الجديدة تتطلب وجود موظفين بمهارات عالية وهذا يعني دفع رواتب عالية الأمر الذي ممكن أن تتجاهله الشركة في سبيل تخفيض النفقات	4.5291	0.8681	%90.58
79	يؤثر ضعف الشركة في مواكبة التطورات التقنية الحديثة مقارنة بمنافسيها على أداءها	4.4477	0.7513	%88.95
80	تقادم أجهزة الحاسوب المستخدمة قد يؤدي إلى أخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	4.3198	1.0128	%86.40
81	إن ربط الشركات بالإنترنت والتقدم السريع لهذه التكنولوجية أدى إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها هذه الشركات كسرقة	4.3837	1.0000	%87.67

			بياناتها أو اختراقها من أكثر من مكان	
82	وسائل تحضير أو تجميع البيانات لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات	4.3372	0.7445	%86.74
83	تقادم الأجهزة المستخدمة في عمليات إدخال ومعالجة البيانات يؤدي إلى فقدان بعض القيم خلال إرسالها أو قياسها	4.3663	0.9969	%87.33
84	عدم متابعة صيانة الأجهزة يؤثر على معالجة البيانات	4.3314	1.0376	%86.63
85	تعرض شبكات الاتصال إلى سوء استخدام الناجم عن الإعطاب الطبيعية في المكونات المادية مثل انقطاع التيار الكهربائي وعطل الأجهزة الإلكترونية المصاحبة مما يؤثر على البيانات	4.2267	0.9917	%84.53
86	عند تعطل الأجهزة تكون البيانات أكثر عرضة للاستخدام غير المقبول من قبل المبرمجين، أفراد الصيانة الخ....	4.1570	1.0162	%83.14
87	التطور السريع في التقنيات المستخدمة في تطوير برامج الفيروسات وعدم قدرة الشركة على تطوير إمكانياتها لمواجهة هذه الفيروسات يزيد من فرص تحريف والتلاعب بالبيانات	4.0988	1.1221	%81.98
88	عدم القدرة على توفير برامج حماية يؤدي إلى تزايد الأخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	4.1105	1.1570	%82.21

يوضح الجدول رقم (12) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل من إجابات المحاسبين على عبارات الاستبيان التي تقيس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ، وبالرجوع إلى الجدول السابق ذكره يمكن تحليل إجابات عينة الدراسة (فئة المحاسبين) بالنسبة لكل متغير على الوجه الآتي:-

- 1- فيما يتعلق بالمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي) والذي تقيسه العبارات من 1-26 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 82.68% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة الأولى إذ بلغت الأهمية النسبية 92.91% وأدنى نسبة للعبارة 23 إذ بلغت الأهمية النسبية 70.12%.
- 2- فيما يتعلق بالمتغير المستقل (الفيروسات) والذي تقيسه العبارات من 27-40 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 78.19% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 36 إذ بلغت الأهمية النسبية 91.51% وأدنى نسبة للعبارة 32 إذ بلغت الأهمية النسبية 62.79%.
- 3- أما فيما يتعلق بالمتغير المستقل (هجمات قرصنة الإنترنت) والذي تقيسه العبارات من 41-56 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 81.04% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 43 إذ بلغت الأهمية النسبية 87.44% وأدنى نسبة للعبارة 54 إذ بلغت الأهمية النسبية 70.93%.
- 4- أما المتغير المستقل (الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية) والذي تقيسه العبارات من 57-76 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 80.38% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 71 إذ بلغت الأهمية النسبية 93.95% وأدنى نسبة للعبارة 65 إذ بلغت الأهمية النسبية 65.81%.
- 5- وأخيراً فيما يتعلق بالمتغير المستقل (التسارع التكنولوجي) والذي تقيسه العبارات من 77-88 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة

بالجدول وبلغت 86.09% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 78 إذ بلغت الأهمية النسبية 90.58% وأدنى نسبة للعبارة 87 إذ بلغت الأهمية النسبية 81.98%.

جدول رقم (13) الوسط الحسابي والأهمية النسبية المتعلقة بمتغيرات الدراسة لفئة مدققي الحسابات الداخليين

الرقم	عبارات الاستبيان	مدقق داخلي	
		المتوسط الحساب	الانحراف المعياري
			الأهمية النسبية
المتغير التابع الإفصاح المحاسبي			
1	تلتزم الشركة بالفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية	4.7857	0.4987
			%95.71
2	تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي	4.5000	0.8819
			%90.00
3	يجري إعداد البيانات المالية بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور .	4.5357	0.8812
			%90.71
4	عند إعداد البيانات المالية يتم التأكد من جاهزية قابليتها للفهم من قبل مستخدمي هذه البيانات.	4.2857	1.2724
			%85.71
5	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية ملائمة لحاجات متخذي القرارات بحيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية .	4.5357	0.9934
			%90.71
6	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.	4.4910	0.8751
			%89.82
7	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية يمكن الاعتماد عليها	4.3214	1.2781
			%86.43
8	تتأكد الشركة من أن البيانات تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث التي تمت في الشركة بشكل معقول.	4.6071	0.8751
			%92.14
9	المعلومات المقدمة في القوائم المالية تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجورها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.	4.7143	0.4601
			%94.29
10	المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيز.	4.4643	0.9993
			%89.29
11	تتبنى الشركة درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول أو تقليل للالتزامات.	4.4643	0.9993
			%89.29
12	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية تكون كاملة	4.4286	0.7418
			%88.57

			ضمن حدود المادية والتكلفة .	
	09616	4.4643	تتأكد الشركة من أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.	13
%89.29				
	1.0100	4.3929	تحرص الشركة على عدم التأخر في تقديم البيانات كي لا تفقد ملاءمتها .	14
%87.86				
%86.43	1.0203	4.3214	يتم التعديل على التقديرات وفق أسس مدروسة ومعلنة	15
	1.2488	4.1786	في حالة حدوث تغيير جوهري في السياسات المحاسبية يتم إعلام المستخدمين وأثار هذه التغييرات	16
%83.57				
	1.1008	4.2143	في حالة حدوث تغيير جوهري في السياسات المحاسبية يتم الإفصاح عن الأثر التراكمي لتغيير المحاسبي في قائمة الدخل للسنة الحالية	17
%84.29				
	1.1974	4.2143	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي تؤدي إلى تعديلات في قيم الأصول أو الالتزامات قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية	18
%84.29				
	1.4742	3.8929	يتم تسوية الأصول أو الالتزامات إذا وقعت أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية أدت إلى توفير معلومات إضافية تساعد في تحديد قيم الأصول أو الالتزامات	19
%77.86				
	1.2905	3.9643	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تشير إلى ظروف نشأت بعد ذلك التاريخ بحيث يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية	20
%79.29				
	1.4836	3.8571	تحرص الشركة على تجميع البيانات وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعا لخصائصها الاقتصادية .	21
%77.14				
	1.2318	3.9643	تصنف البيانات إلى:- أ- عناصر تقيس المركز المالي للشركة (أصول، التزامات، حقوق ملكية)	22
%79.29				
	1.5736	3.5714	ب- عناصر تقيس الأداء في قائمة الدخل (إيرادات ومصاريف)	23
%71.43				
	1.4493	3.7857	تحرص الشركة عند الاعتراف بعناصر البيانات المالية تحقيق 1- شرط احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من هذه العناصر .	24
%75.71				
	1.09593	4.3571	2- شرط موثوقية القياس	25
%87.14				
	1.5241	3.7857	يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع	26
%75.71				

			الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في التزام .	
			المتغير المستقل الفيروسات	
	1.2864	4.1071	إعداد نسخة من البرمجيات المشتراه أو المطورة داخليا وحفظها في مكان امن بحيث يمكن استرجاع نسخة نظيفة عند الحاجة .	27
%82.14				
	1.4044	4.2500	الاحتفاظ بسجل لكل عمليات التعديل في برامج التطبيقات بحيث يتم تسجيل جميع وقائع نقل البرامج المعدلة إلى المستخدمة في العمل .	28
%85.00				
	1.595	3.7857	توعية الموظفين بعدم تحميل أي برنامج مجلوب من الخارج في حاسباتهم الشخصية .	29
%75.71				
	1.71015	3.4643	عدم أجازة البرامج للاستخدام العام في المنشأة ألا بعد اجتيازها بنجاح الاختبارات اللازمة للتأكد من خلوها من الفيروسات .	30
%69.29				
	1.4657	4.0000	عند فحص البرمجيات للتأكد من خلوها من الفيروسات يتم ذلك على جهاز مستقل غير مرتبط بالشبكة	31
%80.00				
	1.5500	3.4286	تركيب برامج على الشبكة الداخلية لأجهزة الحاسب الرئيسي للتحقق من الفيروسات والقيام بتحديث تلك البرامج باستمرار	32
%68.57				
	1.492	3.6786	وضع برنامج عازل للفيروسات في الجهاز الذي يصل بين الشبكة الداخلية والعالم الخارجي لمنع وصول الفيروسات	33
%73.57				
	0.6929	4.4643	تدريب الموظفين على كيفية الوقاية ضد الفيروسات والتعامل معها عند العثور عليها ومعالجة أثارها	34
%89.29				
	0.9947	4.2143	أخذ نسخ احتياطية من البيانات على فترات منتظمة ومعلومة ومعلنة للجميع ومن ثم حفظها في مكان امن .	35
%84.29				
	0.5345	4.7143	استخدام التوقيع الرقمي في جميع معاملات البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت حتى يتمكن نظام التشغيل من التحقق من صحة التوقيعات على البرامج	36
%94.29				

	0.5670	4.6071	تحديد مسؤولية التعامل مع البيانات وتسجيل وقائع استخدام الملفات وقواعد البيانات	37
%92.14				
	0.8812	4.5357	نشر إجراءات محددة وواضحة على المستخدمين لإتباعها في حالة ظهور الفيروسات لديهم	38
%90.71				
	0.8789	4.4286	عدم السماح بنسخ البرمجيات الأصلية بوساطة الموظفين سواء بحجبها عنهم أو بإصدار التعليمات بذلك	39
%88.57				
	0.9595	4.5714	عدم السماح بنقل الملفات أو البرامج على أقراص مرنة بوساطة الموظفين الذين قد يريدون مواصلة العمل في المنزل وذلك لعدم ضمان خلو أجهزتهم من الفيروسات .	40
%91.43				
			المتغير المستقل هجمات القرصنة	
	0.8752	4.6071	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام كلمة السر	41
%92.14				
	1.2781	4.3214	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام البطاقة الذكية	42
%86.43				
	0.8751	4.6071	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام بصمات العضوية	43
%92.14				
	0.4600	4.7143	التحقق من شرعية استخدام الموظفين للشبكة و وصولهم إلى المعلومات حسب الصلاحيات	44
%94.29				
	0.9993	4.4643	استخدام كلمة سر منفردة لا يمكن استنتاجها وتغييرها بانتظام	45
%89.29				
	0.9993	4.4643	لا يتشارك الموظفون كلمات السر بينهم	46
%89.29				
	0.63725	4.4643	التأكد من حماية كافة الوسائل المنقولة مثل الأقراص الصلبة التي يمكن نزعها والأقراص المرنة	47
%89.29				
	0.9512	4.3571	تتأكد الشركة من حماية البيانات المتراسلة بين الخادم الويب و المستخدم : بحيث لا يمكن اعتراض أو قراءة أو تعديل البيانات المرسله من المستخدم مثل الرقم السري و البيانات المالية إلى خادم الويب و بالعكس	48
%87.14				
	1.0959	4.3571	استخدام برامج جدران النار للحد من حدوث الاختراقات	49
%87.14				
	0.98333	4.3214	التأكد من أن يكون لدى كل من طرفي تبادل البيانات	50
%86.43%				

			القدرة على التحقق من هوية الطرف الآخر والتعريف بنفسه كما لو كانت الأعمال التجارية و المالية تؤدي وجها لوجه	
	1.2488	4.1786	التأكد من معرفة الموظفين للأساليب المعتادة التي يمكن استخدامها لاختراق أنظمة الشركة من قبل الآخرين	51
%83.57				
	1.1008	4.2143	الاختراق الداخلي الذي قد يتعرض له موقع الشركة على الإنترنت أكثر تأثيرا على المحتوى أ لمعلوماتي للبيانات المنشورة منه من الاختراق الخارجي	52
%84.29				
	1.1974	4.2143	يؤدي الاختراق إلى تغيير البيانات المنشورة على موقع الشركة كونها تعتمد على معادلات حسابية تتغير فيها النتائج النهائية بتغير رقم واحد .	53
%84.29				
	1.3467	4.2143	النشر الإلكتروني أكثر عرضا للاختراقات منه في حالة النشر التقليدي باستخدام الأوراق	54
%84.29				
	1.1127	4.1429	يصعب اكتشاف الاختراق الداخلي مقارنة بالاختراق الخارجي	55
%82.86				
	1.4836	3.8571	تؤدي الاختراقات الخارجية إلى تعطل الشبكة وتلف البيانات بالتالي تؤدي إلى التأثير على المحتوى أ لمعلوماتي للبيانات المنشورة في القوائم المالية المتغير	56
%77.14				
			المستقل الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية	
	1.2172	4.0000	تقوم الشركة برسمة تكلفة تطوير الموقع الإلكتروني	57
%80.00				
	1.456	3.7500	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة نقل سهم الملكية	58
%75.00				
	1.331	3.9286	تعترف الشركة بالمبيعات فقط عندما يتم توريد البضائع والخدمات .	59
%78.57				
	1.0959	4.3571	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة تحويل العملات الأجنبية	60
%87.14				
	1.412	4.0714	إذا سمحت الشركة لمنشآت أخرى أن تقوم بالدعاية على موقعها الإلكتروني الخاص فإن الشركة تجري تسوية للإيرادات باستخدام صفقات المقايضة .	61
%81.43				
	1.3348	4.3214	التأكد من انه لم يعد لدى أي موظف سابق أي حق في الدخول على أنظمة الشركة	62
%86.43				
	1.4105	4.2857	من المتطلبات لتحقيق حماية المعلومات المتراسلة	63
%85.71				

			عبر الإنترنت عدم القدرة على الإنكار *	
%82.86	1.4067	4.1429	اتخاذ إجراءات عقابية حيال الموظفين الذين يتعمدون أو يستمرون في عدم احترام سياسات ومعايير وإجراءات امن المعلومات	64
%75.71	1.6184	3.7857	جميع الموظفين ملمين بالإجراءات الأمنية المتعلقة بواجباتهم ومهامهم ومسئولياتهم	65
%80.00	1.4657	4.0000	التأكد من معرفة الموظفين بمن يتصلون وكيفية الاتصال بهم في حالة وقوع أخطاء	66
%70.71	1.551	3.5357	تدريب الموظفين بشكل مستمر على طرق امن أنظمة المعلومات والشبكة	67
%90.00	1.0715	4.5000	تتأكد الشركة من توفير الإجراءات و الممارسات بحيث يقوم خادام الويب بعملة و لا يتمكن من الوصول إلى البيانات على خادام الويب إلا الأشخاص المخولين	68
%89.29	0.6929	4.4643	إن قلة الخبرة العملية للموظفين تؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة على الإنترنت	69
%88.57	0.9595	4.4286	إن إهمال بعض الموظفين وعدم اكترائهم لأداء عملهم بالشكل الصحيح قد يشوه البيانات المعروضة على موقع الشركة على الإنترنت	70
%96.43	0.4756	4.8214	تساهل بعض الموظفين في تبادل كلمات السر بين بعضهم قد يؤدي إلى استخدام غير صحيح لها مما يؤدي إلى تحريف البيانات المنشورة على الإنترنت	71
%90.71	0.8811	4.5357	عدم وجود شخص يتابع البيانات المنشورة على الإنترنت بعد نشرها ومقارنتها مع البيانات الأصلية قد يؤدي إلى تسهيل عملية تحريف البيانات .	72
%90.71	0.8811	4.5357	عدم وعي الموظفين بأهمية سرية المعلومات قد يسهل عملية تحريف البيانات المنشورة	73
%86.43	1.2781	4.3214	الأخطاء التي قد ترتكب أثناء جمع البيانات وتحضيرها قد يؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات	74
%92.14	09560	4.6071	اللامبالاة في إعداد البيانات وإدخالها أو حتى التعامل معها قد يؤدي إلى التأثير في البيانات المنشورة على الإنترنت	75
%93.57	0819	4.6786	استخدام الترميز الخاطئ قد يؤدي إحداث أخطاء في	76

			البيانات المنشورة على الإنترنت	
			المتغير المستقل التسارع التكنولوجي	
	1.2573	4.3929	وسائل تحضير أو تجميع البيانات قد لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات	77
%87.86				
	0.8698	4.6429	التقنيات الجديدة تتطلب وجود موظفين بمهارات عالية وهذا يعني دفع رواتب عالية الأمر الذي ممكن ان تتجاهله الشركة في سبيل تخفيض النفقات	78
%92.86				
	0.44096	4.7500	يؤثر ضعف الشركة في مواكبة التطورات التقنية الحديثة مقارنة بمنافسيها على أداءها	79
%95.00				
	0.9993	4.4643	تقادم أجهزة الحاسوب المستخدمة قد يؤدي إلى أخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	80
%89.29				
	1.0000	4.5000	إن ربط الشركات بالإنترنت والتقدم السريع لهذه التكنولوجيا أدى إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها هذه الشركات كسرقة بياناتها أو اختراقها من أكثر من مكان	81
%90.00				
	0.7445	4.4643	وسائل تحضير أو تجميع البيانات لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات	82
%89.29				
	0.9222	4.5357	تقادم الأجهزة المستخدمة في عمليات إدخال ومعالجة البيانات يؤدي إلى فقدان بعض القيم خلال إرسالها أو قياسها	83
%90.71				
	1.1032	4.4286	عدم متابعة صيانة الأجهزة يؤثر على معالجة البيانات	84
%88.57				
	1.0261	4.3571	تتعرض شبكات الاتصال إلى سوء استخدام الناجم عن الإعطاب الطبيعية في المكونات المادية مثل انقطاع التيار الكهربائي وعطل الأجهزة الإلكترونية المصاحبة مما يؤثر على البيانات	85
%87.14				
	1.2578	4.2143	عند تعطل الأجهزة تكون البيانات أكثر عرضة للاستخدام غير المقبول من قبل المبرمجين، أفراد الصيانة الخ....	86
%84.29				
	1.1097	4.2500	التطور السريع في التقنيات المستخدمة في تطوير	87
%85.00				

			برامج الفيروسات وعدم قدرة الشركة على تطوير إمكانياتها لمواجهة هذه الفيروسات يزيد من فرص تحريف والتلاعب بالبيانات	
	1.2057	4.2169	عدم القدرة على توفير برامج حماية يؤدي إلى تزايد الأخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	88
%84.34				

يوضح الجدول رقم (13) الوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية لكل من إجابات مدققي الحسابات الداخليين عن عبارات الاستبيان التي تقيس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ، وبالرجوع إلى الجدول السابق ذكره يمكن تحليل إجابات عينة الدراسة بالنسبة لكل متغير على الوجه الآتي:-

1- فيما يتعلق بالمتغير التابع (الإفصاح المحاسبي) والذي تقيسه العبارات من 1-26 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 85.46% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة الأولى إذ بلغت الأهمية النسبية 95.71% وأدنى نسبة للعبارة 23 إذ بلغت الأهمية النسبية 71.43%.

2 - فيما يتعلق بالمتغير المستقل (الفيروسات) والذي تقيسه العبارات من 27-40 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 83.21% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 36 إذ بلغت الأهمية النسبية 94.29% وأدنى نسبة للعبارة 32 إذ بلغت الأهمية النسبية 68.57%.

3 - أما فيما يتعلق بالمتغير المستقل (هجمات قرصنة الإنترنت) والذي تقيسه العبارات من 41-56 ، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 86.88% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة

- كانت للعبارة رقم 41 إذ بلغت الأهمية النسبية 92.14% وأدنى نسبة للعبارة 56 إذ بلغت الأهمية النسبية 77.14%.
- 4 - أما المتغير المستقل (الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية) والذي تقيسه العبارات من 57-76، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 85.07% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 71 إذ بلغت الأهمية النسبية 96.43% وأدنى نسبة للعبارة 67 إذ بلغت الأهمية النسبية 70.71%.
- 5 - وأخيراً فيما يتعلق بالمتغير المستقل (التسارع التكنولوجي) والذي تقيسه العبارات من 77-88، تم احتساب متوسط قيم الأهمية النسبية الظاهرة بالجدول وبلغت 88.69% (وهو حاصل قسمة مجموع نسب الأهمية النسبية على عددها) ومقارنة القيم مع متوسطها نجد أن أعلى قيمة كانت للعبارة رقم 79 إذ بلغت الأهمية النسبية 95% وأدنى نسبة للعبارة 86 إذ بلغت الأهمية النسبية 84.29%.

تأثير العوامل الديموغرافية على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

لأغراض الدراسة فقد تم اختبار الفروق في تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على متطلبات الإفصاح المحاسبي والتي تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية وكانت النتائج على النحو التالي وكما هو مبين في الجدول رقم (14) :

جدول رقم (14)

الفروق في تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة على المتغير التابع والتي تعزى إلى المتغيرات الديموغرافية

المتغير	F المحسوبة	F الجدولة	SIG F	النتيجة
نوع الوظيفة	1.399	1.3	0.038	توجد فروقات
المؤهل	0.808	1.41	0.772	لا توجد فروقات
التخصص	1.069	1.52	0.381	لا توجد فروقات
الخبرة	1.738	1.35	0.003	توجد فروقات

نلاحظ من الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولة بالنسبة للمتغيرين الديموغرافيين الوظيفة والخبرة ، مما يدل على وجود فروق في تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة (هجمات القراصنة ، الفيروسات ، الأخطاء البشرية الناتجة عن تطبيق السياسات المحاسبية ، والتسارع التكنولوجي) على المتغير التابع (متطلبات الإفصاح المحاسبي) والتي تعزى إليها .

وباستخدام اختبار شافيه Scheffe للمقارنات البعدية نجد أن الفروق تميل إلى صالح رئيس قسم معالجة البيانات بالنسبة لمتغير الوظيفة وحسب جدول رقم (15) ، أما متغير الخبرة فتميل النتائج إلى مدة الخبرة بين 5-10 سنوات الأكثر تأثيراً على العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ، وكما هو مبين في الجدول رقم (16) .

جدول رقم (15) نتائج اختبار شافيه Scheffe لمتغير الوظيفة

المتغير (الوظيفة)	مدير مالي	رئيس قسم معالجة البيانات	محاسب	مدقق داخلي	الوسط الحسابي
مدير مالي	1.000	-0.1233	*0.4164	*0.2592	4.5367
رئيس قسم معالجة البيانات	-0.1233	1.000	*0.5397	*0.3825	4.660
محاسب	*0.4164	*0.5397	1.000	-0.1572	4.1203
مدقق داخلي	*0.2592	*0.3825	-0.1572	1.000	4.275

جدول رقم (16) نتائج اختبار شافيه Scheffe لمتغير الخبرة

المتغير (الخبرة)	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	الوسط الحسابي
أقل من 5 سنوات	1.0000	-0.1132	0.0748	4.3047
من 5-10 سنوات	-0.1132	1.0000	*0.1880	4.4179
أكثر من 10 سنوات	0.0748	*0.1880	1.0000	4.2299

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية

H0 : لا تؤثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

Ha : تؤثر المتغيرات المستقلة مجتمعة على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

جدول رقم (17) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

R square	R	نتيجة الفرضية العدمية	SIG F	F المجدولة	F المحسوبة
0.728	0.853	رفض	0.000	2.37	219.092

لقد تم استخدام الانحدار المتعدد Multi Regression لاختبار الفرضيات ، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول رقم (17) أن قيمة (F المحسوبة = 219.092) أكبر من قيمتها المجدولة ، وتبعاً لقاعدة القرار :- تقبل الفرضية العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أكبر من 5%، ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 5%.

بناءً على النتائج نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha) ذلك لأن قيمة F المحسوبة (219.092) أكبر من قيمة F المجدولة (2.37) والقيمة المعنوية (SIG) (0.000) أقل من 5%.

وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة مجتمعة وهي (هجمات القرصنة ، الفيروسات ، الأخطاء البشرية الناتجة عن تطبيق السياسات المحاسبية ، والتسارع التكنولوجي) لها تأثير على متطلبات الإفصاح المحاسبي ، والعلاقة بين المتغيرات المستقلة مجتمعة مع متطلبات الإفصاح المحاسبي هي علاقة ايجابية قوية كون أن قيمة الارتباط $R = 85.3\%$.

الفرضية الأولى

H0 : لا تؤثر الفيروسات على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

Ha : تؤثر الفيروسات على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

جدول رقم (18) نتائج اختبار الفرضية الأولى

R square	R	نتيجة الفرضية العدمية	SIG F	F الجدولة	F المحسوبة
0.376	0.613	رفض	0.000	1.96	14.095

لقد تم استخدام الانحدار البسيط Simple Regression لاختبار الفرضيات ،
ونجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول رقم (18) أن قيمة (F المحسوبة =
14.095) أكبر من قيمتها المجدولة ، وتبعاً لقاعدة القرار :- تقبل الفرضية العدمية
(H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG)
أكبر من 5%، ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة
الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 5%.

بناءً على النتائج نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)
ذلك لأن قيمة F المحسوبة (14.95) أكبر من قيمة F المجدولة (1.96) والقيمة
المعنوية (SIG) (0.0000) أقل من 5%.

وهذا يعني أن المتغير المستقل الفيروسات لها تأثير على متطلبات الإفصاح
المحاسبي، والعلاقة بين الفيروسات و متطلبات الإفصاح المحاسبي هي علاقة
إيجابية قوية كون أن قيمة الارتباط $R = 61.3\%$.
الفرضية الثانية

H0 : لا تؤثر هجمات القرصنة على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

Ha : تؤثر هجمات القرصنة على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

جدول رقم (19) نتائج اختبار الفرضية الثانية

R square	R	نتيجة الفرضية العدمية	SIG F	F الجدولة	F المحسوبة
0.543	0.737	رفض	0.000	1.96	19.793

لقد تم استخدام الانحدار البسيط Simple Regression لاختبار الفرضيات ،
ونجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول رقم(19) أن قيمة (F المحسوبة =
19.793) أكبر من قيمتها الجدولة ، وتبعاً لقاعدة القرار :- تقبل الفرضية
العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية
(SIG) أكبر من 5%، ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر
من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 5%.
وبناءً على النتائج نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)
ذلك لأن قيمة F المحسوبة (19.793) أكبر من قيمة F الجدولة (1.96)
والقيمة المعنوية (SIG) (0.000) أقل من 5%.
وهذا يعني أن المتغير المستقل هجمات القرصنة لها تأثير على متطلبات
الإفصاح المحاسبي ،والعلاقة بين هجمات القرصنة و متطلبات الإفصاح
المحاسبي هي علاقة ايجابية قوية كون أن قيمة الارتباط $R = 73.7\%$.
الفرضية الثالثة
H0 : لا تؤثر الأخطاء البشرية الناتجة عن تطبيق السياسات المحاسبية على
متطلبات الإفصاح المحاسبي .
Ha : تؤثر الأخطاء البشرية الناتجة عن تطبيق السياسات المحاسبية على
متطلبات الإفصاح المحاسبي .

جدول رقم (20) نتائج اختبار الفرضية الثالثة

R square	R	نتيجة الفرضية العدمية	SIG F	F المجدولة	F المحسوبة
0.594	0.771	رفض	0.000	1.96	21.989

لقد تم استخدام الانحدار البسيط Simple Regression لاختبار الفرضيات ،
ونجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول رقم (21) أن قيمة (F المحسوبة =
21.989) أكبر من قيمتها المجدولة ، وتبعاً لقاعدة القرار :- تقبل الفرضية
العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية
(SIG) أكبر من 5%، ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر
من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 5% .
وبناءً على النتائج نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)
ذلك لأن قيمة F المحسوبة (21.989) أكبر من قيمة F المجدولة (1.96)
والقيمة المعنوية (SIG) (0.000) أقل من 5% .
وهذا يعني أن المتغير المستقل الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية له تأثير
على متطلبات الإفصاح المحاسبي ، والعلاقة بين الأخطاء في تطبيق السياسات
المحاسبية و متطلبات الإفصاح المحاسبي هي علاقة إيجابية قوية كون أن قيمة
الارتباط $R = 77.1\%$.

الفرضية الرابعة

H0 : لا يؤثر التسارع التكنولوجي على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

Ha : يؤثر التسارع التكنولوجي على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

جدول رقم (21) نتائج اختبار الفرضية الرابعة

R square	R	نتيجة الفرضية العدمية	SIG F	F المجدولة	F المحسوبة
0.669	0.818	رفض	0.0.000	1.96	25.797

لقد تم استخدام الانحدار البسيط Simple Regression لاختبار الفرضيات ،
ونجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول رقم (20) أن قيمة (F المحسوبة =
25.797) أكبر من قيمتها المجدولة ، وتبعاً لقاعدة القرار :- تقبل الفرضية
العدمية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية
(SIG) أكبر من 5%، ونرفض الفرضية (H0) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر
من القيمة الجدولية والقيمة المعنوية (SIG) أقل من 5%.
بناءً على النتائج نرفض الفرضية العدمية (H0) ونقبل الفرضية البديلة (Ha)
ذلك لأن قيمة F المحسوبة (25.797) أكبر من قيمة F المجدولة (1.96)
والقيمة المعنوية (SIG) (0.000) أقل من 5%.
وهذا يعني أن المتغير المستقل التسارع التكنولوجي له تأثير على متطلبات
الإفصاح المحاسبي ، والعلاقة بين التسارع التكنولوجي و متطلبات الإفصاح
المحاسبي هي علاقة ايجابية قوية كون أن قيمة الارتباط $R = 81.8\%$.

اتجاهات الفروق في آراء عينة الدراسة بشأن متغيرات الدراسة العينة
المتغير التابع الإفصاح المحاسبي

جدول رقم (22) نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة

الرقم	عبارات الأسئلة	مستوى التأثير	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
1	تلتزم الشركة بالفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية	0.9506	0.53783	4.753
2	تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي	0.9	0.82447	4.5
3	يجري إعداد البيانات المالية بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور .	0.9012	0.88113	4.506
4	عند إعداد البيانات المالية يتم التأكد من جاهزية قابليتها للفهم من قبل مستخدمي هذه البيانات.	0.8741	1.4206	4.3705
5	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية ملائمة لحاجات متخذي القرارات بحيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية .	0.92228	0.81318	4.6114
6	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة والتحيز .	0.8982	0.90479	4.491
7	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية يمكن الاعتماد عليها	0.89578	0.98148	4.4789
8	تتأكد الشركة من أن البيانات تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث التي تمت في الشركة بشكل معقول.	0.92892	0.76963	4.6446
9	المعلومات المقدمة في القوائم المالية تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.	0.91266	0.70747	4.5633

4.4036	0.9645	0.88072	المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيز.	10
4.488	0.86725	0.8976	تتبنى الشركة درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول أو تقليل للالتزامات.	11
4.4578	0.80484	0.89156	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة .	12
4.4458	0.98328	0.88916	تتأكد الشركة من أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.	13
4.4578	0.9684	0.89156	تحرص الشركة على عدم التأخر في تقديم البيانات كي لا تفقد ملاءمتها .	14
4.3645	0.98155	0.8729	يتم التعديل على التقديرات وفق أسس مدروسة ومعلنة	15
4.1777	1.16146	0.83554	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم إعلام المستخدمين وأثار هذه التغيرات .	16
4.2078	1.7801	0.84156	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم الإفصاح عن الأثر التراكمي لتغير المحاسبي في قائمة الدخل للسنة الحالية	17
4.1867	1.12433	0.83734	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي تؤدي إلى تعديلات في قيم الأصول أو الالتزامات قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية	18
3.9458	1.33399	0.78916	يتم تسوية الأصول أو الالتزامات إذا وقعت أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية أدت إلى توفير معلومات إضافية تساعد في تحديد قيم الأصول أو الالتزامات	19
4.1687	1.11912	0.83374	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تشير إلى ظروف نشأت بعد ذلك التاريخ بحيث يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تضليل مستخدمي القوائم	20

			المالية	
3.997	1.32259	0.7994	تحرص الشركة على تجميع البيانات وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعا لخصائصها الاقتصادية .	21
4.181	1.26764	0.80362	تصنف البيانات إلى :- أ- عناصر تقيس المركز المالي للشركة (أصول، التزامات ، حقوق ملكية)	22
3.7982	1.4243	0.75964	ب- عناصر تقيس الأداء في قائمة الدخل (إيرادات ومصاريف)	23
4.181	1.27477	0.80362	تحرص الشركة عند الاعتراف بعناصر البيانات المالية تحقيق 1- شرط احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من هذه العناصر .	24
4.3283	1.3884	0.86566	2- شرط موثوقية القياس	25
3.8193	1.42396	0.76386	يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في التزام .	26

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) بلغت قيمة متوسط المتوسطات الحسابية لإجابات مفردات العينة الإحصائية حول المتغير التابع 4.328 ومتوسط الانحرافات المعيارية لهذه الإجابات بلغت 1.0782 أما مستوى التأثير فقد بلغت قيمة متوسط مستوى التأثير 86.31% .

نلاحظ من الجدول رقم (22) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أكبر من متوسط مستوى التأثير البالغ 86.31% هي العبارات ذوات الأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13، 14، 15، 25) .

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبارة
1	تلتزم الشركة بالفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية
2	تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي
3	يجري إعداد البيانات المالية بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور
4	عند إعداد البيانات المالية يتم التأكد من جاهزية قابليتها للفهم من قبل مستخدمي هذه البيانات.
5	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية ملائمة لحاجات متخذي القرارات بحيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية .
6	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.
7	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية يمكن الاعتماد عليها
8	تتأكد الشركة من أن البيانات تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث التي تمت في الشركة بشكل معقول.
9	المعلومات المقدمة في القوائم المالية تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.
10	المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيز.
11	تتبنى الشركة درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول أو تقليل للالتزامات.
12	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة .
13	تتأكد الشركة من أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.
14	تحرص الشركة على عدم التأخر في تقديم البيانات كي لا تفقد ملائمتها .
15	يتم التعديل على التقديرات وفق أسس مدروسة ومعلنة
25	تحرص الشركة عند الاعتراف بعناصر البيانات المالية تحقيق شرط موثوقية القياس

ونلاحظ من الجدول رقم (22) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أقل من متوسط مستوى التأثير البالغ 86.31% هي العبارات ذوات الأرقام (16، 17، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 26) .

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبارة
16	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم إعلام المستخدمين وأثار هذه التغيرات .
17	في حالة حدوث تغير جوهري في السياسات المحاسبية يتم الإفصاح عن الأثر التراكمي لتغير المحاسبي في قائمة الدخل للسنة الحالية
18	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي تؤدي إلى تعديلات في قيم الأصول أو الالتزامات قبل تاريخ اعتماد إصدار القوائم المالية
19	يتم تسوية الأصول أو الالتزامات إذا وقعت أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية أدت إلى توفير معلومات إضافية تساعد في تحديد قيم الأصول أو الالتزامات
20	يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تشير إلى ظروف نشأت بعد ذلك التاريخ بحيث يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية
21	تحرص الشركة على تجميع البيانات وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعا لخصائصها الاقتصادية .
22	تصنف البيانات إلى:- أ- عناصر تقيس المركز المالي للشركة (أصول ،التزامات ، حقوق ملكية) ب- عناصر تقيس الأداء في قائمة الدخل (إيرادات ومصاريف)
23	ب- عناصر تقيس الأداء في قائمة الدخل (إيرادات ومصاريف)
24	تحرص الشركة عند الاعتراف بعناصر البيانات المالية تحقيق 1- شرط احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من هذه العناصر .
26	يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في التزام .

بالتالي لقد أكدت الدراسة الميدانية أن عينة الدراسة لديها معرفة بمستوى التأثير لمخاطر التجارة الإلكترونية على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

جدول رقم (23)

نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة للمتغير الفيروسات

الرقم	عبارات الأسئلة	مستوى التأثير	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
27	إعداد نسخة من البرمجيات المشتراه أو المطورة داخليا وحفظها في مكان امن بحيث يمكن استرجاع نسخة نظيفة عند الحاجة .	0.8012	1.13445	4.06
28	الاحتفاظ بسجل لكل عمليات التعديل في برامج التطبيقات بحيث يتم تسجيل جميع وقائع نقل البرامج المعدلة إلى المستخدمة في العمل .	0.81266	1.16815	4.633
29	توعية الموظفين بعدم تحميل أي برنامج مجلوب من الخارج في حاسباتهم الشخصية .	0.71144	1.36852	3.5572
30	عدم أجازة البرامج للاستخدام العام في المنشأة إلا بعد اجتيازها بنجاح الاختبارات اللازمة للتأكد من خلوها من الفيروسات .	0.64278	1.39682	3.2139
31	عند فحص البرمجيات للتأكد من خلوها من الفيروسات يتم ذلك على جهاز مستقل غير مرتبط بالشبكة	0.74036	1.35249	3.7018
32	تركيب برامج على الشبكة الداخلية لأجهزة الحاسب الرئيسي للتحقق من الفيروسات والقيام بتحديث تلك البرامج باستمرار	0.63734	1.36023	3.1867
33	وضع برنامج عازل للفيروسات في الجهاز الذي يصل بين الشبكة الداخلية والعالم الخارجي لمنع وصول الفيروسات	0.65904	1.40249	3.2952

4.2982	0.85059	0.85964	34	تدريب الموظفين على كيفية الوقاية ضد الفيروسات والتعامل معها عند العثور عليها ومعالجة أثارها
3.9247	1.11176	0.78494	35	أخذ نسخ احتياطية من البيانات على فترات منتظمة ومعلومة ومعلنة للجميع ومن ثم حفظها في مكان امن.
4.6114	0.60928	0.92228	36	استخدام التوقيع الرقمي في جميع معاملات البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت حتى يتمكن نظام التشغيل من التحقق من صحة التوقيعات على البرامج قبل السماح بتشغيلها
4.3373	0.72964	0.86746	37	تحديد مسئولية التعامل مع البيانات وتسجيل وقائع استخدام الملفات وقواعد البيانات
4.3133	0.94153	0.86266	38	نشر إجراءات محددة وواضحة على المستفيدين لإتباعها في حالة ظهور الفيروسات لديهم
4.2078	0.88741	0.84156	39	عدم السماح بنسخ البرمجيات الأصلية بواسطة الموظفين سواء بحجبها عنهم أو بإصدار التعليمات بذلك
4.4157	0.8597	0.88314	40	عدم السماح بنقل الملفات أو البرامج على أقراص مرنة بواسطة الموظفين الذين قد يريدون مواصلة العمل في المنزل وذلك لعدم ضمان خلو أجهزتهم من الفيروسات.

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)

بلغت قيمة متوسط المتوسطات الحسابية لإجابات مفردات العينة الإحصائية حول المتغير الفيروسات 3.9826 ومتوسط الانحرافات المعيارية لهذه الإجابات بلغت 1.08379 أما مستوى التأثير فقد بلغت قيمة متوسط مستوى التأثير 78.76% . نلاحظ من الجدول رقم (23) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أكبر من متوسط مستوى التأثير البالغ 78.76% هي العبارات ذوات الأرقام (27، 28، 34، 35، 36، 37، 38، 39، 40) .

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبارة
27	إعداد نسخة من البرمجيات المشتراه أو المطورة داخليا وحفظها في مكان امن بحيث يمكن استرجاع نسخة نظيفة عند الحاجة .
28	الاحتفاظ بسجل لكل عمليات التعديل في برامج التطبيقات بحيث يتم تسجيل جميع وقائع نقل البرامج المعدلة إلى المستخدمة في العمل .
34	تدريب الموظفين على كيفية الوقاية ضد الفيروسات والتعامل معها عند العثور عليها ومعالجة أثارها
35	أخذ نسخ احتياطية من البيانات على فترات منتظمة ومعلومة ومعلنة للجميع ومن ثم حفظها في مكان امن.
36	استخدام التوقيع الرقمي في جميع معاملات البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت حتى يتمكن نظام التشغيل من التحقق من صحة التوقيعات على البرامج قبل السماح بتشغيلها
37	تحديد مسؤولية التعامل مع البيانات وتسجيل وقائع استخدام الملفات وقواعد البيانات
38	نشر إجراءات محددة وواضحة على المستخدمين لإتباعها في حالة ظهور الفيروسات لديهم
39	عدم السماح بنسخ البرمجيات الأصلية بوساطة الموظفين سواء بحجبها عنهم أو بإصدار التعليمات بذلك
40	عدم السماح بنقل الملفات أو البرامج على أقراص مرنة بوساطة الموظفين الذين قد يريدون مواصلة العمل في المنزل وذلك لعدم ضمان خلو أجهزتهم من الفيروسات.

كما نلاحظ من الجدول رقم (23) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أقل من متوسط مستوى التأثير البالغ 78.76% هي العبارات ذوات الأرقام (29، 30، 31، 32، 33) .

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبارة
29	توعية الموظفين بعدم تحميل أي برنامج مجلوب من الخارج في حاسباتهم الشخصية
30	عدم أجازة البرامج للاستخدام العام في المنشأة إلا بعد اجتيازها بنجاح الاختبارات اللازمة للتأكد من خلوها من الفيروسات .
31	عند فحص البرمجيات للتأكد من خلوها من الفيروسات يتم ذلك على جهاز مستقل غير مرتبط بالشبكة
32	تركيب برامج على الشبكة الداخلية لأجهزة الحاسب الرئيسي للتحقق من الفيروسات والقيام بتحديث تلك البرامج باستمرار
33	وضع برنامج عازل للفيروسات في الجهاز الذي يصل بين الشبكة الداخلية والعالم الخارجي لمنع وصول الفيروسات

جدول رقم (24)

نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة للمتغير قراصنة الإنترنت

الرقم	عبارات الأسئلة	مستوى التأثير	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
41	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام كلمة السر	0.86566	0.91845	4.3283
42	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام البطاقة الذكية	0.86084	1.548	4.3042
43	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام بصمات العضوية	0.89156	0.80484	4.4578
44	التحقق من شرعية استخدام الموظفين للشبكة و وصولهم إلى المعلومات حسب الصلاحيات	0.8741	0.69836	4.3705
45	استخدام كلمة سر منفردة لا يمكن استنتاجها وتغييرها بانتظام	0.83916	0.96506	4.1958
46	لا يتشارك الموظفين كلمات السر بينهم	0.85662	0.88182	4.2831
47	التأكد من حماية كافة الوسائل المنقولة مثل الأقراص الصلبة التي يمكن نزعها والأقراص المرنة	0.86566	0.74399	4.3283
48	تتأكد الشركة من حماية البيانات المتراسلة بين الخادم الويب و المستخدم : بحيث لا يمكن اعتراض أو قراءة أو تعديل البيانات المرسله من المستخدم مثل الرقم السري و البيانات المالية إلى خادم الويب و بالعكس	0.84578	0.99333	4.2289
49	استخدام برامج جدران النار للحد من حدوث الاختراقات	0.86024	0.96444	4.3012
50	التأكد من أن يكون لدى كل من طرفي تبادل البيانات القدرة على التحقق من هوية الطرف	0.84096	0.96787	4.2048

			الآخر والتعريف بنفسه كما لو كانت الأعمال التجارية و المالية تؤدي وجها لوجه
3.8886	1.15148	0.77772	51 التأكد من معرفة الموظفين للأساليب المعتادة التي يمكن استخدامها لاختراق أنظمة الشركة من قبل الآخرين
3.9639	1.4226	0.79278	52 الاختراق الداخلي الذي قد يتعرض له موقع الشركة على الإنترنت أكثر تأثيرا على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة منه من الاختراق الخارجي
3.9187	1.10315	0.78374	53 يؤدي الاختراق إلى تغيير البيانات المنشورة على موقع الشركة كونها تعتمد على معادلات حسابية تتغير فيها النتائج النهائية بتغير رقم واحد .
3.6747	1.28771	0.73494	54 النشر الإلكتروني أكثر عرضا للاختراقات منه في حالة النشر التقليدي باستخدام الأوراق
3.9096	1.8169	0.78192	55 يصعب اكتشاف الاختراق الداخلي مقارنة بالاختراق الخارجي
3.6536	1.29041	0.73072	56 تؤدي الاختراقات الخارجية إلى تعطل الشبكة وتلف البيانات بالتالي تؤدي إلى التأثير على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة في القوائم المالية

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) بلغت قيمة متوسط المتوسطات الحسابية لإجابات مفردات العينة الإحصائية حول المتغير قرصنة الإنترنت 4.1257 ومتوسط الانحرافات المعيارية لهذه الإجابات بلغت 1.0974 أما مستوى التأثير فقد بلغت قيمة متوسط مستوى التأثير 82.52%

نلاحظ من الجدول رقم (24) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أكبر من متوسط مستوى التأثير البالغ 82.52% هي العبارات ذوات الأرقام (41، 42، 43، 44، 45، 46، 47، 48، 49، 50).

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبارة
41	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام كلمة السر
42	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام البطاقة الذكية
43	التحقق من هوية المستخدمين باستخدام بصمات العضوية
44	التحقق من شرعية استخدام الموظفين للشبكة و وصولهم إلى المعلومات حسب الصلاحيات
45	استخدام كلمة سر منفردة لا يمكن استنتاجها وتغييرها بانتظام
46	لا يتشارك الموظفون كلمات السر بينهم
47	التأكد من حماية كافة الوسائل المنقولة مثل الأقراص الصلبة التي يمكن نزعها والأقراص المرنة
48	تتأكد الشركة من حماية البيانات المتراسلة بين الخادم الويب و المستخدم : بحيث لا يمكن اعتراض أو قراءة أو تعديل البيانات المرسله من المستخدم مثل الرقم السري و البيانات المالية إلى خادم الويب و بالعكس
49	استخدام برامج جدران النار للحد من حدوث الاختراقات
50	التأكد من أن يكون لدى كل من طرفي تبادل البيانات القدرة على التحقق من هوية الطرف الآخر والتعريف بنفسه كما لو كانت الأعمال التجارية و المالية تؤدي وجها لوجه

كما نلاحظ من الجدول رقم (24) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أقل من متوسط مستوى التأثير البالغ 82.52% هي العبارات ذوات الأرقام (51، 52، 53، 54، 55، 56).

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبارة
51	التأكد من معرفة الموظفين للأساليب المعتادة التي يمكن استخدامها لاختراق أنظمة الشركة من قبل الآخرين
52	الاختراق الداخلي الذي قد يتعرض له موقع الشركة على الإنترنت أكثر تأثيراً على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة منه من الاختراق الخارجي
53	يؤدي الاختراق إلى تغيير البيانات المنشورة على موقع الشركة كونها تعتمد على معادلات حسابية تتغير فيها النتائج النهائية بتغير رقم واحد .
54	النشر الإلكتروني أكثر عرضاً للاختراقات منه في حالة النشر التقليدي باستخدام الأوراق
55	يصعب اكتشاف الاختراق الداخلي مقارنة بالاختراق الخارجي
56	تؤدي الاختراقات الخارجية إلى تعطل الشبكة وتلف البيانات بالتالي تؤدي إلى التأثير على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة في القوائم المالية

الأخطاء البشرية

جدول رقم (25)

نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة للمتغير الأخطاء في السياسات المحاسبية

الرقم	عبارات الأسئلة	مستوى التأثير	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
57	تقوم الشركة برسمة تكلفة تطوير الموقع الإلكتروني	0.7265	1.30207	3.6325
58	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة نقل سهم الملكية	0.66746	1.3864	3.3373
59	تعترف الشركة بالمبيعات فقط عندما يتم توريد البضائع والخدمات .	0.7524	1.21198	3.762
60	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة تحويل العملات الأجنبية	0.84156	1.947	4.2078
61	إذا سمحت الشركة لمنشآت أخرى أن تقوم بالدعاية	0.76626	1.36259	3.8313

			على موقعها الإلكتروني الخاص فإن الشركة تجري تسوية للإيرادات باستخدام صفقات المقايضة .	
4.1837	1.15006	0.83674	التأكد من انه لم يعد لدى أي موظف سابق أي حق في الدخول على أنظمة الشركة	62
4.2108	1.18301	0.84216	من المتطلبات لتحقيق حماية المعلومات المتراسلة عبر الإنترنت عدم القدرة على الإنكار *	63
3.991	1.24732	0.7982	اتخاذ إجراءات عقابية حيال الموظفين الذين يتعمدون أو يستمرون في عدم احترام سياسات ومعايير وإجراءات امن المعلومات	64
3.4458	1.40352	0.68916	جميع الموظفين ملمين بالإجراءات الأمنية المتعلقة بواجباتهم ومهامهم ومسئولياتهم	65
3.8855	1.35045	0.7771	التأكد من معرفة الموظفين بمن يتصلون وكيفية الاتصال بهم في حالة وقوع أخطاء	66
3.488	1.43431	0.6976	تدريب الموظفين بشكل مستمر على طرق امن أنظمة المعلومات والشبكة	67
3.8494	1.37354	0.76988	تتأكد الشركة من توفير الإجراءات و الممارسات بحيث يقوم خادم الويب بعملة و لا يتمكن من الوصول إلى البيانات على خادم الويب إلا الأشخاص المخولين	68
4.3705	0.81421	0.8741	إن قلة الخبرة العملية للموظفين تؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة على الإنترنت	69
4.3524	1.1017	0.87048	إن إهمال بعض الموظفين وعدم اكتراثهم لأداء عملهم بالشكل الصحيح قد يشوه البيانات المعروضة على موقع الشركة على الإنترنت	70
4.7801	0.51839	0.95602	تساهل بعض الموظفين في تبادل كلمات السر بين بعضهم قد يؤدي إلى استخدام غير صحيح لها مما يؤدي إلى تحريف البيانات المنشورة على الإنترنت	71
4.5482	0.83037	0.90964	عدم وجود شخص يتابع البيانات المنشورة على الإنترنت بعد نشرها ومقارنتها مع البيانات الأصلية قد يؤدي إلى تسهيل عملية تحريف البيانات .	72

4.5361	0.87697	0.90722	عدم وعي الموظفين بأهمية سرية المعلومات قد يسهل عملية تحريف البيانات المنشورة	73
4.4157	1.5533	0.88314	الأخطاء التي قد ترتكب أثناء جمع البيانات وتحضيرها قد يؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات	74
4.6295	0.82159	0.9259	اللامبالاة في إعداد البيانات وإدخالها أو حتى التعامل معها قد يؤدي إلى التأثير في البيانات المنشورة على الإنترنت	75
4.5602	0.85469	0.91204	استخدام الترميز الخاطئ قد يؤدي لإحداث أخطاء في البيانات المنشورة على الإنترنت	76

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) بلغت قيمة متوسط المتوسطات الحسابية لإجابات مفردات العينة الإحصائية حول المتغير قرصنة الإنترنت 4.10089 ومتوسط الانحرافات المعيارية لهذه الإجابات بلغت 1.18617 أما مستوى التأثير فقد بلغت قيمة متوسط مستوى التأثير 82.02% .

نلاحظ من الجدول رقم (25) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أكبر من متوسط مستوى التأثير البالغ 82.02% هي العبارات ذوات الأرقام (60، 62، 63، 69، 70، 71، 72، 73، 74، 75، 76) .

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبرة
60	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة تحويل العملات الأجنبية
62	التأكد من انه لم يعد لدى أي موظف سابق أي حق في الدخول على أنظمة الشركة
63	من المتطلبات لتحقيق حماية المعلومات المتراسلة عبر الإنترنت عدم القدرة على الإنكار *
69	إن قلة الخبرة العملية للموظفين تؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة

70	على الإنترنت إن إهمال بعض الموظفين وعدم اكتراثهم لأداء عملهم بالشكل الصحيح قد يشوه البيانات المعروضة على موقع الشركة على الإنترنت
71	تساهل بعض الموظفين في تبادل كلمات السر بين بعضهم قد يؤدي إلى استخدام غير صحيح لها مما يؤدي إلى تحريف البيانات المنشورة على الإنترنت
72	عدم وجود شخص يتابع البيانات المنشورة على الإنترنت بعد نشرها ومقارنتها مع البيانات الأصلية قد يؤدي إلى تسهيل عملية تحريف البيانات .
73	عدم وعي الموظفين بأهمية سرية المعلومات قد يسهل عملية تحريف البيانات المنشورة
74	الأخطاء التي قد ترتكب أثناء جمع البيانات وتحضيرها قد يؤثر على المحتوى المعلوماتي للبيانات
75	اللامبالاة في إعداد البيانات وإدخالها أو حتى التعامل معها قد يؤدي إلى التأثير في البيانات المنشورة على الإنترنت
76	استخدام الترميز الخاطئ قد يؤدي لإحداث أخطاء في البيانات المنشورة

كما نلاحظ من الجدول رقم (25) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أقل من متوسط مستوى التأثير البالغ 82.02% هي العبارات ذوات الأرقام (57، 58، 59، 61، 64، 65، 66، 67، 68) .

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبارة
57	تقوم الشركة برسمة تكلفة تطوير الموقع الإلكتروني
58	تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة نقل سهم الملكية
59	تعترف الشركة بالمبيعات فقط عندما يتم توريد البضائع والخدمات .
61	إذا سمحت الشركة لمنشآت أخرى أن تقوم بالدعاية على موقعها الإلكتروني الخاص فإن الشركة تجري تسوية للإيرادات باستخدام صفقات المقايضة .
64	اتخاذ إجراءات عقابية حيال الموظفين الذين يتعمدون أو يستمرون في عدم احترام سياسات ومعايير وإجراءات امن المعلومات
65	جميع الموظفين ملزمين بالإجراءات الأمنية المتعلقة بواجباتهم ومهامهم ومسئولياتهم

66	التأكد من معرفة الموظفين بمن يتصلون وكيفية الاتصال بهم في حالة وقوع أخطاء
67	تدريب الموظفين بشكل مستمر على طرق امن أنظمة المعلومات والشبكة
68	تتأكد الشركة من توفير الإجراءات و الممارسات بحيث يقوم خادم الويب بعمله و لا يتمكن من الوصول إلى البيانات على خادم الويب إلا الأشخاص المخولين

التسارع التكنولوجي

جدول رقم (26)

الرقم	عبارات الأسئلة	مستوى التأثير	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي
77	وسائل تحضير أو تجميع البيانات قد لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات	0.8988	1.0601	4.494
78	التقنيات الجديدة تتطلب وجود موظفين بمهارات عالية وهذا يعنى دفع رواتب عالية الأمر الذي ممكن ان تتجاهله الشركة في سبيل تخفيض النفقات	0.93132	0.79053	4.6566
79	يؤثر ضعف الشركة في مواكبة التطورات التقنية الحديثة مقارنة بمنافسيها على أداءها	0.92228	0.63359	4.6114
80	تقادم أجهزة الحاسوب المستخدمة قد يؤدي إلى أخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	0.88494	0.94424	4.4247
81	إن ربط الشركات بالإنترنت والتقدم السريع لهذه التكنولوجيا أدى إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها هذه الشركات كسرقة بياناتها أو اختراقها من أكثر من مكان	0.89338	0.90756	4.4669
82	وسائل تحضير أو تجميع البيانات لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات	0.89096	0.81586	4.4548
83	تقادم الأجهزة المستخدمة في عمليات إدخال	0.8994	0.96931	4.497

			ومعالجة البيانات يؤدي إلى فقدان بعض القيم خلال إرسالها أو قياسها	
4.491	0.97549	0.8982	عدم متابعة صيانة الأجهزة يؤثر على معالجة البيانات	84
4.3675	0.9942	0.8735	تتعرض شبكات الاتصال إلى سوء استخدام الناجم عن الإعطاب الطبيعية في المكونات المادية مثل انقطاع التيار الكهربائي وعطل الأجهزة الإلكترونية المصاحبة مما يؤثر على البيانات	85
4.244	1.14933	0.8488	عند تعطل الأجهزة تكون البيانات أكثر عرضة للاستخدام غير المقبول من قبل المبرمجين، أفراد الصيانة الخ....	86
4.241	1.781	0.8482	التطور السريع في التقنيات المستخدمة في تطوير برامج الفيروسات وعدم قدرة الشركة على تطوير إمكانياتها لمواجهة هذه الفيروسات يزيد من فرص تحريف والتلاعب بالبيانات	87
4.2169	1.14821	0.84338	عدم القدرة على توفير برامج حماية يؤدي إلى تزايد الأخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	88

نتائج اختبار اتجاهات فروق العينة للمتغير التسارع التكنولوجي

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه وذلك لأن متوسطاتها

الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)

بلغت قيمة متوسط المتوسطات الحسابية لإجابات مفردات العينة الإحصائية حول المتغير قرصنة الإنترنت 4.4305 ومتوسط الانحرافات المعيارية لهذه الإجابات بلغت 1.1412 أما مستوى التأثير فقد بلغت قيمة متوسط مستوى التأثير 88.61%

نلاحظ من الجدول رقم (26) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أكبر من متوسط مستوى التأثير البالغ 88.61% هي العبارات ذوات الأرقام (77، 78، 79، 81، 82، 83، 84) .

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبارة
77	وسائل تحضير أو تجميع البيانات قد لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات
78	التقنيات الجديدة تتطلب وجود موظفين بمهارات عالية وهذا يعنى دفع رواتب عالية الأمر الذي ممكن ان تتجاهله الشركة في سبيل تخفيض النفقات
79	يؤثر ضعف الشركة في مواكبة التطورات التقنية الحديثة مقارنة بمنافسيها على أداءها
81	إن ربط الشركات بالإنترنت والتقدم السريع لهذه التكنولوجيا أدى إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها هذه الشركات كسرقة بياناتها أو اختراقها من أكثر من مكان
82	وسائل تحضير أو تجميع البيانات لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات
83	تقادم الأجهزة المستخدمة في عمليات إدخال ومعالجة البيانات يؤدي إلى فقدان بعض القيم خلال إرسالها أو قياسها
84	عدم متابعة صيانة الأجهزة يؤثر على معالجة البيانات

كما نلاحظ من الجدول رقم (26) أن العبارات التي يبلغ مستوى التأثير لها قيمة أقل من متوسط مستوى التأثير البالغ 88.61% هي العبارات ذوات الأرقام (57، 58، 59، 61، 64، 65، 66، 67، 68) .

وهذه العبارات هي :-

رقم السؤال	العبارة
80	تقادم أجهزة الحاسوب المستخدمة قد يؤدي إلى أخطاء في إدخال ومعالجة البيانات
85	تتعرض شبكات الاتصال إلى سوء استخدام الناجم عن الإعطاب الطبيعية في المكونات المادية مثل انقطاع التيار الكهربائي وعطل الأجهزة الإلكترونية المصاحبة مما يؤثر على البيانات
86	عند تعطل الأجهزة تكون البيانات أكثر عرضة للاستخدام غير المقبول من قبل المبرمجين، أفراد الصيانة الخ....
87	التطور السريع في التقنيات المستخدمة في تطوير برامج الفيروسات وعدم قدرة الشركة على تطوير إمكانياتها لمواجهة هذه الفيروسات يزيد من فرص تحريف والتلاعب بالبيانات
88	عدم القدرة على توفير برامج حماية يؤدي إلى تزايد الأخطاء في إدخال ومعالجة البيانات

الفصل الرابع : نتائج الدراسة والتوصيات

- مناقشة نتائج الدراسة

- الاستنتاجات

- التوصيات

مناقشة النتائج :

سعت هذه الدراسة إلى اختبار أثر المخاطر التي قد تتعرض لها التجارة الإلكترونية على متطلبات الإفصاح المحاسبي .وتقييم متطلبات الإفصاح في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية .

وبعد تحليل النتائج الإحصائية و اختبار فرضيات الدراسة توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية :

1- فيما يتعلق بتأثير الفيروسات على الإفصاح المحاسبي فقد برهنت النتائج الإحصائية على وجود أثر قوي للتعرض للفيروسات على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية المنشورة (الإفصاح المحاسبي) .فقد بلغ معامل بيتا 61,3% أي كلما زاد المتغير الفيروسات بقيمة (ا) صحيح زاد المتغير الإفصاح بقيمة 61% والعكس صحيح .

فالفيروسات وهي برامج منظمة هدفها إتلاف ، مسح أو تعطيل برمجيات وبرامج الحاسوب وقد تنجح في الوصول إلى تلك القوائم المالية وتتلف البيانات أو تحرف وتتلاعب فيها مما يؤثر على صحة تلك البيانات ومن ثم تفشل تلك القوائم في تحقيق أهدافها من الإفصاح المحاسبي المطلوب .

2-فيما يتعلق بتأثير هجمات قرصنة الإنترنت فقد أشار معامل بيتا إلى أن الهجمات التي قد يتعرض لها موقع الشركة على الإنترنت تؤثر على البيانات المنشورة في القوائم المالية للشركات حيث بلغ معامل بيتا 73,7% وهو أثر ايجابي أي كلما زاد المتغير هجمات القرصنة بقيمة (ا) صحيح زاد المتغير الإفصاح بقيمة 73,7% والعكس صحيح .

ولقد جاء تأثير كل من الفيروسات وقرصنة الإنترنت أقل من تأثير العوامل الأخرى ،(بمقارنة معامل بيتا للمتغيرات) لذا قامت الباحثة بالاستفسار عن هذه النتيجة من حوالي 20 من المديرين الماليين الذين كانوا قد أجابوا عن الاستبيان وكانت إجاباتهم سلبية حول تأثير هجمات القرصنة على الإفصاح المحاسبي ، وقد برروا إجاباتهم بتمتع شركاتهم بحماية فعالة ضد

الاختراقات الخارجية وهجمات القرصنة والفيروسات، وان المهاجمين إن استطاعوا النجاح في اختراق مواقع الشركات الإلكترونية فإنهم نادراً ما يتمكنون من التوصل إلى كلمات السر التي تمكنهم من تغيير البيانات وتحريفها.

3- جاءت نتيجة الاختبار الإحصائي لأثر المتغير المستقل الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية متوافقاً مع توقعات الباحثة والتي صيغت على شكل فرضية بديلة تتوقع بوجود أثر قوي جداً للأخطاء البشرية على الإفصاح المحاسبي ، سواء أكانت أخطاء غير مقصودة نتيجة إهمال أو قلة خبرة أم كانت مقصودة بهدف الاحتيال وإلحاق الضرر بالشركات ، وقد جاء هذا المتغير في المرتبة الثانية من حيث قوة تأثيره على الإفصاح المحاسبي . فقد بلغ معامل بيتا 77% أي كلما زاد المتغير الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية بقيمة (ا) صحيح زاد المتغير الإفصاح بقيمة 77% والعكس صحيح.

4- أما نتيجة اختبار المتغير المستقل الأخير وهو التسارع التكنولوجي والنتائج عن التغير في بيئة أمن تحتية ملائمة والضوابط الرقابية المتعلقة بها، فقد أثبتت النتائج وجود أثر لهذا المتغير على الإفصاح المحاسبي. وقد جاء تأثير هذا المتغير بالمرتبة الأولى إذ بلغت قيمة معامل بيتا 81,8% أي كلما زاد المتغير التسارع التكنولوجي بقيمة (ا) صحيح زاد المتغير الإفصاح بقيمة 81,8% والعكس صحيح. تشير هذه النتيجة إلى أن ضعف قدرة الشركة على مواكبة التطور التكنولوجي السريع يؤثر على الإفصاح المحاسبي من حيث تزود الشركات بالتقنيات والبرمجيات التي تمكنها من تقليل فرص التعرض للأخطار.

وان استخدام الأجهزة والتقنيات المتقدمة تؤثر على الإفصاح بسبب تعرض إلى الأعطال ومن ثم الحاجة إلى صيانة دائمة مما يتيح فرص أكبر للتعرض للأخطار الداخلية منها والخارجية .

5- أكدت الدراسة الميدانية أن عينة الدراسة لديها معرفة بمستوى التأثير لمخاطر التجارة الإلكترونية مجتمعة على متطلبات الإفصاح المحاسبي .

الاستنتاجات

اعتمادا على النتائج التي توصلت إليها الباحثة بعد إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان حول اختبار وجود أثر للمخاطر التي تتعرض لها التجارة الإلكترونية على متطلبات الإفصاح المحاسبي ، توصلت الباحثة إلى الاستنتاجات التالية :-

1- إن التطور السريع للإنترنت وشموله جوانب كثيرة من حياتنا و استخدامه من قبل الشركات أدى إلى تزايد ما يسمى بالتجارة الإلكترونية .

2- تمثل التجارة الإلكترونية سوق تبادل إلكتروني بين الشركات تتيح للمشتريين والبائعين تبادل المعلومات الخاصة بالبضائع والخدمات ضمن بيئة إلكترونية عبر الإنترنت حيث توفر نقطة اتصال مركزية لمجتمع تجاري مفتوح ومضطرد النمو يقوم فيه البائعون والمشترون بعرض العطاءات ومناقصات البيع والشراء وتقديم العروض عليها، وممارسة كافة أنواع النشاط التجاري المعهودة إلكترونيا، وضمن بيئة تتيح لهم الوصول إلى الأسواق العالمية مع تحقيق قدر كبير من الأمانة والموثوقية والسرعة مع التوفير في النفقات.

كما تمكن أصحاب المصالح من الحصول على كافة المعلومات التي يحتاجونها بوقت قصير وتكلفة قليلة .

3- بالرغم من المميزات التي تتمتع بها التجارة الإلكترونية إلا أنها تواجه الكثير من المخاطر، وهذه المخاطر كثيرة ومتنوعة من أهمها (هجمات القرصنة، الفيروسات ، الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية ، والتسارع التكنولوجي) .

- 4- خلصت الدراسة إلى أنه يوجد أثر لتعرض الشركات إلى هجمات القرصنة على الإفصاح المحاسبي المطلوب من تلك الشركات توفيره في قوائمها المالية المنشورة وهو أثر قوي على الرغم من توافر التقنيات الحديثة التي تمكن الشركات من تأمين الحماية لأجهزتهم ومواقعهم الإلكترونية على الإنترنت، إلا أنه كلما ظهرت تقنية جديدة لمحاربة قرصنة الإنترنت تظهر تقنية مقابلة لها تمكن القرصنة من القيام بالاختراقات .
- 5- تؤثر الفيروسات التي تهاجم المواقع الإلكترونية للشركات على الإنترنت على متطلبات الإفصاح المحاسبي المطلوب من تلك الشركات توفيره في قوائمها المالية المنشورة ، على الرغم من وجود تقنيات جديدة لمحاربة الفيروسات إلا أن هناك أيضاً تطوراً في صنع تلك الفيروسات واستخدام التقنيات الحديثة في إعداد الفيروسات ونشرها .
- 6- يوجد أثر لتعرض المواقع الإلكترونية للشركات على الإنترنت إلى الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية على الإفصاح المحاسبي المطلوب من تلك الشركات توفيره في قوائمها المالية المنشورة والتي قد تكون نتيجة قلة خبرة وكفاءة الموظفين ونتيجة عدم متابعة عملية تدريبهم على التقنيات ، ووجدت الباحثة أن هذا المتغير كان أكثر المتغيرات تأثيراً على الإفصاح المحاسبي .
- 7- يؤثر ضعف الشركة وعدم مقدرتها على مواكبة التسارع التكنولوجي والنتائج عن التغيير في بيئة أمن تحتية ملائمة والضوابط الرقابية المتعلقة به على الإفصاح المحاسبي المطلوب من تلك الشركات توفيره في قوائمها المالية المنشورة وهو أثر قوي جداً قد يسهل على القرصنة عملهم في اختراق البرامج والحواسيب . إذ إن ربط الشركات بالإنترنت والتقدم السريع لهذه التكنولوجيا أدى إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها هذه الشركات كسرقة بياناتها أو اختراقها من أكثر من مكان.

التوصيات

بناءً على ما تقدم من استنتاجات توصي الباحثة بما يلي :-

- 1- لأن النمو المضطرب في حجم التجارة الإلكترونية عالمياً يشكل تحدياً اقتصادياً هاماً على المستوى توصي الباحثة الجهات الحكومية بأن تقوم بتشخيص دقيق لمعوقات التجارة الإلكترونية وأن تبحث عن سبل لحل هذه المعوقات وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص من أجل دعم البنية الأساسية لنمو التجارة الإلكترونية.
- 2- توصي الباحثة كافة الشركات العاملة في مجال أنظمة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات للإفادة من ما توفره بيئة التجارة الإلكترونية من ميزات وانتشار على مستوى المنطقة العربية. وذلك بتطوير التقنيات التي تحمي التجارة الإلكترونية من المخاطر التي قد تتعرض لها .
- 3- وعلى الرغم من النمو المستمر للمواقع الإلكترونية وما صاحبها من نشرها لكميات هائلة من المعلومات سواء أكانت بجودة عالية أم منخفضة، إلا أنه لا توجد إلى الآن معايير شاملة تستخدم كأساس لضمان جودة المواقع الإلكترونية وما تقدمه من خدمات.. لذلك توصي الباحثة بالقيام بتطوير إطار نموذج لتقويم جودة المواقع والخدمات الإلكترونية؛ لقياس مدى كفاءة وجودة الموقع في تقديم المعلومات الإلكترونية للشركة، ضمن إدارة الجودة الشاملة لها.
- 4- يتوجب على الشركات زيادة الاهتمام بالموارد البشرية ، وتعيين أصحاب الكفاءات للحد من الأخطاء المرتكبة من قبل الموظفين . اتخاذ إجراءات عقابية حيال الموظفين الذين يتعمدون أو يستمرون في عدم احترام سياسات ومعايير وإجراءات أمن المعلومات .

- 5- كما يتوجب على الشركات السعي الدائم إلى امتلاك التقنيات الحديثة التي تمكنها من حماية أنظمتها من الفيروسات، إذ إن التطور السريع في التقنيات المستخدمة في تطوير برامج الفيروسات وعدم قدرة الشركة على تطوير إمكاناتها لمواجهة هذه الفيروسات يزيد من فرص التحريف والتلاعب بالبيانات .
- 6- تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني والخدمات الداعمة من قبل القطاع المصرفي، بما في ذلك خدمات التجارة الإلكترونية باستخدام الهاتف المحمول.
- 7- تطوير وتطبيق الأنظمة والعمليات المتعلقة بالإجراءات الضريبية الخاصة بالتجارة الإلكترونية.
- 8- تطوير القدرات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتمكن من ممارسة التجارة الإلكترونية .

المراجع

- المراجع باللغة العربية :-

- الكتب باللغة العربية
- الأبحاث والدراسات باللغة العربية
- الرسائل الجامعية
- القوانين والأنظمة والتعليمات
- المقالات

- المراجع باللغة الإنجليزية

- الكتب باللغة الانجليزية
- الأبحاث والدراسات باللغة الانجليزية
- مواقع مهمة على الإنترنت

المراجع

الكتب باللغة العربية

- أحمد حسين (2006) " إعداد وتحليل وتفسير القوائم المالية المحاسبية "، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الأولى.
- أحمد حلمي جمعة (2010) " نظرية المحاسبة المالية "، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- أحمد حلمي جمعة (2009) " التدقيق والتأكد الحديث "، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- أحمد حلمي جمعة (2009) " دراسات وبحوث في التدقيق والتأكد "، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى.
- السيد عبد المقصود ديبان و أخرون (2002) " نظم المعلومات المحاسبية "، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- الصبان، محمد سمي، (1991) " أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي "، الدار الجامعية، بيروت، لبنان .
- أمين السيد أحمد لطفي (2005) " مراجعة وتدقيق نظم المعلومات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- أمين السيد لطفي (2005) " نظرية المحاسبة ومنظور التوافق الدولي "، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر .

- الدون س. هندريكسن (2005) " النظرية المحاسبية " ، ترجمة كمال خليفة أبو زيد ، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الرابعة، الإسكندرية ، مصر.
- حسن طاهر داود (2000) " الحاسب وأمن المعلومات " ، معهد الإدارة العامة ، الرياض، السعودية .
- حنان، رضوان حلوة (2001) "تطور الفكر المحاسبي : مدخل نظرية المحاسبة " الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- خالد إبراهيم (2006) " إبرام العقد الالكتروني " ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى.
- خالد جمال الجعارات (2008) "معايير التقارير المالية الدولية 2007" ، مكتبة الجامعة ، الشارقة ، الطبعة الأولى .
- روب سميث ومارك سبيكر ومارك تومسون (2000) " مرشد الأذكياء الكامل للتجارة الإلكترونية" ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر والتوزيع - القاهرة ، مصر .
- 2. روج جيرلاش ، " مرشد الأذكياء الكامل الاستثمار عبر الانترنت The complete smart guide to online investing " ، ترجمة وطباعة دار الفاروق للنشر والتوزيع - القاهرة 2001.

- ستيفين ا. موسكوف و مارك سيمكن (2002) " نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات" ترجمة وطباعة دار المريخ ،السعودية.
- طارق عبد العال حماد (2005) " التقارير المالية " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر .
- طارق عبد العال حماد (2003) "تجارة الإلكترونية : الأبعاد التكنولوجية والمالية والتسويقية والقانونية" ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر .
- طارق عبد العال حماد (2002) "التقارير المالية :أسس الأعداد والعرض والتحليل" الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر.
- طوم توماس (2004) " الخطوة الأولى نحو أمن الشبكات " ، ترجمة مركز التعريب والبرمجة ، الدار العربية للعلوم ، لبنان .
- عباس الشيرازي (1990) " نظرية المحاسبة " ، دار ذات السلاسل ، الكويت.
- عبدا لله رضا (2004) "تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS " ، ، دار الفكر ،عمان، الأردن.
- غرفة التجارة الدولية واللجنة الاستشارية للتجارة والصناعة ومؤسسة طلال أبو غزالة الدولية (2002) " نحو ثقافة أمنية : الدليل إلى تأمين

- شبكات وأنظمة معلومات المؤسسات التجارية طبقاً لأسس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" عمان ، الأردن .
- مجلس الاتحاد الدولية للمحاسبين (2007) "المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وأخلاقيات المهنة " ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ،الأردن.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (2008) "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 2008" ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ،الأردن.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية (1999) "تقارير الأعمال على شبكة الإنترنت **Business Reporting on the Internet** " ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين عمان ،الأردن.
- محمد الفيومي (2002) " المحاسبة والمراجعة في ظل الحاسبات الإلكترونية " ، مؤسسة شباب الجامعة ،الإسكندرية، مصر، الطبعة الأولى .
- محمد عبد حسين الطائي (2000) " نظام المعلومات الإدارية " دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل ، العراق.
- محمد مطر (2004) "التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية " دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

- محمد نور الجدايه وسناء خلف (2009) "تجارة الكترونية" دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى .
- نعيم دهمش (1995) " القوائم المالية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاماً " ، معهد الدراسات المصرفية ، عمان، الأردن .
- نهال فريد،نبيلة عباس (2006) "أساسيات الأعمال في ظل العولمة" دار المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية، مصر،.
- وليد ناجي الحياي (1996) " المحاسبة المتوسطة - مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي"، دار حنين، عمان، الأردن .

الأبحاث والدراسات باللغة العربية

- إبراهيم أبو الليل (2003) " الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية " ، مجلس النشر العلمي ، الكويت .
- احمد جمعة و عطالله خليل بن وراذ (2002) ، "معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات : التطورات الحالية" آفاق جديدة مجلة علمية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الأول والثاني، مصر.
- احمد جمعة و مؤيد خنفر (2001) "انعكاسات بيئة أنظمة المعلومات الإلكترونية على تقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلية " ، آفاق جديدة مجلة

علمية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، العدد الثاني والثالث والرابع،

مصر .

- أنيسة التركستاني (2006) " الإفصاح الكامل في القوائم المالية"

مركز البحوث والدراسات التجارية، مصر .

- الأمم المتحدة. "تقرير التجارة الإلكترونية للتجارة والتنمية". مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، 2004.

- حازم الصمادي (2001) " نطاق ومسؤولية المصرف والوسائل

القانونية الإلكترونية في الإثبات " ،مجلة البنوك في الأردن ، المجلد 19،

العدد 10 ، عمان ، الأردن .

- خالد قاسم (2002) " دور آليات التجارة الإلكترونية في تنمية التجارة

العربية البيئية " ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الثاني ،طنطا،

مصر .

- خلدون غسان سعيد (2009) "تطور الإنترنت في العالم العربي " مجلة

جدة للبحوث ،العدد 5، السعودية .

- رامي علوان ،(2006) "مراجعة نقدية لمشروع قانوني المبادلات

والتجارة الإلكترونية وتنظيم التوقيعات الإلكترونية " معهد أبحاث

السياسات الاقتصادية الفلسطينية(ماس)، القدس ورام الله.

- زائري بلقاسم ولوباشي علي (2002) " طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة " ،المؤتمر العلمي السنوي الثاني لتكنولوجيا المعلومات " ، المجلة الاقتصادية والعلوم الإدارية ،جامعة الزيتونة ، الأردن .
- زياد هاشم السقا (2001) " تأثير استخدام الحاسبات الإلكترونية في عمل نظم المعلومات المحاسبية " مجلة تنمية الرافدين ، المجلد (63) ، العدد (23) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، العراق .
- زياد السقا و خليل الحمداني (2006) "الدور المحاسبي في تقليل مخاطر النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية " مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل ، العراق .
- عابد بن عابد العبدلي (2005) " التجارة الإلكترونية في الدول الإسلامية _ الواقع -التحديات - الآمال " بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ، جامعة أم القرى ، السعودية.
- عامر قنديلجي وعلاء الجنابي (2008) "الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية في المنشآت الرقمية" ،جامعة الملك سعود ، السعودية .
- عزة العطار (2005) " التجارة الإلكترونية بين البناء والتطبيق " ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، الإسكندرية ، مصر.

- عقبة رضا (2008) "تدقيق الحسابات في ظل نظم المعلومات المحاسبي" ، مؤتمر جمعية المحاسبين القانونيين السوريين ، جامعة دمشق ، سوريا ، ايار/2008.
- فهيم أبو العزم (2001) "مصادقية المعلومات على الإنترنت وحدود مسؤولية المراجع" ، مجلة البحوث المحاسبية ، العدد 14 ، مصر .
- فؤاد الشيخ سالم (2005) "المعوقات المدركة لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية" ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد الأول ، العدد الأول ، الأردن .
- محمد أحمد الحسيني (1997) "مدى تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية) العرضية (بقائمة الدخل طبقاً لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية" ، مجلة الإدارة العامة ، العدد ٧٥ ، الرياض ، السعودية .
- محمد بسام الكردي (2006) "الأعمال الإلكترونية" مجلة التجارة الإلكترونية ، العدد (1) ، شهر آذار.
- محمد شريف توفيق (2002) "مدى الحاجة لتنظيم التوزيع الإلكتروني لمعلومات تقارير الأعمال بالتطبيق على القطاع المصرفي وأساليب التنفيذ والمحاسبة عن عمليات التجارة الإلكترونية" مؤتمر

التجارة الإلكترونية - الآفاق والتحديات ، كلية التجارة ، جامعة
الإسكندرية .

- محمد شريف توفيق (2006) "أثر التجارة الإلكترونية علي تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية: دراسة أختبارية بالتطبيق علي استخدام القطاع المصرفي لوسائل دفع النقود الكترونية وخدماتها المرتبطة بأنظمة البنك الفوري (الإلكتروني)" مركز البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق ،مصر .
- محمود أبو العيون (2002) " ضوابط العمليات المصرفية الإلكترونية" ، مجلة الأهرام الاقتصادية ، العدد 1736 ، أبريل .
- مدرسة بناء المواقع (1999) "أنواع التجارة الإلكترونية وفوائدها ومستقبلها" ،مجلة البنوك الأردنية ،الأعداد 7 و8 و9، الأردن.
- مروة كامل مصطفى (2002) " الصعوبات التي تواجه التجارة الإلكترونية العربية من وجهة نظر أصحاب المتاجر الإلكترونية العربية " مجلة جامعة الملك سعود،العلوم الإدارية ،المجلد الرابع عشر ، السعودية.
- معوض حسن حسنين (2000) " شركات التأمين ومخاطر التجارة الإلكترونية " ، مجلة العربي ، الأمانة العامة للاتحاد العربي للتأمين ، العدد 66، القاهرة ، مصر.

- نعيم دهمش وظاهر القشي (2004) " مدى ملائمة مهنة المحاسبة لبيئة التجارة الإلكترونية " مجلة أربد للبحوث والدراسات ، المجلد السابع ، العدد الثاني، الأردن.
- هشام القطان (2002) " التجارة الإلكترونية الاستثمار مضمون اقتصادياً" مجلة الملك سعود ، العدد 37 ، الرياض، السعودية.
- يونس عرب (1999) " التجارة الإلكترونية " ، مجلة البنوك في الأردن ، المجلد 18، العدد 8 ، عمان ، الأردن .

الرسائل الجامعية :

- توفيق حسن أبو شربة (2009) " تقييم الإبلاغ المالي وممارسات الإفصاح للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية على ضوء المتطلبات القانونية المحلية ومعايير المحاسبة الدولية وتوقعات المستثمرين " ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان، الأردن.
- خالد العموش (2003) " أثر التجارة الإلكترونية على إدارة سلسلة التوريد : دراسة حالة على بعض الشركات الصناعية في الأردن " رسالة ماجستير، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان، الأردن.

- ظاهر القشي (2003) " مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية و الوثوقية في ظل التجارة الإلكترونية " ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن.
- محمد سليمان عواد (2003) " تطوير إستراتيجية لتبني تطبيقات التجارة الإلكترونية في الشركات الأردنية " ، جامعة عمان العربية للدراسات العليا ، عمان ، الأردن.

القوانين والأنظمة والتعليمات

- قانون الشركات رقم (22) لسنة 1997
- قانون المعاملات الإلكترونية رقم (85) لسنة 2001
- هيئة الأوراق المالية (2005) "تعليمات هيئة بورصة الأوراق المالية المعدلة رقم 2005/257 بشأن الإفصاح والمعايير الدولية" ، عمان ، الأردن.
- وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2001) "الإستراتيجية الوطنية للتجارة الإلكترونية لعام 2001" ، عمان ، الأردن.

المقالات :

- محمد عرفة (2008) " التأمين على مخاطر التجارة الإلكترونية " .
www.arabweb.com
- محمد أمين أحمددي (2008) " التجارة الإلكترونية بين المباح والمحرم " .
www.shariaa.net،
- عبيد سعيد المطيري (2010) " التقرير المالي على الإنترنت ...المزايا والقيود " ،
www.besttopsystems.com
- علي يوسف (2007) "الإفصاح الإلكتروني...التقرير المالي على الإنترنت .. المزايا والقيود" مجلة الثورة ، دمشق .
- هاني نزال (2008) "التدقيق في بيئة المعالجة المحوسبة للمعلومات " مجلة المدقق ، جمعية مدققي الحسابات الفلسطينيين -عدد شهر أيار.
- هيئة تنظيم قطاع الاتصالات (2009) "التطور التاريخي لقطاع الاتصالات" ،
http://www.trc.gov.jo/Static_Arabic/telecomss.shtm
(زيارة 2009/47/23).

- David Taylor and Alyse D.Terhune (2001) “**E-business Strategic for Thriving in an Electronic Marketplace**” John and Wiley and Sons, USA.
- Donald E. Kieso ,Jerry. J Weygandt (2009) "**Intermediate Accounting** " ,Thirteenth edition New York John Wiley and sons ,INC , USA.
- Hair J.E, Anderson R .Etaham .R.Land, Black w.c (2006) "**Multivariate Data Analysis** ".Pearson Prentice Hall International ,INC, USA.
- Hendriksen Eldon S, and Micheal F. Van Breda (1992) "**Accounting Theory** " , 5th Edition , Irwin McGraw-Hill.
- Kenneth C. Laudon , Carol Guercio Traver (2003) ”**E-commerce: business, technology, society**” second edition, Addison Wesley, USA.
- Kolter P and .Armstrong G(2001) "**Principle of Marketing** " Edq .New Jersey, Prentice Hall , USA.
- Louw , Eric and Duffy Neil (1992) "**Managing Computer Viruses** " Oxford University. U.K.
- Norton Bob and Cathy Smith (1999) “ **Understanding Business on the Internet** “ second edition ,Holder Headline Plc .UK,.

- Renaud Sorieul, "**UNCITRAL Model Law on Electronic Commerce** ", available at http://r0.unctad.org/ecommerce/event_docs/estrategies/sorieul.ppt
- Sekaran .U.(2003)" **Research Methods for Business a skill building approach** "New York John Wiley and sons ,INC, USA.
- Turban, E., King, D., Lee, J.& Viehland, D., (2004), "**Electronic Commerce A managerial Perspective**",New Jersey: Pearson Education, Inc., Upper Saddle River.
- Watson .R, Berthon.O, Pitt. L,and Zinkhan (1998) " **Electronic Commerce: The Strategic- 2-2Perspective**"Harcourt Brace College Publishers, USA.
- Wood .Michael B (1986) "**Guidelines for Physical Computer Security** " New York John Wiley and sons ,INC,USA .

- Ahmad Abu musa (2006) "**A Study of the Perceiver Security Threats of Computerized Accounting Information Systems**" ,the case of Egyptian Banking Sector ,the Arab Journal of Accounting ,volume 9, number 1, may.
- AICPA (2001) " **What are we trust services and why should be involved?**", Http// aicpa.org
- AICPA (2002) "**Exposure Draft by AICPA/CICA Trust Services, Principles and Criteria Incorporating Systrust and Web Trust, Trust Services** ",New York, NY10036-8775, July,www.cpawebtrust.org
- American Institute of Certified Public Accountants (2001) "**Electronic Commerce Assurance**", AICPA, www.aicpa.org
- A.Parasuraman ,George M.Zinkhan (2002) " **Marketing to and serving Customers Through the Internet** ", Journal of the Academy of Marketing Science , Volume 30,Number 4.
- Banphot Vatanasombut and Magid Igarria, Antonis Stylianou, Waymond Rodgers (2008) " **Information systems continuance intention of web- based applications customers: the case of online banking**", Journal of Information and Management , Volume 45, issue7,November .
- Cathreine .C .Lacross and Richard A. Bernardi (2006) "**Disclosure of Codes of Ethics on Corporate Website:- A pre- and Post Sarbanes –Oxley longitudinal study**" "Advances in international accounting ,Volume 19 ,

- Debreceeny R, Gray GI, Rashman A (2002) "**The Determinants of internet financial reporting**" Journal Accounting Public Policy, volume 21, number 4.
- Denis Cormier, Marie-Josée Ledoux, Micheal Magnan (2009) "**The Use of Websites as a disclosure platform for corporate performance**" International Journal of Accounting Information systems, Volume 10.
- E. Boson, V. Cortijo, T. Escobar (2009) "**Towards the Global Adoption of XBRL -Using International Financial Reporting Standards (IFRS)**" International Journal of Accounting Information systems, Volume 10.
- Fitzsimons, A., & Shoaf V (2000) "**FASB Studies the Electronic Reporting of Business Information**" Commercial Lending Review, volume 5, number 3.
- Jagdish Pathak (2004) "**A Conceptual Risk Framework for Internal Auditing in E-commerce**", Managerial Auditing Journal, volume 19, number 4.
- Jennifer Hamilton and Lorna Gillies (2003), "**The impact of e-commerce developments on consumer welfare – information disclosure regimes**", Journal of Financial Regulation and Compliance, volume 11, number 4.
- Jensen A.S, Gorge Meckling (2009) "**Improving WTLS Security for WAP Based Mobile e-Commerce**", Wireless Personal Communications; Nov 2009, Vol. 51 Issue 1

- Lymer Andrew et al , (1999) " **Business Reporting on the Internet** " A Report Prepared for the International Accounting Standard Committee, www.ifac.org.
- Laudon Kenneth C, & Carol Guericio Traver (2001) "**E-commerce**" by Eyewire.
- Margaret Eldridge , (2001) " **Security & Privacy for E-business** ", Published by John Wiley , Canda .
- Marston CL, Pole A, (2004) " **Corporate reporting on the internet by German Company** " Journal Account Information Systems , volume 5 , number 3.
- Miklos Vasarhelyi and Michael G. Alles (2008) " **The "now" economy and the traditional accounting reporting model: Opportunities and challenges for accounting information systems research** ", International Journal of Accounting Information systems, vol 9.
- Paul A. Pavlou , Mendel Fygenon (2006) " **Understanding And Predicting E-Commerce Adoption : An Extension of The Theory of Planned Behavior** " , MIS Quarterly , volume 30 , number 1.
- Petravick, S. and Gillett, J.W. (1996) "**Financial Reporting on the World Wide Web**", Management Accounting, U.S.A, volume 78 , number 3.
- P. Rajan Varadarajan , Maniit S. Yadav (2002) " **Marketing Strategy and the internet : An Organizing Framework** " ,

Journal of the Academy of Marketing Science, volume 30 ,number4.

- Stuart Hobbs (2001) "**Critical Success Factors In E-Commerce for Australian Small and Medium Sized Businesses** " .-
.www.asahi.webcentral.com.au

- Steve Hill," Safe Hands:- **Tom Arnold** is the man corporate and even FBI call when they have a serious on line fraud problem identity " Steve Hill talks to him about the risks of e-commerce scams and what we can all do to protect ourselves(the Internet .Interview), Internet Magazine, March(, 2002)

- Warren M J .(2005) "**Security practice : survey evidence from three countries** " , Logistics Information Management , volume6 ,number3

- Tom Arnold (2002) "**Online financial information: Law and technological change**", European Economic Review, volume. 42, number s 3–5.

- Xiaotong Li , Jatinder N.D.Gupta and James V.Koch (2006) "**Effect of technological breakthroughs on electronic markets** " Electronic Commerce Research , volume 6,number 3/4, October.

- Zwass V. (2007) "Electronic Commerce :Structures and Issues " , International Journal of Electronic Commerce , volume 1.

مواقع مهمة على الإنترنت :

<http://www.uncitral.org>

<http://ww.moict.gov.jo>

<http://www.marketingtips.com>

<http://www.businessol.com>

<http://www.ebusiness.mit.edu>

<http://www.iacr.org>

<http://www.internetnews.com>

<http://www.ecommerce.com>

<http://www.eff.org>

<http://www.minshawi.com/other/gendelgy3.htm>

<http://www.knowledge.ch/survey.html> <http://www.internetworldstats.com>

: <http://www.souq.com>

<http://www.tejari.com>

<http://www.aicpa.org/index.htm>

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

[/http://money.cnn.com/magazines/fortune/global500/2008](http://money.cnn.com/magazines/fortune/global500/2008)

<http://www.ammanchamber.org/search/>

<http://www.makatbi.com/allindex.php/JORDAN>

<http://www.internetworldstats.com>

<http://www.arabadvisors.com/arabic>

موقع وزارة الصناعة والتجارة الأردنية [http:// www.mit.gov.jo](http://www.mit.gov.jo)

موقع غرفة تجارة الأردن [http:// www.jocc.org.jo](http://www.jocc.org.jo)

موقع غرفة تجارة عمان <http://www.ammanchamber.org/search/>

هيئة الأوراق المالية الأردنية www.jsc.gov.jo/

الملاحق

- استبيان الدراسة

- النتائج الإحصائية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة عمان العربية للدراسات العليا
كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا
قسم المحاسبة والتمويل

السادة-----المحترمين

تحية طيبة وبعد:-

انطلاقاً من تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع أقوم بكتابة أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في موضوع يكتسب أهمية خاصة نظراً للظروف والتطورات الاقتصادية التي تحدث حالياً . ويأتي البحث تحت عنوان:

تقييم متطلبات الإفصاح المحاسبي في ظل مخاطر التجارة الإلكترونية "

لذا أمل منكم تعبئة الاستبيان المرفق وإعطائه أهمية خاصة لما له من تأثير في نتيجة البحث العلمي، مع الأخذ بعين الاعتبار إن إجاباتكم ستعالج بسرية تامة ولأغراض خدمة البحث العلمي

شاكرة لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

الباحثة : جمانة مصطفى البداينة

القسم الأول: المعلومات العامة

الوظيفة الحالية	
مدير مالي	رئيس قسم معالجة البيانات
محاسب	مدقق داخلي
المؤهل العلمي	
بكالوريوس	دراسات عليا

التخصص العلمي	
محاسبة	تخصص آخر
الخبرة العملية	
أقل من 5 سنوات	أكثر من 5 حتى 10 سنوات
أكثر من 10 سنوات	

القسم الثاني : عبارات خاصة بالدراسة

رقم	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	تلتزم الشركة بالفروض الأساسية لإعداد البيانات المالية					
2	تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق المحاسبي					
3	يجري إعداد البيانات المالية بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل المنظور .					
4	عند إعداد البيانات المالية يتم التأكد من جاهزية قابليتها للفهم من قبل مستخدمي هذه البيانات.					
5	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية ملائمة لحاجات متخذي القرارات بحيث تمكنهم من تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية .					
6	تتأكد الشركة من أن البيانات المالية خالية من					

					الأخطاء الهامة والتحيز.	
					تتأكد الشركة من أن البيانات المالية يمكن الاعتماد عليها	7
					تتأكد الشركة من أن البيانات تمثل بصدق العمليات المالية والأحداث التي تمت في الشركة بشكل معقول.	8
					المعلومات المقدمة في القوائم المالية تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لشكلها القانوني فحسب.	9
					المعلومات التي تحتويها البيانات المالية محايدة أي خالية من التحيز.	10
					تتبنى الشركة درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول أو تقليل للالتزامات.	11
					تتأكد الشركة من أن البيانات المالية تكون كاملة ضمن حدود المادية والتكلفة .	12
					تتأكد الشركة من أن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة.	13
					تحرص الشركة على عدم التأخر في تقديم البيانات كي لا تفقد ملاءمتها .	14
					يتم التعديل على التقديرات وفق أسس مدروسة ومعلنة	15
					في حالة حدوث تغيير جوهري في السياسات المحاسبية يتم إعلام المستخدمين وأثار هذه التغييرات .	16
					في حالة حدوث تغيير جوهري في السياسات المحاسبية يتم الإفصاح عن الأثر التراكمي لتغيير المحاسبي في قائمة الدخل للسنة الحالية	17
					يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة والتي تؤدي إلى تعديلات في قيم الأصول أو الالتزامات قبل تاريخ	18

					اعتماد إصدار القوائم المالية	
					19 يتم تسوية الأصول أو الالتزامات إذا وقعت أحداث لاحقة لتاريخ الميزانية أدت إلى توفير معلومات إضافية تساعد في تحديد قيم الأصول أو الالتزامات	
					20 يتم الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تشير إلى ظروف نشأت بعد ذلك التاريخ بحيث يؤدي عدم الإفصاح عنها إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية	
					21 تحرص الشركة على تجميع البيانات وتوزيعها على تصنيفات رئيسة تبعا لخصائصها الاقتصادية .	
					22 تصنف البيانات إلى:- أ- عناصر تقيس المركز المالي للشركة (أصول،التزامات ، حقوق ملكية)	
					23 ب- عناصر تقيس الأداء في قائمة الدخل (إيرادات ومصاريف)	
					24 تحرص الشركة عند الاعتراف بعناصر البيانات المالية تحقيق 1- شرط احتمال تحقق منافع اقتصادية مستقبلية من هذه العناصر .	
					25 2- شرط موثوقية القياس	
					26 يتم الاعتراف بالإيراد عندما تنشأ زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية تعود إلى زيادة في الأصل أو نقص في التزام .	
					27 إعداد نسخة من البرمجيات المشتراه أو المطورة داخليا وحفظها في مكان امن بحيث يمكن استرجاع نسخة نظيفة عند الحاجة .	
					28 الاحتفاظ بسجل لكل عمليات التعديل في برامج التطبيقات بحيث يتم تسجيل جميع وقائع نقل البرامج المعدلة إلى المستخدمة في العمل .	
					29 توعية الموظفين بعدم تحميل أي برنامج مجلوب من الخارج في حاسباتهم الشخصية .	

					30	عدم أجازة البرامج للاستخدام العام في المنشأة إلا بعد اجتيازها بنجاح الاختبارات اللازمة للتأكد من خلوها من الفيروسات .
					31	عند فحص البرمجيات للتأكد من خلوها من الفيروسات يتم ذلك على جهاز مستقل غير مرتبط بالشبكة
					32	تركيب برامج على الشبكة الداخلية لأجهزة الحاسب الرئيسي للتحقق من الفيروسات والقيام بتحديث تلك البرامج باستمرار
					33	وضع برنامج عازل للفيروسات في الجهاز الذي يصل بين الشبكة الداخلية والعالم الخارجي لمنع وصول الفيروسات
					34	تدريب الموظفين على كيفية الوقاية ضد الفيروسات والتعامل معها عند العثور عليها ومعالجة أثارها
					35	أخذ نسخ احتياطية من البيانات على فترات منتظمة ومعلومة ومعلنة للجميع ومن ثم حفظها في مكان امن.
					36	استخدام التوقيع الرقمي في جميع معاملات البريد الإلكتروني على شبكة الإنترنت حتى يتمكن نظام التشغيل من التحقق من صحة التوقيعات على البرامج قبل السماح بتشغيلها
					37	تحديد مسؤولية التعامل مع البيانات وتسجيل وقائع استخدام الملفات وقواعد البيانات
					38	نشر إجراءات محددة وواضحة على المستخدمين لإتباعها في حالة ظهور الفيروسات لديهم
					39	عدم السماح بنسخ البرمجيات الأصلية بواسطة الموظفين سواء بحجبها عنهم أو بإصدار التعليمات بذلك
					40	عدم السماح بنقل الملفات أو البرامج على أقراص مرنة بواسطة الموظفين الذين قد يريدون مواصلة

					العمل في المنزل وذلك لعدم ضمان خلو أجهزتهم من الفيروسات .	
					التحقق من هوية المستخدمين باستخدام كلمة السر	41
					التحقق من هوية المستخدمين باستخدام البطاقة الذكية	42
					التحقق من هوية المستخدمين باستخدام بصمات العضوية	43
					التحقق من شرعية استخدام الموظفين للشبكة و وصولهم إلى المعلومات حسب الصلاحيات	44
					استخدام كلمة سر منفردة لا يمكن استنتاجها وتغييرها بانتظام	45
					لا يتشارك الموظفين كلمات السر بينهم	46
					التأكد من حماية كافة الوسائل المنقولة مثل الأقراص الصلبة التي يمكن نزعها والأقراص المرنة	47
					تتأكد الشركة من حماية البيانات المتراسلة بين الخادم الويب و المستخدم : بحيث لا يمكن اعتراض أو قراءة أو تعديل البيانات المرسله من المستخدم مثل الرقم السري و البيانات المالية إلى خادم الويب و بالعكس	48
					استخدام برامج جدران النار للحد من حدوث الاختراقات	49
					التأكد من أن يكون لدى كل من طرفي تبادل البيانات القدرة على التحقق من هوية الطرف الآخر والتعريف بنفسه كما لو كانت الأعمال التجارية و المالية تؤدي وجها لوجه	50
					التأكد من معرفة الموظفين للأساليب المعتادة التي يمكن استخدامها لاختراق أنظمة الشركة من قبل الآخرين	51
					الاختراق الداخلي الذي قد يتعرض له موقع الشركة على الإنترنت أكثر تأثيرا على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة منه من الاختراق الخارجي	52

					يؤدي الاختراق إلى تغيير البيانات المنشورة على موقع الشركة كونها تعتمد على معادلات حسابية تتغير فيها النتائج النهائية بتغير رقم واحد .	53
					النشر الإلكتروني أكثر عرضاً للاختراقات منه في حالة النشر التقليدي باستخدام الأوراق	54
					يصعب اكتشاف الاختراق الداخلي مقارنة بالاختراق الخارجي	55
					تؤدي الاختراقات الخارجية إلى تعطيل الشبكة وتلف البيانات بالتالي تؤدي إلى التأثير على المحتوى المعلوماتي للبيانات المنشورة في القوائم المالية	56
					تقوم الشركة برسمة تكلفة تطوير الموقع الإلكتروني	57
					تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة نقل سهم الملكية	58
					تعترف الشركة بالمبيعات فقط عندما يتم توريد البضائع والخدمات .	59
					تتخذ الشركة السياسات المحاسبية الصحيحة عند معالجة تحويل العملات الأجنبية	60
					إذا سمحت الشركة لمنشآت أخرى أن تقوم بالدعاية على موقعها الإلكتروني الخاص فإن الشركة تجري تسوية للإيرادات باستخدام صفقات المقايضة .	61
					التأكد من انه لم يعد لدى أي موظف سابق أي حق في الدخول على أنظمة الشركة	62
					من المتطلبات لتحقيق حماية المعلومات المتراسلة عبر الإنترنت عدم القدرة على الإنكار *	63
					اتخاذ إجراءات عقابية حيال الموظفين الذين يتعمدون أو يستمرون في عدم احترام سياسات ومعايير وإجراءات امن المعلومات	64
					جميع الموظفين ملزمين بالإجراءات الأمنية المتعلقة بواجباتهم ومهامهم ومسئولياتهم	65
					التأكد من معرفة الموظفين بمن يتصلون وكيفية	66

					الاتصال بهم في حالة وقوع أخطاء	
					تدريب الموظفين بشكل مستمر على طرق امن أنظمة المعلومات والشبكة	67
					تتأكد الشركة من توفير الإجراءات و الممارسات بحيث يقوم خادم الويب بعملة و لا يتمكن من الوصول إلى البيانات على خادم الويب إلا الأشخاص المخولين	68
					إن قلة الخبرة العملية للموظفين تؤثر على المحتوى ألمعلوماتي للبيانات المنشورة على الإنترنت	69
					إن إهمال بعض الموظفين وعدم اكتراتهم لأداء عملهم بالشكل الصحيح قد يشوه البيانات المعروضة على موقع الشركة على الإنترنت	70
					تساهل بعض الموظفين في تبادل كلمات السر بين بعضهم قد يؤدي إلى استخدام غير صحيح لها مما يؤدي إلى تحريف البيانات المنشورة على الإنترنت	71
					عدم وجود شخص يتابع البيانات المنشورة على الإنترنت بعد نشرها ومقارنتها مع البيانات الأصلية قد يؤدي إلى تسهيل عملية تحريف البيانات .	72
					عدم وعي الموظفين بأهمية سرية المعلومات قد يسهل عملية تحريف البيانات المنشورة	73
					الأخطاء التي قد ترتكب أثناء جمع البيانات وتحضيرها قد يؤثر على المحتوى ألمعلوماتي للبيانات	74
					اللامبالاة في إعداد البيانات وإدخالها أو حتى التعامل معها قد يؤدي إلى التأثير في البيانات المنشورة على الإنترنت	75
					استخدام الترميز الخاطئ قد يؤدي إحداث أخطاء في البيانات المنشورة على الإنترنت	76
					وسائل تحضير أو تجميع البيانات قد لا تواكب	77

					الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات	
					التقنيات الجديدة تتطلب وجود موظفين بمهارات عالية وهذا يعنى دفع رواتب عالية الأمر الذي ممكن أن تتجاهله الشركة في سبيل تخفيض النفقات	78
					يؤثر ضعف الشركة في مواكبة التطورات التقنية الحديثة مقارنة بمنافسيها على أداءها	79
					تقادم أجهزة الحاسوب المستخدمة قد يؤدي إلى أخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	80
					إن ربط الشركات بالإنترنت والتقدم السريع لهذه التكنولوجيا أدى إلى زيادة التهديدات التي تتعرض لها هذه الشركات كسرقة بياناتها أو اختراقها من أكثر من مكان	81
					وسائل تحضير أو تجميع البيانات لا تواكب الوسائل الحديثة مما يوجد أخطاء في البيانات	82
					تقادم الأجهزة المستخدمة في عمليات إدخال ومعالجة البيانات يؤدي إلى فقدان بعض القيم خلال إرسالها أو قياسها	83
					عدم متابعة صيانة الأجهزة يؤثر على معالجة البيانات	84
					تتعرض شبكات الاتصال إلى سوء استخدام الناجم عن الإعطاب الطبيعية في المكونات المادية مثل انقطاع التيار الكهربائي وعطل الأجهزة الإلكترونية المصاحبة مما يؤثر على البيانات	85
					عند تعطل الأجهزة تكون البيانات أكثر عرضة للاستخدام غير المقبول من قبل المبرمجين، أفراد الصيانة الخ....	86
					التطور السريع في التقنيات المستخدمة في تطوير برامج الفيروسات وعدم قدرة الشركة على تطوير إمكانياتها لمواجهة هذه الفيروسات يزيد من فرص	87

					تحريف والتلاعب بالبيانات	
					عدم القدرة على توفير برامج حماية يؤدي إلى تزايد الأخطاء في إدخال ومعالجة البيانات	88

الباحثة

مع أطيب الأمنيات بالتوفيق

النتائج الإحصائية

- ترتيب تنازلي لعبارات أسئلة الاستبيان حسب الأهمية النسبية وفقاً لإجابات أفراد العينة

- نتائج التحليل الإحصائي spss

ترتيب تنازلي لعبارات أسئلة الاستبيان حسب الأهمية النسبية وفقاً لإجابات أفراد العينة

1- المتغير التابع الإفصاح والذي تقيسه الأسئلة من 1-26

رابعاً إجابات مدققي الحسابات

رقم السؤال	الأهمية النسبية
1	95.71%
9	94.29%
8	92.14%
3	90.71%
5	90.71%
2	90.00%
6	89.82%
10	89.29%
11	89.29%

ثالثاً إجابات المحاسبين

رقم السؤال	الأهمية النسبية
1	92.91%
6	92.14%
8	89.88%
5	89.07%
11	87.21%
9	87.09%
12	85.93%
7	85.81%
2	85.70%

ثانياً إجابات رؤساء أقسام معالجة البيانات

رقم السؤال	الأهمية النسبية
1	98.18%
8	98.18%
3	96.82%
5	96.59%
2	96.36%
7	96.36%
14	96.36%
6	96.14%
9	95.45%

أولاً إجابات المدراء الماليين

رقم السؤال	الأهمية النسبية
16	97.73%
1	97.50%
20	97.27%
5	96.59%
8	96.36%
9	96.36%
24	96.36%
6	96.14%
3	95.23%

89.29%	13
88.57%	12
87.86%	14
87.14%	25
86.43%	7
%86.43	15
85.71%	4
84.29%	17
84.29%	18
83.57%	16
79.29%	20
79.29%	22
77.86%	19
77.14%	21

%85.70	3
%85.47	13
%85.12	14
%84.65	10
%84.07	25
%83.37	15
%82.91	4
%80.12	20
%79.53	18
%79.42	16
%79.42	17
%77.67	22
%75.12	21
%75.00	24

%95.00	13
%95.00	15
%94.55	12
%93.64	10
%93.64	11
%92.73	4
%92.27	24
%92.27	25
%91.82	17
%91.36	16
%90.91	20
%90.00	18
%90.00	19
%89.55	21

%95.22	2
%94.55	7
%93.86	14
%92.95	11
%92.95	12
%92.73	4
%92.50	13
%91.59	10
%91.36	15
%89.55	17
%88.64	18
%88.41	25
%85.45	21
%84.32	19

75.71%	24
75.71%	26
71.43%	23

%73.60	19
%72.79	26
%70.12	23

%86.82	22
%86.82	23
%85.00	26

%83.41	23
%82.73	22
%79.32	26

2- المتغير المستقل الفيروسات الذي تقيسه الأسئلة من 27-40

94.29%	36
92.14%	37
91.43%	40
90.71%	38
89.29%	34
88.57%	39
85.00%	28
84.29%	35
82.14%	27
80.00%	31

%91.51	36
%86.63	40
%84.88	37
%84.19	34
%84.07	38
%82.33	39
%81.28	28
%81.05	27
%78.37	35
%74.07	31

%93.64	36
%90.45	40
%89.55	34
%89.55	38
%88.64	37
%87.27	39
%83.18	28
%81.82	27
%79.55	35
%75.91	31

%92.27	36
%90.73	27
%89.55	40
%87.73	37
%87.50	38
%86.59	34
%84.77	39
%76.82	28
%76.36	35
%71.14	31

75.71%	29
73.57%	33
69.29%	30
68.57%	32

%73.02	29
%66.28	33
%64.19	30
%62.79	32

%72.27	29
%70.00	33
%69.09	30
%62.79	32

%65.45	29
%60.91	32
%60.68	33
%60.45	30

3- المتغير المستقل القراصنة الذي تقيسه الأسئلة من 41-56

92.14%	41
92.14%	43
94.29%	44
89.29%	45
89.29%	46
89.29%	47
87.14%	48
87.14%	49
86.43%	42

%87.44	43
%85.47	44
%84.88	47
%84.77	46
%84.19	41
%84.19	42
%83.84	49
%83.14	48
%83.02	45

%92.27	43
%90.91	49
%90.45	47
%89.55	42
%89.55	50
%88.64	44
%88.18	41
%88.18	46
%88.18	48

%90.73	55
%90.00	43
%88.64	41
%88.41	44
%88.41	53
%87.95	42
%87.50	49
%87.05	47
%85.00	46

86.43%	50
83.57%	51
84.29%	52
84.29%	53
84.29%	54
82.86%	55
77.14%	56

%81.98	50
%77.91	55
%77.79	51
%77.56	52
%77.09	53
%72.44	56
%70.93	54

%86.82	45
%84.09	52
%81.36	53
%80.00	51
%79.55	55
%79.09	54
%77.27	56

%84.77	48
%84.77	50
%82.50	45
%79.32	54
%78.64	52
%76.82	56
%74.77	51

4- المتغير المستقل الأخطاء في تطبيق السياسات المحاسبية والذي تقيسه الأسئلة من 57-76

96.43%	71
93.57%	76
92.14%	75
90.71%	72
90.71%	73
90.00%	68
89.29%	69
88.57%	70
87.14%	60
86.43%	62
86.43%	74
85.71%	63
82.86%	64

%93.95	71
%90.00	75
%87.91	72
%87.79	76
%87.67	73
%86.98	69
%85.47	70
%85.47	74
%84.19	62
%84.07	63
%83.02	60
%77.44	61
%77.21	64

%99.09	71
%98.64	75
%98.18	72
%97.27	73
%97.27	74
%96.36	76
%92.73	70
%89.55	69
%89.09	60
%86.82	63
%86.36	64
%85.00	62
%84.55	66

%96.82	71
%93.41	72
%93.41	73
%90.00	74
%86.82	70
%86.59	69
%82.95	60
%82.73	63
%81.14	62
%80.68	64
%77.50	66
%75.68	68
%75.45	59

81.43%	61
80.00%	66
80.00%	57
78.57%	59
75.71%	65
75.00%	58
70.71%	67

%75.81	68
%75.70	66
%73.95	57
%72.67	59
%66.40	67
%66.16	58
%65.81	65

%82.73	59
%80.45	67
%78.18	61
%75.91	68
%75.00	65
%73.64	57
%69.55	58

%72.73	61
%70.68	67
%69.77	65
%67.27	57
%67.27	75
%63.86	58
%63.86	76

5- المتغير المستقل التسارع التكنولوجي والذي تقيسه الأسئلة من 77-

88

95.00%	79
92.86%	78
90.71%	83
90.00%	81
89.29%	80

%90.58	78
%88.95	79
%87.67	81
%87.33	83
%86.98	77

%99.09	78
%97.73	77
%97.27	84
%96.36	83
%95.91	82

%95.23	78
%95.00	79
%92.73	84
%92.27	77
%91.59	83

89.29%	82
88.57%	84
87.86%	77
87.14%	85
85.00%	87
84.34%	88
84.29%	86

%86.74	82
%86.63	84
%86.40	80
%84.53	85
%83.14	86
%82.21	88
%81.98	87

%95.91	85
%95.45	80
%94.55	81
%93.64	86
%93.64	87
%92.27	88
%88.95	79

%90.23	82
%89.77	81
%88.86	80
%88.64	85
%85.91	87
%84.32	88
%84.09	86

Frequencies

Statistics

		job	edlevel	special	exper
N	Valid	332	332	332	332
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

job

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	88	26.5	26.5	26.5
	2.00	44	13.3	13.3	39.8
	3.00	172	51.8	51.8	91.6
	4.00	28	8.4	8.4	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

edlevel

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	237	71.4	71.4	71.4
	2.00	95	28.6	28.6	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

special

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	288	86.7	86.7	86.7
	2.00	44	13.3	13.3	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

exper

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	78	23.5	23.5	23.5
	2.00	120	36.1	36.1	59.6
	3.00	134	40.4	40.4	100.0
	Total	332	100.0	100.0	

Descriptives(disclosure)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q1	332	2.00	5.00	4.7530	.53783
q2	332	1.00	5.00	4.5000	.82447
q3	332	1.00	5.00	4.5060	.88113
q4	332	1.00	5.00	4.3705	1.04206
q5	332	1.00	5.00	4.6114	.81318
q6	332	1.00	5.00	4.4910	.90479
q7	332	1.00	5.00	4.4789	.98148
q8	332	1.00	5.00	4.6446	.76963
q9	332	1.00	5.00	4.5633	.70747
q10	332	1.00	5.00	4.4036	.96450
q11	332	1.00	5.00	4.4880	.86725
q12	332	1.00	5.00	4.4578	.80484
q13	332	1.00	5.00	4.4458	.98328
q14	332	1.00	5.00	4.4578	.96840
q15	332	1.00	5.00	4.3645	.98155
q16	332	1.00	5.00	4.1777	1.16146
q17	332	1.00	5.00	4.2078	1.07801
q18	332	1.00	5.00	4.1867	1.12433
q19	332	1.00	5.00	3.9458	1.33399
q20	332	1.00	5.00	4.1687	1.11912
q21	332	1.00	5.00	3.9970	1.32259
q22	332	1.00	5.00	4.0181	1.26764
q23	332	1.00	5.00	3.7982	1.42430
q24	332	1.00	5.00	4.0181	1.27477
q25	332	1.00	5.00	4.3283	1.03884
q26	332	1.00	5.00	3.8193	1.42396
Valid N (listwise)	332				

Descriptives (viruses)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q27	332	1.00	5.00	4.0060	1.13445
q28	332	1.00	5.00	4.0633	1.16815
q29	332	1.00	5.00	3.5572	1.36852
q30	332	1.00	5.00	3.2139	1.39682
q31	332	1.00	5.00	3.7018	1.35249
q32	332	1.00	5.00	3.1867	1.36023
q33	332	1.00	5.00	3.2952	1.40249
q34	332	1.00	5.00	4.2982	.85059
q35	332	1.00	5.00	3.9247	1.11176
q36	332	2.00	5.00	4.6114	.60928
q37	332	1.00	5.00	4.3373	.72964
q38	332	1.00	5.00	4.3133	.94153
q39	332	1.00	5.00	4.2078	.88741
q40	332	1.00	5.00	4.4157	.85970
Valid N (listwise)	332				

Descriptives (hackers)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q41	332	1.00	5.00	4.3283	.91845
q42	332	1.00	5.00	4.3042	1.05480
q43	332	1.00	5.00	4.4578	.80484
q44	332	2.00	5.00	4.3705	.69836
q45	332	1.00	5.00	4.1958	.96506
q46	332	1.00	5.00	4.2831	.88182
q47	332	1.00	5.00	4.3283	.74399
q48	332	1.00	5.00	4.2289	.99333
q49	332	1.00	5.00	4.3012	.96444
q50	332	1.00	5.00	4.2048	.96787
q51	332	1.00	5.00	3.8886	1.15148
q52	332	1.00	5.00	3.9639	1.04226
q53	332	1.00	5.00	3.9187	1.10315
q54	332	1.00	5.00	3.6747	1.28771
q55	332	1.00	5.00	3.9096	1.08169
q56	332	1.00	5.00	3.6536	1.29041
Valid N (listwise)	332				

Descriptives(errors in polices)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q57	332	1.00	5.00	3.6325	1.30207
q58	332	1.00	5.00	3.3373	1.38640
q59	332	1.00	5.00	3.7620	1.21198
q60	332	1.00	5.00	4.2078	1.09470
q61	332	1.00	5.00	3.8313	1.36259
q62	332	1.00	5.00	4.1837	1.15006
q63	332	1.00	5.00	4.2108	1.18301
q64	332	1.00	5.00	3.9910	1.24732
q65	332	1.00	5.00	3.4458	1.40352
q66	332	1.00	5.00	3.8855	1.35045
q67	332	1.00	5.00	3.4880	1.43431
q68	332	1.00	5.00	3.8494	1.37354
q69	332	1.00	5.00	4.3705	.81421
q70	332	1.00	5.00	4.3524	1.01017
q71	332	2.00	5.00	4.7801	.51839
q72	332	1.00	5.00	4.5482	.83037
q73	332	1.00	5.00	4.5361	.87697
q74	332	1.00	5.00	4.4157	1.05533
q75	332	1.00	5.00	4.6295	.82159
q76	332	1.00	5.00	4.5602	.85469
Valid N (listwise)	332				

Descriptives (technology)

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
q77	332	1.00	5.00	4.4940	1.00601
q78	332	1.00	5.00	4.6566	.79053
q79	332	2.00	5.00	4.6114	.63359
q80	332	1.00	5.00	4.4247	.94424
q81	332	1.00	5.00	4.4669	.90756
q82	332	1.00	5.00	4.4548	.81586
q83	332	1.00	5.00	4.4970	.96931
q84	332	1.00	5.00	4.4910	.97549
q85	332	1.00	5.00	4.3675	.99420
q86	332	1.00	5.00	4.2440	1.14933
q87	332	1.00	5.00	4.2410	1.07810
q88	332	1.00	5.00	4.2169	1.14821
Valid N (listwise)	332				

Regression

Variables Entered/Removed^p

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ind4, ind1 ^a ind2, ind3	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: dep

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.853 ^a	.728	.725	.39124

a. Predictors: (Constant), ind4, ind1, ind2, ind3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	134.142	4	33.535	219.092	.000 ^a
	Residual	50.053	327	.153		
	Total	184.194	331			

a. Predictors: (Constant), ind4, ind1, ind2, ind3

b. Dependent Variable: dep

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.023	.150		-.150	.881
	ind1	-.107	.089	-.101	-1.205	.229
	ind2	.098	.072	.091	1.359	.175
	ind3	.499	.114	.415	4.383	.000
	ind4	.521	.060	.493	8.701	.000

a. Dependent Variable: dep

Regression

Variables Entered/Removed^p

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ind1 ^a	.	Enter

- a. All requested variables entered.
 b. Dependent Variable: dep

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.613 ^a	.376	.374	.59026

- a. Predictors: (Constant), ind1

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	69.221	1	69.221	198.682	.000 ^a
	Residual	114.973	330	.348		
	Total	184.194	331			

- a. Predictors: (Constant), ind1
 b. Dependent Variable: dep

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.751	.185		9.477	.000
	ind1	.651	.046	.613	14.095	.000

- a. Dependent Variable: dep

Regression

Variables Entered/Removed^p

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ind2 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: dep

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.737 ^a	.543	.541	.50517

a. Predictors: (Constant), ind2

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	99.980	1	99.980	391.779	.000 ^a
	Residual	84.214	330	.255		
	Total	184.194	331			

a. Predictors: (Constant), ind2

b. Dependent Variable: dep

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.044	.168		6.226	.000
	ind2	.793	.040	.737	19.793	.000

a. Dependent Variable: dep

Regression

Variables Entered/Removed^p

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ind3 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: dep

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.771 ^a	.594	.593	.47583

a. Predictors: (Constant), ind3

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	109.478	1	109.478	483.536	.000 ^a
	Residual	74.716	330	.226		
	Total	184.194	331			

a. Predictors: (Constant), ind3

b. Dependent Variable: dep

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.511	.175		2.920	.004
	ind3	.928	.042	.771	21.989	.000

a. Dependent Variable: dep

Regression

Variables Entered/Removed^p

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	ind4 ^a	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: dep

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.818 ^a	.669	.668	.43015

a. Predictors: (Constant), ind4

ANOVA^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	123.135	1	123.135	665.497	.000 ^a
	Residual	61.059	330	.185		
	Total	184.194	331			

a. Predictors: (Constant), ind4

b. Dependent Variable: dep

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.488	.150		3.250	.001
	ind4	.864	.033	.818	25.797	.000

a. Dependent Variable: dep

Correlations

Correlations

		ind1	ind2	ind3	ind4
ind1	Pearson Correlation	1	.822**	.900**	.539**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000
	N	332	332	332	332
ind2	Pearson Correlation	.822**	1	.859**	.755**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000
	N	332	332	332	332
ind3	Pearson Correlation	.900**	.859**	1	.748**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000
	N	332	332	332	332
ind4	Pearson Correlation	.539**	.755**	.748**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	
	N	332	332	332	332

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ind1	332	2.14	5.00	3.9380	.70230
ind2	332	1.50	5.00	4.1258	.69301
ind3	332	1.80	5.00	4.1009	.61992
ind4	332	1.67	5.00	4.4305	.70607
dep	332	1.35	5.00	4.3155	.74598
Valid N (listwise)	332				

Univariate Analysis of Variance

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: dep

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	158.343 ^a	129	1.227	9.591	.000
Intercept	2126.679	1	2126.679	16617.535	.000
job	4.454	3	1.485	11.600	.000
ind	111.281	57	1.952	15.255	.000
job * ind	12.351	69	.179	1.399	.038
Error	25.852	202	.128		
Total	6367.078	332			
Corrected Total	184.194	331			

a. R Squared = .860 (Adjusted R Squared = .770)

Post Hoc Tests

job

Multiple Comparisons

Dependent Variable: dep

Scheffe

(I) job	(J) job	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	-.1233	.06605	.326	-.3095	.0630
	3.00	.4164*	.04689	.000	.2842	.5486
	4.00	.2592*	.07762	.012	.0404	.4781
2.00	1.00	.1233	.06605	.326	-.0630	.3095
	3.00	.5397*	.06044	.000	.3693	.7100
	4.00	.3825*	.08648	.000	.1387	.6263
3.00	1.00	-.4164*	.04689	.000	-.5486	-.2842
	2.00	-.5397*	.06044	.000	-.7100	-.3693
	4.00	-.1572	.07290	.203	-.3627	.0484
4.00	1.00	-.2592*	.07762	.012	-.4781	-.0404
	2.00	-.3825*	.08648	.000	-.6263	-.1387
	3.00	.1572	.07290	.203	-.0484	.3627

Based on observed means.

*. The mean difference is significant at the .05 level.

Homogeneous Subsets

dep

Scheffe^{a,b,c}

job	N	Subset	
		1	2
3.00	172	4.1203	
4.00	28	4.2775	
1.00	88		4.5367
2.00	44		4.6600
Sig.		.168	.373

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

Based on Type III Sum of Squares

The error term is Mean Square(Error) = .128.

- a. Uses Harmonic Mean Sample Size = 52.897.
- b. The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.
- c. Alpha = .05.

Univariate Analysis of Variance

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: dep

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	145.114 ^a	93	1.560	9.503	.000
Intercept	2682.451	1	2682.451	16336.280	.000
ind	130.726	57	2.293	13.967	.000
edlevel	.015	1	.015	.089	.766
ind * edlevel	4.641	35	.133	.808	.772
Error	39.080	238	.164		
Total	6367.078	332			
Corrected Total	184.194	331			

a. R Squared = .788 (Adjusted R Squared = .705)

Univariate Analysis of Variance

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: dep

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	144.544 ^a	82	1.763	11.070	.000
Intercept	1660.500	1	1660.500	10427.687	.000
ind	102.493	57	1.798	11.292	.000
special	.060	1	.060	.377	.540
ind * special	4.084	24	.170	1.069	.381
Error	39.651	249	.159		
Total	6367.078	332			
Corrected Total	184.194	331			

a. R Squared = .785 (Adjusted R Squared = .714)

Univariate Analysis of Variance

Tests of Between-Subjects Effects

Dependent Variable: dep

Source	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Corrected Model	154.531 ^a	115	1.344	9.785	.000
Intercept	3158.394	1	3158.394	22998.042	.000
ind	120.527	57	2.115	15.397	.000
exper	1.039	2	.519	3.783	.024
ind * exper	13.365	56	.239	1.738	.003
Error	29.664	216	.137		
Total	6367.078	332			
Corrected Total	184.194	331			

a. R Squared = .839 (Adjusted R Squared = .753)

Post Hoc Tests

exper

Multiple Comparisons

Dependent Variable: dep
Scheffe

(I) exper	(J) exper	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
1.00	2.00	-.1132	.05390	.113	-.2461	.0196
	3.00	.0748	.05278	.368	-.0553	.2049
2.00	1.00	.1132	.05390	.113	-.0196	.2461
	3.00	.1880*	.04658	.000	.0732	.3028
3.00	1.00	-.0748	.05278	.368	-.2049	.0553
	2.00	-.1880*	.04658	.000	-.3028	-.0732

Based on observed means.

*. The mean difference is significant at the .05 level.

Homogeneous Subsets

dep

Scheffe^{a,b,c}

exper	N	Subset	
		1	2
3.00	134	4.2299	
1.00	78	4.3047	4.3047
2.00	120		4.4179
Sig.		.345	.089

Means for groups in homogeneous subsets are displayed.

Based on Type III Sum of Squares

The error term is Mean Square(Error) = .137.

- Uses Harmonic Mean Sample Size = 104.835.
- The group sizes are unequal. The harmonic mean of the group sizes is used. Type I error levels are not guaranteed.
- Alpha = .05.

**Evaluation of Accounting Disclosure
Requirements
In According with risks of E-
commerce**

**A PH D . Dissertation Presented to the
Council of the college of Administrative and
Financial studies , Amman Arab University
for Graduate Studies .**

**Prepared by
Jomana albadainah**

**As Partial Requirement for the Award of
Doctorate Degree in Accounting**

**Supervised by
Professor .Basher al bnah**

2010